

أثر المحتسب

في الدراسات المصرفية



خالد محمد عيال سلمان



أثر المحتسب في الدراسات المصرفية

خالد محمد عيال سلمان

الطبعة الأولى

2011م



محفوظ جميع الحقوق

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2010/7/2610)

415

✻ سلمان، محالد محمد عيال.
✻ أثر الخصب في الدراسات الصرفية/محالد محمد عيال سلمان. - عمان : دار
ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010 .
(ص .)
✻ ر. ا. : (2010/7/2610) .
✻ الوصفات : قواعد اللغة//اللغة العربية/
* يحتمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا
المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

✦ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات القهرمة والتصنيف الأولية .

* (ردمك) 6-517-32-9957-978-ISBN



دار الحامد للنشر والتوزيع

شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: 00962-5231081 فاكس: 00962-5235594
ص.ب. (366) الرمز البريدي: (11941) عمان - الأردن

Site : www.daralhamed.net

E-mail : info@daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

E-mail : dar_alhamed@hotmail.com

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين ماعته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على
أي وجه، أو بأي طريقة كانت إلكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم التسجيل، أم بخلاف ذلك، دون
الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض القائل للملاحقة القانونية.

الإهداء

إلى والديّ العزيزين...

إلى زوجتي الحبيبة، وابنتي الغاليتين: جنى، وجمانة...

إلى إخوتي الأعزاء...

إلى رائد الدراسات اللغوية في العصر الحديث: (إبراهيم أنيس)

رحمه الله...

خالد محمد عيال سلمان

المحتويات

الصفحة	الموضوع
15	المقدمة
11	تمهيد: القراءات القرآنية، والتأصيل اللغوي
23	الفصل الأول أبنية الأسماء
25	1.1 الاسم المجرد
27	2.1 الاسم الثلاثي المجرد
34	1.2.1 فَعَل
37	2.2.1 فُعَل
38	3.2.1 فَعَل
39	4.2.1 فَعِل
40	5.2.1 فَعَل
41	6.2.1 فَعَل
42	3.1 أبنية الرباعي المجرد
44	4.1 أبنية الخماسي المجرد
44	5.1 الثلاثي المزيد
45	1.5.1 فَعَلَة
46	2.5.1 فُعَل
47	3.5.1 فَعُول
48	4.5.1 فُعَال
49	5.5.1 مَفْعَل

51	6.5.1 فَعَّال
52	7.5.1 فَعْلَان
53	8.5.1 فَيَعَّال
55	9.5.1 فَعَّال وفُوعَّال
الفصل الثاني	
57	أبنية المصادر
62	1.2 مصادر الفعل الثلاثي
63	1.1.2 فَعَّل
66	2.1.2 فَعَّيِل
67	3.1.2 فُوعَّل وفُوعَّل
69	2.2 المصادر السماعية
69	1.2.2 فُعِّلِي
70	2.2.2 فاعل
71	3.2.2 فَيَعَّال
73	3.2 المصدر للميمي
الفصل الثالث	
77	المشتقات
80	1.3 أصل المشتقات
83	2.3 أقسام الاشتقاق
85	3.3 اسم الفاعل
90	4.3 صيغ المبالغة
90	1.4.3 فَعَّل
91	2.4.3 فَعَّال

92	3.4.3 زيادة التاء للمبالغة
93	1.3.4.3 مفعلة
94	5.3 الصفة المشبهة
94	1.5.3 فَعَلَ وفَعِلَ وفَعِلَ
98	2.5.4 فَعُلَ وفَعُلَ
98	3.5.3 فَعَلَّ
99	4.5.3 فَعَلَّ
الفصل الرابع	
101	أبنية جموع التكسير
104	1.4 أبنية جموع القلة
105	1.1.4 أفعال
107	2.4 أبنية جموع الكثرة
107	1.2.4 فَعَلَ، وفَعَلَ
113	2.2.4 فَعَلَّ
114	3.2.4 فَعُلَّ
116	4.2.4 فَعَال
120	5.2.4 فَعَّلَ، فَعَّال
121	6.2.4 فَعَّال
123	7.2.4 فَعَّلَان، وفَعَّلَان
124	8.2.4 فَعَّلَاء
125	9.2.4 فَوَاعِل
126	10.2.4 فَعَّالِي

129	الفصل الخامس أبنية الفعل
132	1.5 الفعل الثلاثي المجرد
135	1.1.5 فَعَلَ
141	2.1.5 فَعِلَ
145	3.1.5 فَعَّلَ
147	4.1.5 (فُعِلَ) المبني للمجهول
149	2.5 أبنية الأفعال المزيدة ومعاني الزيادة
151	1.2.5 أَفْعَلَ
155	2.2.5 فَعَّلَ
159	3.2.5 فُعِّلَ
161	4.2.5 فَاعَلَ
162	5.2.5 تَفَاعَلَ
165	المصانير والمراجع

مقدمة

كسان القسطنطين الأكبر من نشاط ابن جنى مُتَّجهاً إلى علم التصريف، فدفعته رغبته في التعمق فيه إلى أن يقرأ على أستاذه أبي علي الفارسي كتاب (التصريف) للمازني الذي كان يُعدُّ أنفُس ما أولَّف في هذا العلم حتى عصره، وعمد إلى شرحه في كتابه: (المنصف)، وفيه يناقش مادته مناقشة واسعة، وله كتاب: (التصريف الملوكي)، وهو كتاب يتناول هذا العلم بمعناه للدقيق، وأهم كتبه في هذا العلم (الخصائص) الذي حاول فيه محاولة رائعة إلى وضع القوانين الكلية للتصريف، وحقاً أنه أفاد في كثرة هذه القوانين من ملاحظات أستاذه الفارسي، ولكنه أضاف إليها من ملاحظاته واستقصاءاته للأمانة اللغوية، وحسه الدقيق بأبنية اللغة ما جعله مؤصل علم التصريف وواضع قوانينه الكلية، وكان يقيم مذهبه للصرفي على الانتخاب من المذهبين البصري والكوفي، وما انبثق عنهما من المذهب البغدادي.

ومن أهم مصنفات ابن جنى كتابه: (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، ولئن صاغ ابن جنى في كتابه: (الخصائص) القوانين الكلية للتصريف العربي، فإن كتابه: (المحتسب) يُعدُّ بمثابة تطبيق لهذه القوانين الكلية على النص القرآني بقراءاته المتعددة التي تمثل اللغة العربية في أعلى مستوياتها، وتأتي أهمية هذا الكتاب في أن ابن جنى ألفه في مرحلة النضج، وقد علت به السن، وأشرف على نهاية العمر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ابن جنى عزف عن الإسهاب، والاستطراد في كتابه: (المحتسب) مخالفاً بذلك نهج أستاذه أبي علي الفارسي في كتابه: (الحجة)، فقد أغمض فيه، وأطال، وكان ابن جنى قد خصَّ بتأليفه كتاب (المحتسب) القراء.

ولعل تأثير ابن جنى في الدراسات الصرفية التي جاءت بعده كان يسير في اتجاهين متغايرين: أحدهما يتعلق بالجانب النظري في دراسة الصرف من خلال كتبه: (الخصائص)، و(المنصف)، و(اللمع).... إلخ، وقد تناول هذا الجانب الباحث غنيم غانم الزينعاوي في بحثه الموسوم بـ(جهود ابن جنى في الصرف، وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث).

والإتجاه الآخر يتعلق بالجانب للتطبيقي لهذا العلم من خلال كتابه: (المحتسب)، فكانت هذه الدراسة التي يقوم بها الباحث لرصد مواضع التأثير في الجانب للتطبيقي من خلال كتاب (المحتسب)، فكان هذا للكتاب بحق مصدر إلهام للدراسات اللغوية المتعلقة بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة، ولم يقف الباحث على دراسة تتطرق إلى الجانب الصرفي في كتاب (المحتسب) فيما اطلع عليه من المصادر والمراجع، سوى صفحات معدودة يتحدث فيها الباحث جمعة محمد علوة عن حركات للمباني الصرفية في بحثه الموسوم بـ(لوجه العربية في شواذ القراءات في كتاب المحتسب).

وتأتي أهمية التطرق إلى الجانب الصرفي في هذه الدراسة أن الصرف لا يزال ميداناً بكراً يحتاج إلى أبحاث كثيرة، وبخاصة في لغتنا التي تقوم على الاشتقاق، وتأتي أهمية دراسة هذا الجانب في كتاب المحتسب لأن هذا الكتاب مختص بالقراءات، والقراءات ميدان أصيل للبحث، وهي لا تزال بحاجة إلى دراسات مستفيضة، وقد أثر الباحث في هذه الدراسة إتباع المنهج الوصفي مبتعداً قدر المستطاع عن المظاهر المعيارية التي مني بها للدرس اللغوي العربي في القرون المتأخرة.

فجاء هذا الكتاب في تمهيد وخمسة فصول؛ وقد تناول الكاتب في التمهيد: القراءات القرآنية وعلاقتها بالتأصيل اللغوي لدى علماء العربية القدماء، وتناول في الفصل الأول: أبنية الأسماء، وفي الفصل الثاني: أبنية المصادر، وفي الفصل

الثالث: المشتقات، وفي الفصل الرابع: أبنية الأفعال، وفي الفصل الخامس: جموع التكسير.

وأهمية أي كتاب إنما تتحدد بما يسده من ثغرات في ميدان موضوعه، أملاً أن يكون هذا الكتاب إسهاماً جديداً في رفد المكتبة العربية بدراسة تسهم في إغناء الدرس الصرفي، سائلاً الله الصواب والسداد، وهو ولي التوفيق.

تمهيد

القراءات القرآنية، والتأصيل اللغوي

كان موقف النحاة من القراء في أول الأمر موقف مهاندة لا يعرضون للقراءات بخير أو شر؛ لأن من أئمة النحو الأول من كانوا أيضاً أئمة في القراءة القرآنية كالكمثاني وربما أيضاً أبي عمرو بن العلاء، ولكن حين استقل هؤلاء عن هؤلاء، وتخصص قوم في دراسة النحو، كما توفر آخرون على دراسة القراءات رأينا النحاة يعمدون إلى بعض القراءات، فيجرحونها، وينتقصون منها، ومنهم من رفضها وأبى الاعتراف بها.

ثم اتسعت الشقة بين النحاة والقراء، وبدأنا نسمع بما يسمى بالقراءات للشاذة التي رغم صحة سندها وروايتها عن بعض أئمة القراءات من القماء استطاع النحاة بنفوذهم وسلطانهم أن يصرقوا الناس عنها كذلك للقراءات التي نكرها ابن جنبي في كتابه: (المحتسب)، وقد عذبا القراء المتأخرون بعد أن خضعوا لسلطان النحاة من القراءات للشاذة، ولعل السبب في تناسي وضياح تلك القراءات للكثيرة التي لم تصلنا هو اشتغالها على كثير من المخالفات لقواعد النحاة، وأقيمتهم الضيقة.

وتمكن النحاة في العصور المتأخرة من السيطرة على الدارسين للقراءات، ورأينا ممن ألفوا في القراءات فيما بعد من يشترطون لصحة القراءة موافقتها لقواعد النحاة، كابن الجزري في القرن الثامن الهجري وغيره.⁽¹⁾

وكان القرن الرابع الهجري هو الفاصل بين الدراسات الوصفية التي قام بها النحاة القدامى، والدراسات المعيارية التي انتهجها علماء القرن الرابع الهجري،

¹. انظر: أنيس: إبراهيم، 2003م، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8، ص: 177، 178.

والذين يلونهم، فكان القرن الرابع الهجري هو عصر سلطان القواعد بعناية، وهو عصر لم يمنع ما قيس على كلام العرب أن يكون من كلام العرب.⁽¹⁾

وكان من أبرز علماء القرن الرابع الهجري أبو الفتح عثمان بن جني، وهو أهم نحاة بغداد في عصره، وصاحب مدرسة نحوية عظيمة لها أسلوب خاص في البحث يتميز بعنايتها بالقرآن وجمع روايته، وتوجيه ما سمي منه شاذاً، ويرى الدارسون المحدثون أن ابن جني أقرب للغويين العرب إلى الفهم الصحيح للدرس اللغوي لما أبداه من آراء صائبة تتوافق مع أحدث المناهج اللسانية في دراسة اللغة، فهو يعقد في خصائصه باباً بعنوان: (باب اختلاف اللغات وكلها حجة)⁽²⁾، يرى فيه أنه لا فرق في الاستعمال بين لهجة وأخرى.⁽³⁾

ويقسم ابن جني من هذه النظرة - تساوي اللهجات في الاحتجاج - منهجاً خاصاً في توجيه القراءات، فما دامت كل قراءة تمثل لهجة بعينها، فإن القراءات الشاذة لدى ابن جني مساوية في الفصاحة للمجتمع عليه من قبل جمهور القراء، وهو ما يجعلها مصدراً لدراسة اللهجات العربية، ويُلتمس هذا الرأي من قوله: "إلا أنه - أي الشاذ - مع خروجه عنها - أي الصحيحة - نازع بالثقة إلى قرأته محضوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه"⁽⁴⁾... وأنه ضارب في صحة الرواية بجرأته أخذ من سمت العربية

1. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت: 392هـ)، 1999م، الخصائص، تحقيق:

محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، 1: 36؛ حسان: تمام،

1992م، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص: 21.

2. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 12 - 14.

3. انظر: الراجحي: عبده، 1996م، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص: 60.

4. ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، 1999م، للمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للثقون الإسلامية، القاهرة، 1: 32.

مهلة مسيدانه؛ لئلا يرى مرمى أن العدول عنه إنما هو غصن منه، أو تهمته له⁽¹⁾،
والسرماية تتميه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله تعالى يقول: (وما آتاكم
الرسول فخذوه)⁽²⁾، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ، وأخذه: هو الأخذ به،
فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه؟⁽³⁾

ولا يقف في وجه الاحتجاج بالقراءات القرآنية لدى ابن جنى أن معظم القراء
من الموالي، فالسليقة، والفصاحة لديه هي الاكتساب والتعود، والمران الكافي حتى
يصبح العمل شبيه آلي، فقد نص في الخصائص على أنه لو فشا في أهل الوبر ما
شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة
وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها، وعلى ذلك العمل في
وقتنا هذا لأننا لا نكاد نرى بدويًا فصيحاً⁽⁴⁾ فالفصاحة عند ابن جنى عادة.

وبسبب النظرة الوصفية التي يمتلكها ابن جنى في بعض معالجاته نراه يتنبه
إلى ما في كلمة (الشاذ) من إيهام بالضعف، فكان حريصاً في كتابه (المحتسب)
على أن يرفع هذا اللوم من ذهن القارئ، ومن ذلك قوله: قإننا نعتقد قوة هذا
المعنى شاذاً، وإنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا للعمل بموجبه، وأنه حبيب
إليه، ومرضي من القول لديه⁽⁵⁾.

ولم تأت فكرة الشذوذ في القراءات القرآنية إلا بعد أن وضع العلماء ضوابط
القراءات التي يعتقدون صحتها، وهذه الضوابط هي: أن تكون القراءة موافقة
للعربية ولو بوجه، وأن تكون موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وأن

1. ابن جنى: المحتسب 1: 32، 33.

2. سورة الحشر، آية: 7.

3. ابن جنى: المحتسب 1: 33.

4. ابن جنى: الخصائص 2: 7.

5. ابن جنى: المحتسب 1: 33؛ انظر: عمر: أحمد مختار، 1982م، البحث اللغوي عند العرب

مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط4، ص: 30.

يصح سندها عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فوجود هذه الضوابط عرفت
القراءات الشاذة.⁽¹⁾

فالقراءات الشاذة جاءت منقولة مروية، والرواية تبلغ بها عصر الرسول
صلى الله عليه وسلم، فتعتبر بذلك صورة لاختلاف اللهجات، وعلى ذلك يقرر
السيوطي أن كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان
متواتراً أم أحسداً أم شاذاً، وقد لُطِّقَ الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في
العربية إذا لم يخالف قياماً معروفاً بل لو خالفه يحتج بها في مثل ذلك الحرف
بعينه.⁽²⁾

وإذا تقرر أن القراءات القرآنية جاءت وفقاً للهجات العربية المختلفة، وكانت
القبائل العربية متساوية في صحة القول وسلامة اللفظ، وإن تفاوتت في درجات
الفصاحة، كنا نتوقع من اللغويين العرب أن يتقبلوا كل ما سجله القراء من قراءات
حتى الشاذ منها، وألا يحكموا على أي منها بالخطأ أو مجانبية للصواب. ولكنهم في
الواقع وقفوا موقفاً يتسم بالتناقض ويوجب للتعجب. فهم قد صرحوا بأن القراءة
سنة، وبأن الرواية تصلها إلى رسول الله، ويصرحون بأنه لا يجوز تفضيل قراءة
على قراءة، لكنهم حين جاءوا إلى مجال التطبيق نسوا كل هذا، ولم يحترموا
مبادئهم، وأخذوا ينقدون القراءات ويقيسونها بمقاييسهم الضيقة، ولا يتخرجون عن
تخطئتها أو تلحينها إذا عجزوا عن أن يجدوا لها وجهاً في العربية تخرج عليه.⁽³⁾
حتى ابن جني الذي اشتهر بتفديسه للقراءات والاحتجاج لها حتى ألف كتابه
(المحتسب) لم يتورع عن تخطئة بعض القراءات في كتابه هذا وفي غيره، وهو ما

1. للراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 75 - 82.

2. السيوطي: الاقتراح ص: 17. انظر: للراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية
ص: 88.

3. عمر: البحث اللغوي عند العرب ص: 21 - 32.

عجز عن تخريجه أو التماس وجه له في العربية يصح به، ومن بين هذه القراءات التي خطأها ابن جنى:

1. قرأ الحسن: "وما تنزلت به الشياطين"⁽¹⁾، وقد قال عنها ابن جنى: الشياطين غلط.⁽²⁾

2. قرأ يحيى بن عامر: "وإن أدري أقرب"⁽³⁾، "وإن أدري لعله"⁽⁴⁾، وقد قال ابن جنى: "أنكر ابن مجاهد تحريك هاتين اليائتين، وظاهر الأمر لعمرى كذلك."⁽⁵⁾

3. قرأ ابن محيصن: "ثم أطره"⁽⁶⁾، وقد قال ابن جنى: "هذه لغة مرنولة"⁽⁷⁾.

وكان من الممكن أن يتجنب ابن جنى وغيره من النحاة وصف بعض القراءات بأنها قبيحة، أو رديئة، أو وهم، أو غلط، أو مرنولة، والاكتفاء فقط بذكر اسم القبيلة التي تمثلها هذه القراءة دون لجوء إلى المقاييس الجمالية في دراستها، ذلك أن دراسة القراءات من الأسس التي يُعتمد عليها في دراسة اللهجات القديمة، ودراسة اللهجات من أحدث الاتجاهات في البحث اللغوي المعاصر.⁽⁸⁾

ولعل السبب في إطلاق هذه الأحكام هو خلط النحاة أثناء وضع القواعد بين اللهجات الخاصة التي تمثلها هذه القراءات، واللغة للنمونية المشتركة، ولم يكن يتضح لدى النحاة أن كل لهجة من اللهجات العربية تمثل بيئة لغوية محددة، وأن

1. سورة الشعراء: آية: 210.

2. ابن جنى: المحتسب 2: 133.

3. سورة الأنبياء، آية: 109.

4. سورة الأنبياء، آية: 111.

5. ابن جنى: المحتسب 2: 68.

6. سورة البقرة، آية: 126.

7. ابن جنى: المحتسب 1: 106.

8. أنيس: إبراهيم، 2003م، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، ص: 9.

اللغة للنموذجية (الفصحى) تمثل بحد ذاتها بيئة لغوية خاصة، وعلى هذا لا يجوز فرض قواعد اللغة النموذجية على تلك اللهجات الخاصة التي قرئ بها القرآن الكريم، وعلى هذا يجب للفصل بين ظواهر اللهجات المتمثلة في القراءات القرآنية والأداءات الاستعمالية المتوارثة عن العرب، وبين ظواهر اللغة النموذجية الأدبية، إذ إن لكل لهجة وبيئة لغوية مستواها للصوابي الخاص بها.

فمن المخالفات المنهجية التي وقع فيها نحاة العرب في العصر الأول أنهم يعمدون إلى لهجات متعددة من نفس اللغة فريخلطون بينها، ويحاولون إيجاد نحو عام لها جميعاً، وقد وقع في هذا الخطأ للمنهجي أيضاً نحاة الإغريق للذين بنو نحوهم على اللهجة (الأتينية)، ولكنهم كثيراً ما يتكلمون عن لهجات أخرى، ويقارنون نواحي الخلاف بين كل ذلك مقارنة تاريخية.⁽¹⁾

ولو أن النحاة أعطوا اللهجات العربية حقها من الدرس، وتوفروا على دراسة كل لهجة من لهجات القبائل التي كان يتكلمها الناس في حياتهم للعادية دراسة كاملة لأراحونا من كثير من تأويلاتهم التي تبعدهم عن الفهم الصحيح للظاهرة اللغوية.⁽²⁾ ومن المثير للاهتمام احتواء القراءات القرآنية على مادة لهجية غنية بالظواهر اللغوية المتعددة، فلا بد من الاستفادة من المعطيات اللهجية التي بقي لنا القليل منها بفضل القراءات القرآنية،⁽³⁾ ويرى تمام حسان أن أسلم الطرق لدراسة اللغة هي أن نستخرجها من اللهجة،⁽⁴⁾ لكن مما يؤسف له هو عدم نسبة هذه الظواهر اللغوية إلى قبائل بعينها، فقد شغل الناس عن تحقيق هذه اللهجات، وعن نسبة كل لهجة إلى قبيلتها، ولعل السبب في ذلك هو اتساع الدولة العربية حتى

1. انظر: حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 26، 27.

2. انظر: الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 50 + 58.

3. انظر: اليكوش: الطيب، 1987م، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، (دم)، تونس، ط2، ص: 94.

4. انظر: حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 186.

شملت نولاً كثيرة، فكان لا بد لضمان وحدتها، والقضاء على عوامل الفرقة فيها إلا تُعطى اللهجات العربية من العناية ما قد يزيد من عصبية القبائل ويباعد بينها، فأهمل أمرها، ولم يرو عنها إلا القليل في ثنايا كتب اللغة والأدب والتاريخ. بل إن ما روي عنها جاء مبتوراً ناقصاً في معظم الأحيان.⁽¹⁾

وما كان أولى الدراسات اللغوية العربية أن يُقتصر أخذها على القرآن الكريم بقراءاته المتعددة، والحديث للنبوي الشريف، وإن تُعتبر دراسة القواعد فيهما دراسة لمرحلة معينة من تطور هذه اللغة⁽²⁾، وأما للشعر فلهم أن يبحثوه بحثاً مستقلاً، وأن يخصصوه ببعض الأحكام التي يجب أن تُترك للشعراء وحدهم، يتخون منها ما يشاعون، ويهملون منها ما يشاعون، فإذا شاع في شعرهم ظاهرة من الظواهر، عدت حينئذ من خصائص الأسلوب الشعري⁽³⁾.

وترجع الأهمية في اقتصار الدراسات اللغوية على القرآن الكريم بقراءاته المتعددة إلى أسباب منهجية هامة منها: أن النص القرآني بلغ — بالمشافهة والكتابة أيام الرسول صلى الله عليه وسلم، وبجمع أبي بكر ثم عثمان — مستوى من الدقة والوثاقة لا يبلغه نص آخر، فالقراءات القرآنية تمثل منهجاً في النقل لا يصل إلى وثاقته علم آخر مهما يكن حتى منهج الحديث، لأنها تعتمد على التلقي والعرض، وهما يكفلان صحة النقل وبقته⁽⁴⁾.

وتعتبر القراءات القرآنية المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائداً في شبه الجزيرة قبل الإسلام، وعلى ذلك لا يستطيع باحث أن يتعرض للهجات العربية دون أن يقوم بدراسة للقراءات⁽⁵⁾.

1. انظر: أنيس: في اللهجات العربية ص: 42.

2. حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 80.

3. أنيس: من أسرار اللغة ص: 289.

4. انظر: الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 1+70+204.

5. المصدر نفسه ص: 83+204.

وتمثل القراءات القرآنية لوثق للمصادر اللغوية لدراسة اللهجات إذ تختلف عن الحديث الشريف بما أجز فيه من رواية بالمعنى⁽¹⁾، وتختلف عن الشعر الجاهلي الذي أصابه ما أصابه من تحريف في الرواية على مر العصور مع الأخذ بعين الاعتبار خلو هذا الشعر من الصفات اللهجية التي اشتهرت بها القبائل، وعلى هذا لا يعتمد في ظواهر اللهجات وخصائصها على لغة الشعر وأمثله، فقد نظم هذا الشعر باللغة النموذجية المشتركة بين القبائل جميعاً، ولا يصح لهذا أن يشتمل على الصفات الخاصة ببعض اللهجات⁽²⁾.

ومع اشتمال القراءات القرآنية على صفات لهجية خاصة، إلا أنها في حقيقة الأمر لا تمثل شيئاً من عاميات ما قبل الإسلام، بل إن اللهجات التي عرض لها القنماء ليست لهجات عامية⁽³⁾.

1. المصدر نفسه ص: 204.

2. انظر: أنيس: في اللهجات العربية ص: 40+84.

3. انظر: الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 1؛ الراجحي: عبده، 1972م، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 110.

الفصل الأول

أبنية الأسماء

الفصل الأول أبنية الأسماء

1.1 الاسم المجرد:

هو ما كانت جميع حروفه أصلية، ويقسم إلى ثلاثة أقسام: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، وأقل ما تكون عليه أصول الكلمات المتمكنة ثلاثة أحرف، فقد ذكر الخليل (ت: 170هـ) أن "الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يُبتدأ به، وحرف تُحشى به الكلمة، وحرف يُوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل: (سَعَد) و(عَمَر)، ونحوهما من الأسماء، بدئ بالعين، وحشيت الكلمة بالميم، ووقف على الراء".⁽¹⁾

ويذكر سيبويه (ت: 180هـ) أنه: "ليس في الدنيا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف، ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثة حرفاً وهو في الأصل له، ويرثونه في التحقير والجمع، وذلك قولهم في (نم): (نمى)، وفي (حر): (خرّج)، وفي (شفة): (شقيهة)، وفي (عدة): (وعيدة)"⁽²⁾، وأن ما جاء من الأسماء على حرفين نحو: (يد)، و(نم) هي من بنات الثلاث، ولا بد أن أحد هذه الأحرف قد حذف، و يمكن معرفته من خلال تصغيره أو جمعه.

ويرى ابن جنى (ت: 392هـ) أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي".⁽³⁾

1. الفراهيدي: الخليل بن أحمد (ت: 170هـ): العين، 1980م، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ط3، 1: 3.
2. سيبويه: عمرو بن قنبر (ت: 180هـ): للكتاب، 1983م، ت: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 3: 322.
3. ابن جنى: أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ): المنصف، 1999م، ت: محمد عبد القادر أحمد عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص: 45.

ثم تبعه ابن عصفور (ت:669هـ) - في كتابه للممتع في التصريف -
بقوله: "أبنية الأسماء الأصول أقل ما تكون ثلاثة، وأكثر ما تكون خمسة، ولا يوجد
اسم متمكن، على أقل من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون منقوصاً، نحو: (يد)، و(دم)
ويابهما".⁽¹⁾

ويذهب ابن جنى إلى أن المعنى العام للكلمة يتكون من حرفين، والحرف
الثالث هو الذي يُحدّد معنى الكلمة، ويُميزها عن بقية الكلمات، وقد أشار إلى ذلك
في سباب: (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)، وقرّر أن لمعظم مواد للكلم أصلاً
ترجع إليه أكثر كلمات ذلك الأصل، ففي للكلمات (جبن) و(جبر) و(جبل) نجد أن
أصلها (الجيم) و(الباء)، وأن الحرف الثالث حدّد معنى كل كلمة.⁽²⁾

وفي ذلك إشارة إلى أنه يمكن أن تكون للكلمة على أقل من ثلاثة حروف إذ
إن هذه الكلمات (جبن ، جبر ، جبل) يجمعها معنى واحد وهو الائتنام والتماصك ،
ونكر سيبويه تم الذي يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين ، وقد تكون
عليها الأسماء المظهرة والتمكّنة والأفعال المتصرفة ، وذلك قليل⁽³⁾

ويبدو أن ابن جنى كان من أوائل من قال بهذه النظرية بعد سيبويه وإن لم
يصرحاً بها حيث يقول سعيد الأفغاني في ذلك " ومن المحدثين من حدا حنو ابن
جنى ، فاستقرى بعض الكلم التي تشترك في الحرفين الأولين فوجد فيها كلها معنى
مشتركا ، ولو تيسر له مواصلة استقرائه لطلع علينا - فيما أقرر - بنظرية تؤيد
القائلين اليوم بأن الأصل في الكلمات العربية ثنائي لا ثلاثي "⁽⁴⁾

1. ابن عصفور: علي بن مؤمن (ت:669هـ): للممتع في التصريف، 1979م، ت: فخر الدين
قباوة، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1: 60.

2. ابن جنى: للخصائص 2: 147-153 ؛ انظر: الحديثي: خديجة، 1975م، أبنية الصرف في
كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ص: 134.

3. سيبويه : الكتاب 4: 219 .

4. الأفغاني: سعيد، 1987م، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ص: 132.

وقد تناول هذا الموضوع (الثنائية) في العصر الحديث عدد من العلماء بشيء من البحث والدراسة، وتقوم هذه النظرية على اعتبار أن الأصول اللغوية (للأسماء والأفعال) ثنائية: أي يتركب كل منها من حرفين أساسيين وأن الأصول الثلاثية وما فوقها مستنبطة من تلك الأصول الثنائية.

وفي هذا المعنى يقول جرجي زيدان * إن الجذور الثلاثية تترد أصلاً إلى جنور ثنائية، هي حوامل المعاني، وليست الثلاثية سوى وسيلة لتوزيع المادة اللغوية، وتطوير الاستعمال للدلالي، فالأصل اللغوي (قط) حكاية لصوت القطع، وهو ثنائي تأتي توسعته بمعنائه، مثل: (قط ، قطع، قطب، قطف، قطل، قطم) وكلها أفعال بمعنى (القطع) من (قط).⁽¹⁾

2.1 الاسم الثلاثي المجرد:

يرى ابن جني أن أصول الكلمة ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، وأكثرها استعمالاً، وأصلها تركيبياً: الثلاثي. وذلك؛ لأنه حرف يُبتدأ به، وحرف يُحشى به، وحرف يُوقف عليه. وليس اعتدال الثلاثي لقلّة حروفه حسب؛ لو كان كذلك لكان للثنائي أكثر منه اعتدالاً؛ لأنه أقل حروفاً، وليس الأمر كذلك. والثلاثي عارياً من الزيادة وملتبساً بها، مما يبعد تداركه، وتُتعب الإحاطة به، ولشيء آخر، وهو حجز الحشو الذي هو عينه، بين فائه ولامه، وذلك لتباينهما، ولتعادي حالتهما، ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركاً، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، فلمّا تتأفرت حالهما وسَطوا العين حاجزاً بينهما؛ لتلا يفجنوا الحسّ بضدّ ما كان آخذاً فيه، ومُنصبّاً عليه.⁽²⁾

1. زيدان: جرجي، 1969م، الفلسفة اللغوية، مراجعة وتعليق: مراد كامل، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، ص: 98.

2. ابن جني: الخصائص 1: 56 - 57.

وقضية (الاعتدال) التي يثيرها ابن جنى هنا نظرة جمالية في دراسة اللغة، وكثيراً ما يطالعنا ابن جنى بمثل هذه النظرات الفنية في مُصنَّفاته، إلا أن علم اللغة المعاصر يقف إزاء مثل هذه النظرات موقف الرافض لها، محاولاً قدر المستطاع الابتعاد عنها.⁽¹⁾

وقد جعل القدماء الثلاثي للمجرد على اثني عشر بناءً، وذلك ما تقتضيه طبيعة العربية، فـ(الفاء) لا بد من أن تكون متحركة، فيكون لها ثلاثة أحوال و(اللام) حرف إعراب، و(العين) إما أن تكون ساكنة، وإما أن تكون متحركة، فيكون لها أربعة أحوال، وهكذا تصبح اثني عشر بناءً.⁽²⁾

وجميع هذه الأبنية استخدمها العرب إلا بنائين أشار ابن جنى إلى أنهما لم يُستخدما في كلام العرب،⁽³⁾ وهما: (فعل) بكسر (الفاء) وضم (العين)، و(فعل) بضم (الفاء) وكسر (العين).⁽⁴⁾

وعلل ابن جنى عدم استخدام العرب للبناء الأول (فعل) أنهم كرهوا فيه الخروج من (الكسر) إلى (الضم).⁽⁵⁾ ومما جاء على هذا البناء كلمة: (الحبّك) في

1. طحان: ريمون، 1981م، الألفية العربية، دار للكتاب اللبناني، بيروت، ط2، ص: 49.

2. انظر: ابن السراج: محمد بن سهيل (ت: 316هـ): الأصول في النحو، 1999م، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 3: 180، الحديثي: أبنية للصرف في كتاب سيوييه ص: 135 - 136.

3. يرى الأشموني أن ورود كلمات نحو: (نقل)، و(ركم)، و(وعل)، يثبت أن هذا البناء ليس بمهملاً خلافاً لمن زعم ذلك. نعم هو قليل كما ذكر. انظر: الصبان: محمد بن علي، (1206هـ)، 1997م، الحاشية، ضبطه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت 4: 336.

4. انظر: ابن جنى: المنصف ص: 48.

5. انظر: ابن جنى: المحتسب 2: 287، ابن جنى: المنصف ص: 48.

قراءة أبي مالك الغفاري: "والسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَبِيبِ"،⁽¹⁾ بكسر) ثم (ضم)، ونكرها ابن عطية للفرناطي عن الحسن البصري.⁽²⁾

ويذهب ابن جنى في توجيه هذه القراءة إلى أن ذلك مما يقع سهواً،⁽³⁾ لأنه ليس في كلام العرب (فعل) أصلاً، ولعلّ الذي قرأ به تداخلت عليه للقراءتان: (الكسر) و(الضم)؛ فكأنه كسر (الحاء) يريد (الحَبِيبِ)، وأدركه ضم (الباء) على صورة الحَبِيبِ، فجمع بين أول اللَّفْظَةِ على هذه القراءة، وبين آخرها على القراءة الأخرى.⁽⁴⁾ وهذا إمعان في التخيل من ابن جنى لتوجيه هذه القراءة، وتأثر به في ذلك القرطبي⁽⁵⁾ و ابن الحاجب (ت: 646هـ)،⁽⁶⁾ وابن عطية،⁽⁷⁾ والسيوطي في جمع للهوامع،⁽⁸⁾ والأشموني،⁽⁹⁾ ومثل هذا للتوجيه يدخل في باب: (تداخل اللغات).

1. سورة الذاريات، آية: 7. انظر: القرطبي: محمد بن أحمد (ت: 671هـ): الجامع لأحكام القرآن، ت: سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت، 17: 23؛ أبو حيان (الأندلسي): محمد بن يوسف (ت: 745هـ): البحر المحيط، 2001م، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 8: 133.
2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 8: 133.
3. هذا ما يُسمى في علم اللغة الحديث بـ (الأخطاء غير الشعورية في اللغة)، ويعدّ هذا خروجاً عن النظام المؤلف في اللغة العربية. انظر: عبد التواب: رمضان، 1999م، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، ص: 163.
4. انظر: ابن جنى، المنصف ص48؛ ابن جنى، المحتسب 2: 287-288.
5. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 17: 23.
6. انظر: الأستقراني: محمد بن الحسن (ت: 686هـ): شرح شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاق ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار للكتب العلمية، بيروت، 1: 35.
7. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 8: 133.
8. انظر: السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ): مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 1998م، ت: أحمد شمس الدين، دار للكتب العلمية، بيروت، 3: 257.
9. الصبان: العاشية 4: 335.

والتوجيه الآخر لهذه القراءة ما استحسنه أبو حيان الأندلسي، وهو أن أصلها (الحُسْبُك)، فكسر (الحاء) إتباعاً لكسرة (تاء): (ذات)، ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين.⁽¹⁾ وهذا للتوجيه من أبي حيان أقرب إلى المنهج العلمي في دراسة اللغة من توجيه ابن جني القائم على للتصور والتجريد، فقد حدث بين كسرة (التاء) وضمة (الحاء) مماثلة تقدمية (Progressive) غير متجاورة (Distant Assimilation)؛ لوجود اللام الساكنة.⁽²⁾

وعلى هذا لا يقبل من محمد الطنطاوي وسم هذا التوجيه بالضعف والوهن، والسبب في ذلك عنده: "أن أداة التعريف وإن كانت ساكنة إلا أنها مستقلة ومكوّنة من حرفين في الحقيقة، فهي حاجز حصين؛ ولهذا لم يقع الإتياع في مثل هذه الآية أبداً".⁽³⁾

وأما البناء للثاني (فعل)، فيختص بالفعل المبني للمجهول، نحو (ضرب) و(قتل) ولم يرد منه في باب الأسماء إلا (نئل).⁽⁴⁾ ويرى الأسترابادي أن (النئل) جاء في الأسماء علماً وجسماً، أما العلم، فهو للنئل بن بكر بن كنانة، ويجوز أن يكون منقولاً من الفعل كـ(شمّر) و(يزيد)، وأما الجنس، فهو دويبة كالثعلب،⁽⁵⁾ قال كعب بن مالك الأنصاري⁽⁶⁾:

جَاوَا بِجَيْشٍ لَوْ هَيْسَ مَعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمَعْرَسِ النَّئِلِ

1. أبو حيان: البحر المحيط 8: 133.
2. انظر: عمر: أحمد مختار، دراسة للصوت اللغوي، 1991م، عالم الكتب، القاهرة، ص: 378-383.
3. الطنطاوي: تصريف الأسماء ص: 14.
4. انظر: ابن جني: المنصف ص: 48؛ ابن جني: المحتسب 2: 287.
5. الأسترابادي: الشافية 1: 35 - 37.
6. السبخدادي: عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ): شرح شواهد شافية لابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفزراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 4: 13.

ويرى ابن الحاجب وغيره من علماء العربية أن علة سقوط البناء: (فعل) من أبنية الأسماء يرجع إلى نقل الخروج من الضمة إلى الكسرة،⁽¹⁾ ويرى الباحث أنه إذا كان هنالك ثقل في الانتقال من الضمة إلى الكسرة، فإن هذا الثقل يقع على أعضاء السنطق، وما دامت العربية تجري في صياغة الأفعال الماضية المبنية للمفعول على هذا البناء: (فعل) نونما نظر إلى هذا الثقل أو حتى تجاوزه للاقتصاد في الجهد، فإن دعوى سقوط هذا البناء في الأسماء للثقل تسقط من أساسها؛ لأن أعضاء النطق في أثناء نطقها لهذا البناء لا تميز بين الأسماء والأفعال، فتستقله في الأول وتمتخفه في الثاني.

أمّا بقية الأبنية العشرة، فقد ذكرها ابن جني في كتابه المنصف، ولخفتها جاءت أوزانها العشرة في القرآن،⁽²⁾ وهي:

1. (فعل): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (كَلَب) و(كَنَب)، والصفة نحو: (ضَنَم) و(خَذَل).
2. (فعل): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (رَسَن) و(طَلَل)، والصفة نحو: (بَطَل) و(حَسَن).
3. (فعل): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (كَبَد) و(فَخَذ)، والصفة نحو: (خَر) و(فَطِن).
4. (فعل): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (رَجَل) و(عَضَد)، والصفة نحو: (يَقُظ) و(نَس).
5. (فعل): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (جَذَع) و(عَدَل)، والصفة نحو: (نَضَو) و(نَقَض).

1. انظر: الأستراباذي: للشافية 1: 35.

2. انظر: عضيمة: محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 2004م، دار الحديث، القاهرة، 5: 363.

6. (فَعِلَّ): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (إيل) و(إطل)، والصفة نحو قولهم: (امرأة يلز) عوهي: (الضخمة)، وقولهم: (أتان يذ) .
7. (فَعَلَّ): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (ضلَع) و(عَنَبَ)، والصفة نحو قولهم: (قومٌ عدِيّ)، و(مكانٌ سَوِيّ). قال النابغة الذبياني: (1)
- بَاتَتْ ثَلَاثَ لَيَالٍ ثُمَّ وَاحِدَةً بِذِي الْمَجَازِ تَرَاعِي مَنْزِلًا زَيْمًا
8. (فَعَلَّ): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (فَقَلَّ) و(بَرَدَ)، والصفة نحو: (خَلَوَّ) و(مَرَّ).
9. (فَعَلَّ): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (عَنُقَ) و(طَنَّبَ)، والصفة نحو: (سُرَّخَ) و(طَلَّقَ).
10. (فَعَلَّ): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (رَبَعَ) و(خَزَزَ)، والصفة نحو: (خَنَعَ) و(سَكَّعَ)، (2) و(حَطَمَ) في قول الحطيم القيسي (3):
- قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حُطَمٍ

وما أورده ابن جني من هذه الأبنية مسبوق إليه، فقد أشار إلى هذه الأبنية سيبويه (4)، وتبعه المبرد (5) وابن السراج (6)، وأبو علي الفارسي (7)، إلا أنه يمتاز

1. انظر: ابن منظور: محمد بن مكرم: لسان العرب، 2000م، دار صادر، بيروت، 7: 90. (مادة زيم) ؛ انظر: النابغة الذبياني: ديوانه، ت: كرم البستاني، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص: 103.
2. انظر: ابن جني: المنصف ص: 48.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 222 ؛ المبرد: محمد بن يزيد (ت: 285هـ): المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة 1: 55 .
4. سيبويه: الكتاب 4: 224 – 242.
5. المبرد: المقتضب 1: 53 – 55.
6. ابن السراج: الأصول في النحو 3: 180.
7. الفارسي (أبو علي): الحسن بن أحمد (ت: 377هـ): التكملة، 1999م، ت: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ص: 148.

عليهم بزيادة ضرب الأمثلة على كل بناء، ففي بناء (فعل) ذكر سيبويه * أنه قليل في الأسماء والصفات، ولم يرد من هذا البناء إلا (إيل)⁽¹⁾. ويذهب ابن جنى إلى أن هناك أمثلة أخرى لهذا البناء نحو: (حير)⁽²⁾ و(إطل)⁽³⁾ و(امرأة يلز)⁽⁴⁾ و(إيد)⁽⁵⁾ ولا غرابة في أن يحيط ابن جنى بما لم يُحط به سيبويه، فمن المتعارف عليه لدى علماء العربية أن ابن جنى هو مؤصل علم للتصريف وواضع قوانينه الكلية.⁽⁶⁾

ويرى ابن عصفور أن ما ذكره ابن جنى من أمثلة لهذا البناء نحو: (إطل) لا حجة فيه؛ لأن المشهور فيه (إطل) بسكون (الطاء)، ف(إطل) يمكن أن يكون مما أتبع (الطاء) فيه (الهمزة) للضرورة؛ لأنه لا يحفظ إلا في الشعر نحو قول امرئ القيس:⁽⁷⁾

له إطلا ظني وساقا نعاماً وإرخاء سرحان وتقرنب ثقلاً

وابن عصفور بقوله: إن ورود صيغة (إطل) لا حجة فيه؛ لأنه جاء للضرورة الشعرية في بيت امرئ القيس، يتفق مع ما يراه علماء اللغة المعاصرون من ضرورة الفصل بين لغة الشعر ولغة النثر في وضع القواعد للغة من اللغات، غير أن هناك صعوبة معينة، وهي أن بعض التعبيرات الشعرية قد انتقلت إلى النثر، ولا يمكن الفصل الحاد بين الشعر والنثر في ذلك، بل ربما قادت للضرورة الشعرية إلى توليد الصيغ والألفاظ في أحيان أخرى كما هو الشأن في صيغة

1. سيبويه: الكتاب 4: 244.

2. الحير: صقرة ثوب الأمان.

3. الاطل: الخاصرة.

4. امرأة يلز: ضخمة.

5. ابن جنى: المحتسب 2: 287.

6. ضيف: شوقي، المدارس النحوية، 1999م، دار المعارف، القاهرة، ط8، ص: 7.

7. امرؤ القيس، ديوانه، 1983م، ت: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت،

ص: 119، وروى: (له إطلا ظني).

(إِبِل)، وبعد ذلك يُكتب لهذه الصيغ المبتدعة الشيوخ والانتشار في لغة النثر،
فيؤدي مثل هذا الخلط إلى الاضطراب في بعض أحكام اللغويين.⁽¹⁾
ولم يذكر ابن جنى في المحتسب من هذه الأبنية للضرورة إلا: (فَعَل)، و(فَعَل)،
و(فَعَل)، و(فَعِل)، و(فَعِل)، و(فَعَل)، وهي على النحو الآتي:

1.2.1 فَعَل:

من أبنية الاسم الثلاثي المجرد: (فَعَل)، ويكون في الأسماء والصفات. فالاسم
نحو: (جَبِل)، و(جَمَل)، و(حَمَل). والصفة نحو: (حَنَت)، و(بَطَل)، و(عَزَب)،
و(وَقَل)، و(حَصَن).⁽²⁾

ونكر ابن جنى مجموعة من الأسماء جاءت على بناء: (فَعَل)، كلها في أدواء
الإبل، وهي: (الحَبَط) و(الحَبَج) و(الرَّمَث)⁽³⁾ في أثناء توجيهه لقراءة ابن محيصن:
"أَمْنَةٌ نَعَاسًا"⁽⁴⁾ حيث نصَّ على أن "الأَمْنَةُ": (الأمن)، و(الأمنَةُ) أشبه بمعاقبة
الأمن، ونظير ذلك قولهم: (الحَبَط) و(الحَبَج) و(الرَّمَث)، كلُّ ذلك في أدواء الإبل،

1. انظر: عبد التواب: فصول في فقه العربية ص: 156.

2. انظر: سيويه: للكتاب 4: 243؛ المبرد: المقتضب 1: 54؛ ابن السراج: الأصول 3: 181.

3. الحسيب: وجع في بطن البعير من كلاً يستو به. الحبج: انتفاخ في بطن البعير من أكل
العرفج. الرمث: أن تشنكي الإبل من أكل الرمث، بكسر الراء ومكون الميم، وهو مرعى
لها من الحمض.

4. سورة آل عمران، آية: 154. انظر: ابن خالويه: الحسين بن أحمد (ت: 370هـ): مختصر
في شواذ القرآن، ت: ج، ج. ب. ج. تراسر، دار الهجرة، الرياض، ص: 23؛ للعكبري، عبدالله
بن الحسين (ت: 616هـ)، 1998م، التبيين في إعراب القرآن، وضع حواشيه: محمد حسين
شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 246؛ القرطبي: الجامع 4: 156؛ أبو حيان:
البحر المحيط 3: 85.

قَلَمًا لَسَكَنُوا (العين) جاعوا بالهاء⁽¹⁾ ويرى الزمخشري أن (أُمَّتَهُ) كأنها المرة من الأمن⁽²⁾.

وقد جاء بناء: (فَعَلَ) متمثلاً في كلمة: (قَرَح) في قراءة محمد بن السَّمِيع لقوله تعالى: "فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرَحٌ مِثْلُهُ"⁽³⁾ ويرى ابن جنى أن في كلمة: (قَرَح) ثلاث لغات هي: (قَرَح) و(قَرَح) و(قَرَح)، قرئ بها جميعاً⁽⁴⁾ ويرى ابن جنى في توجيهه لقراءة (قَرَح) "أن حرف الحلق يُؤثِّرُ هنا من الفتح لثراً معتداً معتمداً؛ فلقد رأيت كثيراً من عقيل لا أحصيهم يُحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لولا حرف الحلق، وهو قول بعضهم: (نَحَوَهُ)، يريد: (نَحَوَهُ)"⁽⁵⁾ ويرى العكبري أن قَرَح مصدر قَرَح، يقرح، إذا صار له فرحة⁽⁶⁾.

ومن أمثلة هذا البناء أيضاً كلمة (سَطَّاءَةٌ) في قراءة عيسى الهمداني وأبي حيوة وابن أبي عمير لقوله تعالى: "أَخْرَجَ سَطَّاءَةً"⁽⁷⁾.

1. ابن جنى: المحتسب 1: 174.

2. انظر: الزمخشري: محمود بن عمر (ت: 538هـ)، 1997م، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الألويسل في وجوه التناول، ت: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1: 455.

3. سورة آل عمران، آية: 140. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 22؛ ابن جنى: المحتسب 1: 167؛ الزمخشري: الكشاف 1: 446؛ العكبري: التبيان 1: 239؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 4: 156؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 62. ونسبها ابن خالويه إلى أبي السَّمَل.

4. ابن جنى: المحتسب 1: 167.

5. ابن جنى: المحتسب 1: 167.

6. العكبري: التبيان 1: 239.

7. سورة الفتح، آية: 29. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 142؛ ابن جنى: المحتسب 2: 277؛ الزمخشري: الكشاف 4: 349.

ويورد ابن جنى شواهد تؤيد هذا الاستعمال في الخصائص، نحو قول كثير
عزة: (1)

لَهُ نَعْلٌ لَا تَطْبِي لِلْكَأَبِ رِيحُهَا وَإِنْ جُعِلَتْ وَسَطُ الْمَجَالِسِ شُمْتُ
بفتح العين في كلمة (نَعْلٌ).

وقول أبي النُّجْم (2)

وَجَبَلًا طَالَ مَعْدًا فَاشْمَخَرُ لَشَمٌ لَا يَسْتَطِيعُهُ النَّاسُ الدَّهْرُ.
بفتح للهاء في كلمة (الدَّهْرُ).

وقد اختلفت اللهجات العربية في الصوامت للحلقية، بين إبقائها صامتة دون
صائت قصير (حركة)، وبين تحريكها بالفتحة، ويتجاوز الأمر ذلك إلى أن يؤثر
الصامت الحلقى على الصامت الذي قبله فيحركه بالفتحة أيضاً. وكثير من القراء
كانوا يقرأون الصامت الحلقى بفتحة، وبتحريك الصامت الذي قبله بفتحة كما في
(شَطَّاهُ)، و(قَرَّح). ويبدو أن هذا للتحريك كان شائعاً في لهجات القبائل العربية كبنو
عقيل، وبكر بن وائل، وهذا التشابه يعود إلى تجاور القبيلتين، فالأولى تسكن
البحرين، والثانية تسكن اليمامة إلى البحرين. (3)

وعلة هذا الاستعمال عند الأستراباذي ثقل الحلقى، وخفة الفتحة، ولمناسبتها
له، (4) ومن جهة نظر الدراسات الصوتية الحديثة أن الأمر لا يعود إلى خفة
الفتحة، وإنما يعود إلى وضوحها السمعى، فهي أوضح من الضمة والكسرة،

1. انظر: ابن جنى: الخصائص 2: 11.

2. انظر: ابن جنى: الخصائص 2: 11.

3. الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 190 – 114.

4. الأستراباذي: شرح الشافية 1: 40.

و"الوضوح السمعي هو تلك للصفة الطبيعية في الصوت لا المكتسبة من طول أو نبرة".⁽¹⁾

ويسورد ابن جني أمثلة أخرى على هذا البناء نحو قولهم: (الحُتَب) و(الحُتَب) و(الطُرْد) و(الطُرْد) و(الشُّل) و(الشُّل).⁽²⁾

2.2.1 فُعَل:

من أبنية الاسم الثلاثي المجرد (فُعَل)، ويكون في الأسماء والصفات، فالأسماء نحو: (البُرْد)، و(القُرْط)، و(الخُرْض)، و(الخُرْج)، و(القُفْل). وأما الصفات، فنحو: (العُبر)، يقال: (نافقة عُبرٌ لسفاري)، ويقال: (رَجُلٌ جُدٌّ)، أي: (نو جُدٌّ). و(المُرُّ)، و(الحَلْوُ).⁽³⁾

ويرى ابن جني أن معاً جاء على بناء: (فُعَل) كلمة: (ثُون) ويذهب إلى أنها وصفٌ منقلبٌ عن ظرفٍ واستدل على ذلك بأنه لو كان وصفاً في الأصل لاستعملوا منه فعلاً، ومن الأشياء التي تؤكد هذا المذهب أنه لا يوجد فعل تصرف من مادة هذا اللفظ ولو كان في الأصل وصفاً لكان جديراً أن يستعملوا منه فعلاً، كقولهم: (حلا) (يحلوا)، و(مر) (يمر)، و(امر) (يمر).⁽⁴⁾

وليس من اليسير الوقوف على أصل الصيغ والألفاظ، وتحديد هذا الأصل في لغة من اللغات؛ ذلك أن الصيغ الواردة في كل لغة ليست إلا وليدة تطور طويل للمدى، ونتيجة مرور قرون كثيرة على هذه اللغة، وقد يستعان في مثل هذه الدراسات بعلم اللغة للمقارن للأسرة اللغوية الواحدة، كأسرة اللغات السامية، والغالب على نتائج مثل هذه الدراسات أنها ظنية.

1. أنيس: إبراهيم، 1992م، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4، ص: 27.

2. ابن جني: المحتسب 1: 167.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 242 - 243؛ المبرد: المقضب 1: 54؛ ابن السراج: الأصول 3: 181.

4. ابن جني: المحتسب 1: 89.

3.2.1 فُعَلٌ:

من أبنية الاسم الثلاثي المجرد (فُعَلٌ)، ويكون في الأسماء والصفات،
فالأسماء نحو: (صُرِّدَ)، و(نُغِرَ)، و(رُبِعَ). والصفات نحو: (حُطِمَ)، و(أُبِدَ)، و(رَجِلَ
خُتِعَ، وسُكِعَ)، و(كُتِعَ)، و(خُضِعَ).⁽¹⁾

ورد مثال على هذا البناء كلمة: (سُوَى) في قراءة الحسن البصري لقوله
تعالى: "تَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوَى"⁽²⁾، بغير تنوين، على أنه ممنوع من الصرف،
ويذهب ابن جني إلى أنه وصف جاء على (فُعَلٌ)، ومثله: (مَالٌ أُبِدَ)، و(رَجِلٌ حُطِمَ)
و(نَكِيلٌ خُتِعَ وَسُكِعَ).⁽³⁾ ويقرر أبو حيان أنه "أجرى الوصل مجرى الوقف، لا أنه
منعه الصُّرْفُ؛ لأنَّ (فُعَلًا) من الصفات مُتَصَرِّفٌ كـ(حُطِمَ) و(أُبِدَ)"،⁽⁴⁾ وهو بهذا
يخالف ما يراه ابن جني، وفقا لما تقررهُ أصول التعميد النحوية.⁽⁵⁾

وينص الفراء على أن "أكثر كلام العرب (سواء) بالفتح والمد إذا كان في
معنى: (نِصْف) و(عَدْل)، والكسر والسضم بالقصر عرييان، ولا يكونان إلا
مقصورين، وقد قرئ بهما".⁽⁶⁾

1. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 243 ؛ المبرد: المقتضب 1: 55 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 181.
مقال لبدي: كثير كانه التبدي بعضه على بعض . الحطم: للظوم ، من قولهم راع حطم ، أي
ظلوم للماشية. ودليل ختع: حائق في الدلالة. لسكع : للمتخير.
2. سورة طه، آية: 58. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 88 ؛ ابن جني:
المحتسب 2: 52 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 236. وفي قراءة عيسى: (سُوَى) بكسر
السين من غير تنوين.
3. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 52.
4. أبو حيان: البحر المحيط 6: 236.
5. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 223 ، 270.
6. الفراء: يحيى بن زياد (ت: 207هـ-)، معاني القرآن، 1983م، ت: أحمد يوسف نجاتي ومحمد
علي الفجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 2: 181 — 182.

ويرى ابن عصفور أن (سوى): اسم في الأصل للشيء المستوي وصف به،
 بدليل أنه لو كان صفةً أصليةً لتمكن في الوصفية، فكان يُنكر مع المنكر ويُؤنث مع
 المؤنث، إذ حق للصفة أن تطابق الموصوف، ومما يدلُّ على أنها إذا لم تطابق
 موصوفها جرت مجرى الأسماء جمعهم (ربعة): (ربعات)، والصفة المحضة لا
 يكون فيها إلا إسكان العين، وأنت لا تقول إلا: (تقعة سوى). فدلَّ ذلك على أنه ليس
 بصفة في الأصل.⁽¹⁾

4.2.1 فعل:

من لبنية الاسم الثلاثي المجرد (فعل)، ويكون في الأسماء والصفات،
 فالأسماء نحو: (كَبَف)، و(كَبِد)، و(فَخِذ)، والصفات نحو: (خَذِر)، و(فَرِح)،
 و(وَجِع)، و(خَصِر).⁽²⁾

ومما جاء على هذا البناء كلمة: (نَعِم) في قراءة ابن يعمر لقوله تعالى: "فَنَعِم
 عَقَبَى الدَّار"⁽³⁾ ويرى ابن جنى أن هذه القراءة هي الأصل، فكل ما جاء على
 (فَعِل) وثانيه حرف حلق فيه أربع لغات: فتح الأول وكسر الثاني، وتلك نحو:
 (فَخِذ) و(مَحِك) و(نَغِر)، وهي: الأصل، وإن شئت أسكنت الثاني وفتحت الأول
 نحو: (فَخِذ) و(مَحِك) و(نَغِر)، وإن شئت أسكنت ونقلت الكسرة إلى الأول فقلت:
 (فَخِذ) و(مَحِك) و(نَغِر) وإن شئت أتبعت الكسر للكسر، فقلت: (فَخِذ) و(مَحِك)
 و(نَغِر).⁽⁴⁾

ويوافق أبو حيان ابن جنى في أن قراءة: (نَعِم) هي الأصل، ويورد شاهداً
 على ذلك قول الراجز:

1. ابن عصفور: الممتع في التصريف 1: 63 - 64.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 243؛ السرد: المقضب 1: 54؛ ابن السراج: الأصول 3: 181.
3. سورة الرعد، آية: 24. انظر: المحتسب 1: 356؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 377.
4. ابن جنى: المحتسب 1: 356-357. محك: من محك كمنح بمعنى لج. نغر: من نغر عليه كفرح: غلا جوفه وعضب.

نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْيَوْمِ الشُّطْرِ (1)

وكون قراءة ابن يعمر: (نَعِم) هي الأصل لم يجعلها أكثر استعمالاً، فقد نصَّ أبو حيان على أنَّ قراءة الجمهور: (نَعِم) بكسر النون وسكون العين، وهي أكثر استعمالاً. (2)

5.2.1 فعل:

نصَّ سيبويه على أنَّ ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال، فإنه يكون: (فِعْلاً) فسي الأسماء والصفة، فالأسماء نحو: (العِمْ)، و(الجِدْع)، و(العِنُق). والصفات نحو: (نَقْض)، و(جِلْف)، و(نَضْو)، و(هَرِط)، و(صِنَع). (3) ونرى ابن جني ينقل بعض هذه الصيغ عن سيبويه. (4)

ومن الصيغ التي وردت على هذا البناء كلمة: (الحَبِكَ) في قراءة أبي مالك الغفاري والحسن وأبي حيوة لقوله تعالى: «وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَبِكَ» (5) وهي مخففة من (حَبِكَ) اسم مفرد لا جمع؛ لأنَّ (فِعْلاً) ليست من أبنية للجموع، والذي أصابها من التخفيف كالذي أصاب: (إِطْل) و(إِطْل) المخففة من (إِطْل) و(إِطْل). (6)

1. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 377. الشُّطْر: نصف الشيء والجمع شُطْر.

2. أبو حيان: البحر للمحيط 5: 378.

3. انظر: سيبويه: للكتاب 4: 242؛ المبرد: المقْتَضِب: 1: 53؛ ابن السراج: الأصول 3: 181

4. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 167.

5. سورة الذاريات، آية: 7. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 145؛ ابن جني:

المحتسب 2: 286؛ الزمخشري: للكشاف 4: 399؛ القرطبي: للجامع لأحكام القرآن 17:

23؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 133.

6. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 286.

وفي قراءة طلحة وقتيبة عن الكسائي لقوله تعالى: "هذا ملح أجاج" (1) بفتح الميم وكسر اللام، قال أبو حاتم: هذا منكر في القراءة، (2) ويذهب ابن جني إلى أن (مَلِّح) ليست فصيحة صريحة، والأقوى منها (مَلِّح) وهي صفة على وزن (فَعَل)، ومثلها (نَضُو) و(نَقْض) و(هَرِط) و(حَلَف). (3)

6.2.1 6.2.1 فَعَل:

يسرى سيبويه أن "ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال، فإنه يكون: (فَعَلًا) في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: (رَجُل)، و(سَبَّع)، و(عَضُد)، و(ضَبَّع)، والصفة نحو: (حَثَّ)، و(حَنَّر)، و(خَلَط)، و(نَسَّ). (4) ومما جاء على هذا البناء كلمة: (أَشْر) في قراءة مجاهد وسعيد بن جبير لقوله تعالى: "الكذَّابُ الأَشْرُ"، (5) بضم الشين وتخفيف الراء، يرى ابن جني أنه من الأوصاف التي اعتقب عليها المثالان اللذان هما: (فَعَل) و(فَعَل)، ف(أَشْر) و(أَشْر) (حَنَّر) و(حَنَّر)، و(يَقْظ) و(يَقْظ)، و(رَجُلٌ حَثَّ) و(حَثَّ)، أي: (حَسَن الحديث)، و(وَتَظِيفَ عَجْرٌ وَعَجْرٌ)، أي: (صَلَب)، والضم أقوى معنى من الكسر؛ لأنه أبعد عن مثال للفعل. (6) وابن جني في هذا المقام متأثر بما قاله الفراء في أثناء توجيهه لهذه

1 - سورة الفرقان ، آية: 53. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 124.

2. أبو حيان: البحر المحيط 6: 464.

3. ابن جني: المحتسب 2: 124.

4. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 243 ؛ المبرد: المقْتَضِب 1: 54 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 181.

5 - سورة القمر، آية: 26. انظر: الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ): جامع البيان

عن تأويل أي القرآن، المعروف بتفسير الطبري (2001) ، ت : محمود شاكِر: دار إحياء

للنُرات العربي: 27: 118؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 148؛ ابن جني:

المحتسب 2: 299؛ الزمخشري: الكشاف 4: 437 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 17:

191، أبو حيان: البحر المحيط 8: 178 - 179.

6 . ابن جني: المحتسب 2: 299.

القراءة، حيث ينصُّ على أن هذا بمنزلة قولك في الكلام: (رَجُلٌ حَنَرٌ، وَحَنَرٌ، وَفَطِنٌ، وَفَطْنٌ، عَجَلٌ، وَعَجَلٌ)⁽¹⁾ وقد نقل ذلك عن ابن جني الطبري في كتابه جامع البيان⁽²⁾.

وأخلص من هذا إلى أن ابن جني لم يأتِ بجديد في أبنية الاسم الثلاثي المجرد غير زيادة الأمثلة والشواهد، وقد سار في هذا الباب على نهج من سبقه من علماء اللغة العربية.

3.1 أبنية الرباعي المجرد:

الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أجناس: تكون على ثلاثة أحرف، وعلى أربعة، وعلى خمسة، لا زيادة في شيء من ذلك. ونوات الأربعة — كما يرى ابن جني — مُستقلة غير مُتمكِّنة تمكُن للثلاثي،⁽³⁾ وهي:

1. (فَعَّلَ): ويكون اسماً وصفة، فالاسم نحو: (جَعَّرَ)، و(صَعَّرَ)، و(عَبَّرَ)، و(جَنَّدَلَ). والصفة نحو: (سَلَّهَبَ)، و(صَعَّقَبَ)، و(سَلَّجَمَ)، و(خَلَّجَمَ)، و(شَجَّعَمَ).
2. (فَعَّلِلَ): ويكون اسماً وصفة، فالاسم نحو: (قَرَّطِمَ) و(عَظَّلِمَ)، و(الزَّبْرَجَ)، و(الخَمَّخِمَ)، و(الزَّبْرَ)، و(الحَفْرِدَ). والصفة نحو: (صِمْرِدَ)، و(هِمْرِلَ)، و(خِرْمِلَ)، و(خِضْرِمَ)، و(ضِمْرِرَ)، و(الطَّلِطَ)، و(بِرْدِجَ)، و(عِنْفِصَ)، و(زِهْلِقَ). وزاد ابن جني في أمثلة الصفات لهذا البناء مع أن المبرد ينصُّ على أنه في الصفة قليل⁽⁴⁾.
3. فُعَّلِلَ: ويكون اسماً، وصفة، فالاسم نحو: (بُرْتُنَ)، و(تُرْتُمَ). والصفة نحو: (كَلَّكَلَ)، و(قَلَّكَلَ).

1. للفراء: معاني القرآن 3: 108.

2. الطبري: جامع البيان 27: 118.

3. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 61.

4. المبرد: المقتضب 1: 66.

4. فَعَّلَ: ويكون اسماً، وصفة، فالاسم نحو: (قَلَّعَ)، و(قَرَطَعَ). والصفة نحو: (هَجَرَ)، و(هَيْتَعَ).

5. فَعَّلَ: ويكون اسماً، وصفة، فالاسم نحو: (صَيَّقَلَ)، و(فَطَّحَلَ). والصفة نحو: (حَبَّجَرَ)، و(سَبَّطَرَ).⁽¹⁾

6. فَعَّلَ: ويكون اسماً، وصفة. فالاسم نحو: (جُخَذَّبَ). والصفة نحو: (جُرَّشَعَ). واختلف النحاة في هذا البناء، فيرى البصريون غير الأَخْفَشِ أنَّ هذا البناء ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على (فَعَّلَ) فَتَحَ تخفيفاً؛ لأنَّ جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم. وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي.⁽²⁾

وزاد قوم من النحاة في أبنية الرباعي نحو: (فَعَّلَ) وحكى ابن جني أنه يُقال لجوز القطن الفاسد (خَرَّقَعَ)، ويقال أيضاً لزئير الثوب (زَيَّرَ)، ومن أسماء للداهية: (ضَيَّبَلَ).⁽³⁾

وجاء على بناء (فَعَّلَ) في القرآن الكريم كلمة: (بَرَزَخَ) في ثلاثة مواضع،⁽⁴⁾ و(خَرَّكَلَ) في موضعين،⁽⁵⁾ و(مَرَمَدَ) في موضعين،⁽⁶⁾ و(رَقَّرَفَ) في موضع،⁽⁷⁾

-
1. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 288 – 290، المبرد: المقتضب 1: 66 – 67، ابن السراج: الأصول 3: 181 – 184، ابن عصفور: الممتع في التصريف 1: 66 – 70.
 2. انظر: ابن جني: المنصف ص: 55، ابن عصفور: الممتع في التصريف 1: 66 – 70، الصبان: الحاشية 4: 346 – 347.
 3. انظر: الصبان: الحاشية 4: 347 – 348.
 4. انظر: سورة المؤمنون، آية: 100، الرحمن، آية: 20، الفرقان، آية: 53.
 5. انظر: سورة الأنبياء، آية: 47، لقمان، آية: 16.
 6. انظر: سورة القصص، آية: 71.
 7. انظر: سورة الرحمن، آية: 76.

و(صَرَصَرَ) في ثلاثة مواضع⁽¹⁾. وجاء على بناء (فَعَّل) كلمة: (زُخْرَفُ)،⁽²⁾ وعلى بناء (فَعَّلَة) كلمة: (سَبِيلَة)،⁽³⁾ وعلى بناء (فَعَّلَة) كلمة: (سَبِيلَة)⁽⁴⁾. وجاء في الشواذ بناء (فَعَّل) في قراءة طلحة لقوله تعالى: تَخْرُجُ مِنْهَا اللُّؤْسُ وَالْمَرْجَانُ.⁽⁵⁾ حيث قرئت (لؤلؤ): (لؤلؤي)، بكسر اللام الثالثة وقلب الهمزة ياء، ويذهب أبو حيان إلى أنهما لغتان⁽⁶⁾. ولم يتطرق ابن جني إلى هذه القراءة في كتابه المحتسب.

4.1 أبنية الخماسي المجرد:

لم يقع الخماسي المجرد في القرآن الكريم، وإن جاءت ألفاظ قليلة من المزيد.⁽⁷⁾ ولم يرد أي إشارة إلى هذا للبناء في كتاب المحتسب.

5.1 الثلاثي المزيد:

والثلاثي المزيد قد تلحقه زيادة واحدة، وقد تلحقه زيارتان، وقد تلحقه ثلاث، وقد تلحقه أربع، فيصير على سبعة أحرف، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد.⁽⁸⁾ وجاء من مزيد الاسم الثلاثي نوعان في القرآن: مزيد بحرف، ومزيد

-
1. انظر: سورة الحاقة، آية: 6 ؛ فصلت، آية: 16.
 2. انظر: سورة الأنعام، آية: 112.
 3. انظر: سورة الحاقة، آية: 32.
 4. انظر: سورة يوسف، آية: 47.
 5. سورة الرحمن، آية: 22. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 8: 191.
 6. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 8: 191.
 7. عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 5: 363.
 8. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 230 ؛ المبرد: المقضب 1: 56 — 60 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 190 — 220 ؛ ابن عصفور: الممتع في التصريف 1: 72 — 145 ؛ الأسترلابادي: شرح الشافية 1: 50.

بحرفين، وجاء للمزيد بثلاثة أحرف في قراءة شاذة: (سيمياء) على وزن (فعلياء).⁽¹⁾

وأبشية للثلاثي المزيد التي نكرها ابن جني في كتابه المحتسب هي: (فَعَلَّة)، (فُعِّل)، (فُعُول)، (فُعَال)، (فُعَلان)، (مَفْعَل)، و(فَعَال)، و(فَعَلان)، و(فَعَالان)، و(فُعَال)، و(فُعَالان)، و(فُعَلل)، و(فُعَللن)، وهي على النحو الآتي:

1.5.1 فَعَلَّة:

يرى سيبويه أن هذا البناء يكون في الأسماء والصفات، فالاسم نحو: (شَرِبَّة)، و(مَعَدَّة)، و(الجَرَبَّة)، والصفة نحو: (البَهِيَّة)، وهو قليل⁽²⁾.

ومن الأمثلة التي جاءت على هذا البناء كلمة: (بَغْتَّة) بفتح الغين وشد التاء في قراءة الجعفي وهارون عن أبي عمرو لقوله تعالى: قَهْلٌ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً⁽³⁾. ويذهب ابن جني إلى أن هذا البناء لم يأت في المصادر، ولا في الصفات، وإنما هو مختص بالاسم.⁽⁴⁾

وينقل أبو حيان عن صاحب اللوامح قوله: "هي صفة وانتصابها على الحال لا نظير لها في المصادر، ولا في الصفات، بل في الأسماء نحو: (الحرَّيَّة)، وهو اسم جماعة و(المسرَّيَّة) لاسم مكان. وكذا قال أبو العباس بن الحاج في كتاب المصادر، وأن يكون للصواب (بَغْتَةُ) بفتح الغين من غير تشديد كقراءة الحسن⁽⁵⁾.

1. عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 5: 370 - 373.

2. سيبويه: الكتاب 4: 277.

3. سورة محمد، آية 18. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 271؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 79.

4. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 271.

5. أبو حيان: البحر المحيط 8: 80.

ويورد ابن جني أمثلة أخرى لهذا البناء مع نكر الشواهد نحو: (الشربة)، وهو اسم موضع، قال عبد الله بن الحجاج للتغلبى: (1)

ارْحَمْ أَصَيْبِيَّتِي الَّذِينَ كَانَهُمْ حِجْلِي تَنْزُجُ بِالشَّرْبَةِ وَقَعُ
ومما جاء على هذا البناء (الجربة): (الجماعة)، قال الشاعر: (2)
جَرِيَّةٌ كَحَمْرِ الْأَبْكَ لَا ضَرَعَ فِيهَا وَلَا مُنْكَي

2.5.1 فُعْلُ:

ومما جاء على هذا البناء في القرآن الكريم كلمة: (تُبِع) في قوله تعالى: "أَهْمُ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبِعَ" (3) وكلمة: (سَلِم) في قوله تعالى: "لَمْ لَهُمْ مَلَأٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ" (4) ومن الأمثلة التي وردت على هذا البناء في الشواهد كلمة: (لُبْد) في قراءة الحسن والجحدري لقوله تعالى: "كَانُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبْدًا" (5) وكذلك في قراءة أبي جعفر المدني لقوله تعالى: "أَهْلَكْتُ مَا لَا لِبْدًا" (6) ويذهب ابن جني إلى أنها وصف على (فُعْل)، وذكر أمثلة أخرى نحو: (الجباء)، و(الزمل)، و(اللبد): (هو الكثير

1. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 271. أصيبية: كأنه تصغير أصيبية، جمع صبي. الحجلي: اسم جمع، واحده: حجل بالتحريك، والواحدة حجلة، وهو طائر في حجم الحمام أحمر المتقار والرجلين. والشربة: موقع بين السليمة والريذة.

2. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 272.

3. سورة الدخان، آية: 37.

4. سورة الطور، آية: 38.

5. سورة الجن، آية: 19. انظر: ابن خالويه: مختصر شواهد القرآن ص: 163؛ ابن جني: المحتسب 2: 334؛ القرطبي: الجامع الأحكام للقرآن 19: 17؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 346.

6. سورة البلد، آية: 6. انظر: ابن خالويه: مختصر شواهد القرآن ص: 163؛ القرطبي: الجامع الأحكام للقرآن 20: 43؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 470.

يركب بعضه بعضاً حتى يَكْبُدَ من كثرتِه⁽¹⁾، وذهب القرطبي إلى أن بُدِّا جمع لا بد
مثل راعٍ وركعٍ وساجدٍ وسجدٍ وشاهدٍ وشهيدٍ.²

3.5.1 فَعُولٌ:

وفي باب ما لحقته اللزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل يرى سيبويه أن
بناء (فَعُولٌ) يكون في الأسماء والصفات. فالاسم نحو: (سَقُودٌ)، و(كَلُوبٌ). والصفة
نحو: (سَبُوحٌ)، و(قُنُوسٌ). ويكون على (فَعُولٌ) بإتباع حركة الفاء حركة العين فيما
يسمى في علم الأصول الحديث بالمماثلة للتقضية. فقالوا: (سَبُوحٌ)، و(قُنُوسٌ).⁽³⁾
وقال أبو جعفر النحاس: ونظير هذا من كلام العرب جاء مفتوحاً نحو:
(سَمُورٌ)، و(سَبُوطٌ). ولم يجر مضموماً إلا (السَبُوحُ)، و(القُنُوسُ).⁽⁴⁾
ومن الأمثلة التي جاءت على بناء (فَعُولٌ) في القرآن الكريم كلمة (تَتُورٌ) في
قوله تعالى: "وَقَارَ التَّتُورُ".⁽⁵⁾ وكلمة (زَقُومٌ) في قوله تعالى: "أَلَا تَرَ خَيْرَ نُزُلًا مِّنْ
شَجَرَةٍ الزَّقُومِ".⁽⁶⁾

ومن أمثله في الشواذ كلمة: (لَقُنُوسٌ) في قراءة أبي دينار الأعرابي وأبي
السَّمال لقوله تعالى: "الْمَلِكُ الْقُنُوسُ".⁽⁷⁾ بفتح القاف. ويذهب ابن جني إلى أنه
وصف على وزن (فَعُولٌ)، وهو قليل في الصفة، وزاد عليه أمثلة أخرى لم ترد عند

1. ابن جني: المحتسب 2: 334، الجبان، ونوع من السهام. الزمّل: الجبان الضعيف.

2. القرطبي: الجامع الأحكام للقرآن 20: 19، 43: 17.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 275.

4. للنحاس: أحمد بن محمد (ت: 338هـ)، إعراب القرآن، 1988م، ت: زهير غازي زاهد، عالم
الكتب، بيروت، ط3، 4: 405.

5. سورة هود، آية: 40.

6. سورة الصافات، آية: 62.

7. سورة الحشر، آية: 23. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 154، للنحاس:

إعراب القرآن 4: 404 - 405، ابن جني: المحتسب 2: 317، للزمخشري: الكشاف 4:

509، للقرطبي: الجامع الأحكام القرآن 18: 31، أبو حيان: البحر المحيط 8: 249.

سيبويه نحو: (شَبُوط)، و(سَمُور)، و(تَتُور)، و(سَقُود) و(هَبُود): جبل باليمامة، و(عَبُود).⁽¹⁾ وفي الكشاف ينكر أن القسُوس بمعنى البليغ في النزاهة عما يستقبح⁽²⁾، وذكر القرطبي أن كل اسم على فَعُول فهو مفتوح الأول، وذكر الأمثلة السابقة.⁽³⁾

4.5.1 فُعَال:

يقع بناء (فُعَال) في باب ما لحقته لزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل، ويكون في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: (خُطُاف)، و(كُتَاب)، و(نُعَاف). والصفات نحو: (خُصَان)، و(عُؤَل)، و(كُرَام).⁽⁴⁾ ومن أمثله في القرآن الكريم كلمة: (رُمَان) في قوله تعالى: «وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ».⁽⁵⁾ ويرى أبو الحسن الأخفش في (رُمَان)، أنه (فُعَال)؛ لأنه من النبات، وقد كثر عنهم في هذه الفلوات (الفُعَال)، كـ(الزُّيَاد)، و(القَلَام)، و(الغُلَام)، و(النُّعَاء).⁽⁶⁾ ويذهب أبو حيان إلى أن (رُمَان) جاء على (فُعَال)، وليس بـ(فُعَالن)؛ لقولهم: (أَرْضٌ مُرْمِنَةٌ). فالنون هنا أصلية وليست يزائدة.⁽⁷⁾

1. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 317 — 318. للشبوط: سمك دقيق الذنب، عريض الوسط، صغير الرأس. السمور: دابة يتخذ من جلدها فراء ثمينة. السقود: حديدة يشوى بها. هبود: ماء، وفرس لعمر بن الجعيد.
2. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 509.
3. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 18: 31.
4. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 257.
5. سورة الأنعام، آية: 99.
6. ابن جني: المحتسب 1: 87. الزيادة: نبت. القلام: ضرب من الحمض. العلام الحناء. النعَاء: الخردل.
7. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 184؛ عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن للكريم 5: 412.

ومن أمثله في الشواذ كلمة: (قَاتِئُهَا) في قراءة يحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف وغيرهما لقوله تعالى: «مِمَّا نَتَّبِعُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا» (1) وقد استحسب ابن جنى هذه القراءة، لكثرة ورود هذا البناء في النوازل، (2) ويرى العكبري أن الضم والكسر لغتان، (3) وإلى هذا ذهب أبو حيان أن الضم والكسر لغتان. (4)

5.5.1 مَفْعَلٌ:

يقع بناء (مَفْعَلٌ) في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل، ويكسبون في الأسماء بالهاء، نحو: (مَزْرُوعَةٌ)، و(المَشْرُفَةُ) و(مَقْنُوءَةٌ) و(مَقْبِرَةٌ). ولا يكون منه صفة، وليس في الكلام (مَفْعَلٌ) بغير الهاء. (5)

ومن أمثله في الشواذ كلمة (مَيْسِرَةٌ) في قراءة نافع لقوله تعالى: «فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ» (6) وقرأ عطاء ومجاهد (مَيْسِرَهُ) بضم السين وكسر الراء بعدها ضمير

1. سورة البقرة، آية: 61. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 231؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 6؛ ابن جنى: المحتسب 1: 87؛ الزمخشري: الكشاف 1: 174؛ العكبري: التبيان 1: 65؛ القرطبي: الجامع الأحكام القرآن 1: 288؛ أبو حيان: البحر المحيط 1: 395.

2. انظر: ابن جنى: المحتسب 1: 87.

3. العكبري: التبيان 1: 65؛

4. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 1: 395.

5. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 273؛ ابن السراج: الأصول 3: 208؛ ابن جنى: المحتسب 1: 144. الزمخشري: الكشاف 1: 350. المشرفة: موضع القعود في الشمس بالثناء. المقنوءة: من الظل حيث لا تصيبه الشمس في الشتاء.

6. سورة البقرة، آية: 280. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 342؛ ابن جنى: المحتسب 1: 143؛ الزمخشري: الكشاف 1: 350؛ العكبري: التبيان 1: 187؛ القرطبي: الجامع الأحكام القرآن 3: 240؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 355.

الغريم. وقال الأخفش سعيد: 'ولو قرعوا إلى (مَيْسِرِه) لكان لثبته"⁽¹⁾. ويرى النحاس أن مسا قال الأخفش حسن. وينص على أن قراءة عطاء ومجاهد: لحن لا يجوز.⁽²⁾ ويذهب ابن جني إلى أن "مَيْسِرِه) غريب، وذلك أنه ليس في الأسماء شيء على (مَفْعَل) بغير تاء لكنه بالهاء، إلا أن يجمع بحذف الهاء"⁽³⁾. ويقرر النحاس أن "مَيْسِرَة) أفصح للغات، وهي لغة أهل نجد، و(مَيْسِرَة)، وإن كانت لغة أهل الحجاز، فهي من الشواذ، لا يوجد في كلام العرب (مَفْعَلَة) إلا حروف معودة شاذة ليس منها شيء إلا يقال فيه (مَفْعَلَة)، وأيضاً فإن الهاء زائدة، وليس في كلام العرب (مَفْعَل) البتة"⁽⁴⁾. وإلى مثل هذا أيضاً يذهب للعكبري في التبيان⁽⁵⁾.

ويرى ابن جني أن (مَيْسِرَة) من باب (مَعُون)، و(مَكْرَم)، وقيل هو على حذف الهاء. كما هو الشأن في قول جميل بن مَعْمَر:⁽⁶⁾

بَيِّنُ الزَّمِي (لا) إِنْ لَا إِنْ لَزِمْتَهُ عَلَى كَثْرَةِ الْوَأَشِينِ أَيُّ مَعُونِ

يريد معونة فحذف لضرورة الشعر، وقيل أراد جمع معونة.⁽⁷⁾ ونقل البغدادي هذين الرأيين عن ابن جني.⁽⁸⁾

1. النحاس: إعراب القرآن 1: 343.

2. المصدر نفسه 1: 343.

3. ابن جني: المحتسب 1: 144.

4. النحاس: إعراب القرآن 1: 343.

5. العكبري: التبيان 1: 187.

6. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 215 ؛ البغدادي: شرح شواهد الشافية 4: 67.

7. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 215. وينقل أبو حيان الرأي الثاني عن ابن جني. أي أنها مفردة حذف منها التاء. (أبو حيان: البحر المحیط 2: 355)

8. انظر: البغدادي: شرح شواهد الشافية 4: 68.

وكذلك قول الأخرز الحماني: (1)

ليوم رَوَّعَ لَوْ فَعَّالٍ مَكْرُمٍ

يريد مكرمة ثم حنف، وقيل: أراد جمع مكرمة، فحذف للتاء. (2) وكذلك أراد هنا إلى (متمتره)، فحذف الهاء، وحمّن ذلك شيئاً أن ضمير المضاف إليه كان يكون عوضاً من علم التانيث (3).

6.5.1 فَعَّالٌ :

ويكون في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: (الكلاء)، و(القذائف)، و(الجبان). والصفات نحو: (شراب)، و(لباس)، و(ركاب). (4) ومن أمثلة هذا البناء في القرآن الكريم كلمة: (كفارة) في قوله تعالى: "فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ". (5) ومن أمثله في الشواذ كلمة: (غِيَابَات) في قراءة الأعرج لقوله تعالى: "الْقُوَّةُ فِي غِيَابَاتِ الْجُبِّ". (6) بالتشديد والجمع، ويذهب ابن جني إلى أنه اسم جاء على (فعالة). (7)

ويرى أبو حيان أنه سمي باسم الفاعل الذي للمبالغة، فهو وصف في الأصل، وألحقه أبو علي بالإسم للجائي على (فَعَّالٍ). (8)

1. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 215 ؛ البغدادي: شرح شواهد الشافية 4: 68.
2. ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 215.
3. ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن عصفور: الممتع في التصريف 1: 78 - 79.
4. سيبويه: الكتاب 4: 257.
5. سورة المائدة، آية: 45.
6. سورة يوسف، آية: 10. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 62 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 333 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 285.
7. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 333.
8. أبو حيان: البحر المحيط 5: 285.

ويورد ابن جنى أمثلة أخرى على هذا البناء لم ترد عند سيبويه نحو:
(التَّيَّارُ): للموج، و(الفَخَّارُ): للخزف، و(الحَمَامُ)، و(الجَبَّارُ): للمعال، و(الكَرَّارُ):
كبش الراعي.⁽¹⁾ ووجد الباحث أبا حيان ينقل هذه الأمثلة عن ابن جنى في البحر
المحيط.⁽²⁾

7.5.1 فَعْلَانُ:

يقع هذا البناء في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: (الكَرَّوَانُ)،
و(الوَرَشَانُ)، و(العَجَلَانُ). والصفة نحو: (الصَّمَيَانُ)، و(الْقَطُونُ)، و(الزَّفَيَانُ):
يُقَالُ: (زَفَتَهُ للريح زَفَيَانًا)، أي: (طَرَنَتَهُ)، ويُقَالُ للظلم: (زَفَيَانُ).⁽³⁾
ومن أمثلة هذا البناء في القرآن الكريم كلمة: (رَمَضَانُ) في قوله تعالى:
"شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ".⁽⁴⁾
ومن أمثله في الشواذ كلمة: (صَفْوَانُ) في قراءة سعيد بن المسيَّب والزُّهْرِي
لقوله تعالى: "فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ".⁽⁵⁾ بتحريك الفاء. قال أبو حيان:
تحريك فائه بالفتح لغة.⁽⁶⁾ وقال أبو جعفر النحاس: "صَفْوَانُ، وِصْفَوَانُ يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ جَمْعًا، وَأَنْ يَكُونَ وَاحِدًا".⁽⁷⁾

1 . المحتسب: ابن جنى 1: 333.

2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 285.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 259 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 197.

4. سورة البقرة، آية: 185.

5. سورة البقرة، آية: 264. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 334 ؛ ابن خالويه: مختصر

شواذ القرآن ص: 16 ؛ ابن جنى: المحتسب 1: 138؛ للزمخشري: الكشاف 1: 340؛

القرطبي: الجامع الأحكام القرآن 3: 203 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 322.

6. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 2: 313.

7. النحاس: إعراب القرآن 1: 335.

ويرى ابن جنى: أنه كثير في الأوصاف، والمصادر، قليل في الأسماء، وتأثر به في ذلك العكبري حيث يقول: "ويقرأ بفتح الفاء، وهو شاذ؛ لأنَّ فَعْلان شاذ في الأسماء؛ وإنما يجيء في المصادر مثل: الغَلِيان، والصفات مثل: صَحْوَان⁽¹⁾. وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان حين ينصُّ على أنَّ "صَفْوَان" شاذ في الأسماء إنما بابه المصادر كـ(الغَلِيان)، و(النَّرْوَان)، وفي الصفات نحو: (رجل صَتِيْمَان)، و(تيس عَدْوَان)⁽²⁾.

ونكر ابن جنى أمثلة أخرى على هذا البناء لم ترد عند سابقيه، ومما جاء في الأوصاف عنده قولهم: (رجل شَقْدَان): للخفيف، وقالوا: (أَكْتَب من الأخيذ للصَّبْحَان) بفتح الباء، و(يوم صَنَدَان ولَهْبَان): لشدة الحر، و(عَيْرٌ قَلْتَان)، و(رجل صَمِيَان) ماض مُنْجَرِد، أما ما جاء من المصادر على (فَعْلان)، فنحو: (الوَهْجَان)، و(النَّرْوَان)، و(الغَلِيَان)، و(الغَنِيَان) و(القَقْرَان)، و(النَّقْرَان)، والمعنى في الوصف والمصدر جميعاً من هذا المثال للحركة، والخفة، والإسراع، أما ما جاء من الأسماء، فنحو: (الوَرشَان)، و(الكَرْوَان)، و(الشَّهْبَان): لضرب من التبت، و(العَنْبَان): للتيس من الظباء للنشيط.⁽³⁾

8.5.1 8.5.1 فَيَعَال:

يقع للبناء (فَيَعَال) في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: (الْحَيَام)، و(النِّمَاس)⁽⁴⁾، و(الشَّيْطَان). والصفة نحو: (البَيْطَار)، و(الغَيْدَاق)، و(الْقِيَام)⁽⁵⁾.

1. العكبري: التبيين 1: 178.

2. أبو حيان: البحر المحيط 2: 322.

3. انظر: ابن جنى: المحتسب 1: 138. عَيْرٌ قَلْتَان: نشيط. الورشان: طائرة، وهو منقحر. الكروان والشهبان: تبت شاذة، له ورد لطيف أحمر وحب كالشهدنج، والشهدنج: حب القنب.

4. جاءت هذه الكلمة على بناء (فَيَعَال)، أي: (نِيْمَاس). انظر: ابن لسراج: الأصول 3: 198.

5. انظر: سيويه 4: 260، ابن لسراج: الأصول 3: 198. الغيداق: الكريم، وشباب غيداق: ناعم. البيطار: معالج الدواب. النيماس: الحمام، ويقال: السرب للمظلم. القيام: اسم للجمع من قائم، وقيل جمع.

ومن أمثلة هذا البناء في القرآن الكريم كلمة: (نَيَّار) في قوله تعالى: رَبِّ لَا تَذَرْنَا عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ نَيَّارًا⁽¹⁾. وكلمة: (شَيْطَان) في قوله تعالى: فَازْلُفْهُمَا لِلشَّيْطَانِ عَنْهَا⁽²⁾ و(شَيْطَان): (فَيْعَال) من الشُّطْن، وهو الحبل الممتد في صلابة عند البصريين، و(فعلان) من شاط بشيط: إذا ذهب باطلاً عند الكوفيين⁽³⁾.

ومن أمثله في الشُّواذ كلمة: (قِيَّام) في قراءة عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان رضي الله عنهما، وابن مسعود، وإبراهيم النخعي، والأعمش، وأصحاب عبد الله، وزيد بن علي، وجعفر بن محمد، وأبي رجاء، ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى: "الله لا إله إلا هو الْحَيُّ الْقَيُّومُ"⁽⁴⁾ ويذهب الفراء إلى أن "صورة (القَيُّوم): الفيعول، و(القِيَّام): الفَيْعَال، وهما جميعاً مذح. وأهل الحجاز أكثر شيء قولاً: (القَيْعَال) من نوات الثلاثة. فيقولون للصَّوْغ: الصِّيَاغ⁽⁵⁾ وإلى مثل هذا ذهب الطبري في تفسيره جامع البيان⁽⁶⁾.

وكذلك يرى ابن جني أن (القِيَّام) صفة على وزن: (فَيْعَال)؛ لأنَّ الله هو القِيم على كل نفس، وأصل (القِيَّام)، هو: (القَيُّوم)، فلما لنتقت للواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياءً، وأدغمت فيها للياء، فصارت (القِيَّام)، ومثلها (نَيَّار) إذ أصلها: (نَيَّوَار)، فهي على (فَيْعَال)⁽⁷⁾.

1. سورة نوح، آية: 26.

2. سورة البقرة، آية: 36.

3. انظر: المبرد: المقتضب 4: 13.

4. سورة آل عمران، آية: 2. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 191، الطبري: جامع البيان 3:

195. للنحاس: إعراب القرآن 1: 354، ابن جني: المحتسب 1: 151، القرطبي: الجامع

الأحكام للقرآن 4: 3.

5. الفراء: معاني القرآن 1: 191.

6. الطبري: جامع البيان 3: 195.

7. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 151.

9.5.1 فَعَالٌ وَفُعَالٌ:

يقول الفراء أن للعرب تقول: (هذا رجلٌ كريمٌ، وكُرَامٌ، وكُرَامٌ)، والمعنى كله واحدٌ. مثله قوله تعالى: **وَمَكْرُوا مَكْرًا كُبْرًا**.⁽¹⁾ معناه: (كبيراً)، فشدّد. وقال في (طويل):⁽²⁾

طَوَالَ السَّاعِدِينَ يَهْزُ لَنَدًا يَلُوحُ سِنَانُهُ مِثْلَ الشُّهَابِ
وقال الآخر: (3)

جَاءَ بِصَيِّدٍ عَجَبٍ مِنَ الْعَجَبِ لَزِيْرِقِ الْعَيْنَيْنِ طَوَالَ الذَّنْبِ

فشدّد الوالو على تلك المجرى، فكل نعت نعتٌ به اسماً نكراً لو أنشئ لثاك على: (فُعَالٌ) مُشَدِّدًا، وَمُخَفَّفًا، فهو صواب.⁽⁴⁾
ومن أمثلة المزاجية بين (فُعَالٌ)، و(فُعَالٌ) كلمة: (عَجَابٌ) في قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأبي عبد الرحمن السلمي لقوله تعالى: **إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ**.⁽⁵⁾ ويرى الزجاج أن (عَجَابٌ) هي معنى: (عَجِيبٌ)، ويجوز: (عَجَابٌ) في معنى: (عَجِيبٌ). يُقال: (رجلٌ كريمٌ، وكُرَامٌ، وكُرَامٌ).⁽⁶⁾

1. سورة نوح، آية: 22.

2. انظر: ابن منظور: لسان العرب 9: 163.

3. الفراء: معاني القرآن 2: 399.

4. انظر: الفراء: معاني القرآن 2: 398 – 399.

5. سورة ص، آية: 5. انظر: الفراء: معاني القرآن 2: 398 ؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 129 ؛ ابن جنس: المصنوع 2: 230 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 75 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 15: 199 ؛ أبو حيان: البحر المحيط: 7: 369.

6. الزجاج: إبراهيم بن السري (ت: 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، 1988م، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، 4: 321.

ويذهب ابن جنى إلى أنه كثر عنهم مجيء للصفة على (فَعِيل)، و(فُعَال)،
و(فُعَال) بالتشديد. قالوا: (رَجُلٌ وَضِيءٌ، وَوَضِيءٌ)، ومثله: (رَجُلٌ كَرِيمٌ، وَكَرَامٌ
وَكَرَامٌ).⁽¹⁾ ويرى الزمخشري أن عَجَابٌ أبلغ من عَجَابٌ⁽²⁾، وابن جنى هنا ينقل ما
قاله الفراء والزجاج في هذا البناء وذكر القرطبي أن عَجَابٌ لغة أزد شنوءة.⁽³⁾

1. ابن جنى: المحتسب 2: 230.

2. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 75.

3. القرطبي: للجامع لأحكام القرآن 15: 99.

الفصل الثاني

أبنية المصادر

الفصل الثاني أبنية المصادر

يُعرف ابن جني للمصدر " بأنه كل اسم دلّ على حدث، وزمان مجهول" (1). فالمصدر عنده، وعند معظم الصرفيين العرب، هو: الاسم الدال على مجرد الحدث. ولا يكاد تعريف المصدر عند علماء العربية للقدماء يختلف شيئاً عن تعريفه عند المُحدثين، إذ يرى عبد الصبور شاهين أن المصدر "اسم للحدث الذي تحمله مادة للكلمة في أصولها الصامتة، وهو لا يأتي إلا من مادة مُخصّبة يُمكن أخذ المشتقات منها قياساً" (2).

ويقسّم المصدر إلى ثلاثة أنواع هي:

المصدر القياسي: وهو الذي نستطيع أن نقيس عليه مصادر الأفعال التي وردت عن العرب، ولا نعلم كيف تكلموا بها. وللتوسع الثاني: المصدر السماعي، وهو الذي يسمع في الفعل خارجاً عن الوزن القياسي الذي يجب أن يكون عليه، وهذا النوع يُحفظ ولا يقاس عليه. وللتوسع الثالث: المصدر الصناعي: وهو المصوغ بإضافة (ياء) النسبة إلى اسم مردفة (بتاء التانيث) للدلالة على صفة فيه، ويكون ذلك في الأسماء الجامدة كالحجرية والإنسانية (3).

وقد أشار ابن جني إلى النوعين الأولين من المصادر، فنكر "لن المصدر من الماضي إذا كان على مثال (أفعل) يكون: (مفعلاً) بضم الميم، وفتح العين، نحو:

1. ابن جني: للمع ص: 28.

2. شاهين: عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، 1977م
مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: 109.

3. الحديثي: أبنية للصرف ص: 38.

(أدخلته مُتَخَلِّلاً)، و(أخرجته مُخْرَجاً)، إلا ترى أنك لو أردت للمصدر من (أكرمته) على هذا الجد لقلت: (مُكْرَماً) قياساً، ولم تحتج فيه إلى السماع⁽¹⁾.

ويقنم ابن جني السماع على القياس في باب المصادر وغيره، فقد نص في كتاب المنصف في باب: (ما لا يؤخذ من اللغة إلا بالسماع) على أنه من اللغات: "ما لا يؤخذ إلا بالسماع، ولا يلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر"⁽²⁾. ويرى في باب تعارض القياس والسماع أنه: "إذا تعارضت نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم نفسه في غيره"⁽³⁾. ويذهب إلى أنه "إذا أذلك للقياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"⁽⁴⁾. وهو بهذا يرى أن اللغة لا تعرف الاطراد الدائم الذي لا يتخطف، ويرى أنه لا يصح من اللغوي والنحوي الركون إلى القواعد المعيارية التي تم صياغتها عن طريق القياس دونما استقراء تام لكلام العرب، وتشنيد ما يخرج عنها من أداءات استعمالية نطق بها العرب.

ولما المصدر الصناعي كونه مصطلحاً، لم يرد في كتب التراث القديمة، وهذه التسمية محدثة أطلقت على عملية صوغ اسم الحدث من الكلمات الجامدة بواسطة اللاحقة (ية)، وقد اعتمد هذه القاعدة للمجمع اللغوي القاهري، وشاع استعمالها في الأساليب الفصحى. وقد رويت له أمثلة قديمة، كجاهلية، واليهودية، والنصرانية، وورد بعض ذلك في القرآن الكريم⁽⁵⁾.

وتذهب خديجة الحديثي إلى أن سبب إهمال سيبويه للمصدر الصناعي أن "الحاجة لم تكن ماسة إليه في أول عهد العرب بالتأليف، وأغلب الظن أن المصدر

1. ابن جني: المنصف ص: 32.

2. ابن جني: المنصف ص: 32.

3. ابن جني: الخصائص 1: 122.

4. المصدر نفسه 1: 126.

5. شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص: 111.

الصناعي دعيت الحاجة إليه بعد أن ترجمت للكتب الكثيرة عن اللغات الأجنبية، وبعد أن بدأ العرب يؤلفون في العلوم المختلفة⁽¹⁾.

أما بالنسبة لاختلاف البصريين والكوفيين في أيهما يشتق من الآخر المصدر يشتق من الفعل، أم أن للفعل مشتق من المصدر، فقد ذهب للبصريون إلى أن المصدر أصل الفعل، والفعل مشتق منه، واحتجوا لذلك بأن قالوا: "الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فالمصدر أصل للفعل"⁽²⁾.

وأما الكوفيون، فذهبوا إلى " أن المصدر مشتق من الفعل، وفرع عليه، واحتجوا لذلك بأن قالوا: إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل؛ لأن المصدر يصح لصحة للفعل، ويعتدل لاعتداله"⁽³⁾.

ويوافق ابن جني هنا البصريين في أن المصدر أصل، والفعل فرع عليه، ونص على ذلك بقوله: "الفعل مشتق من المصدر"⁽⁴⁾. وذكر في كتابه الخصائص أن "المصادر أصول للأفعال حكم بإلحاقها بها"⁽⁵⁾.

تلك هي وجهة نظر البصريين والكوفيين تجعل بعض الصيغ أصلاً وتجعل الصيغ الأخرى فروعاً عليه، وتفترض أن كل مادة من مواد اللغة بدأت في صورة المصدر أو في صورة الفعل الماضي، ثم عكف الناس عليها يشتقون منها ويفرعون عليها، وليس شيء أبعد من طبيعة نشأة اللغة وتطورها من هذا الافتراض، والصعوبات تقوم نون الاقتناع بكلا الرأيين، فأما للرد على البصريين، فإنهم

1. الحديثي: أثنية الصرف ص: 210.

2. الأنباري: عبد الرحمن بن محمد (ت: 577 هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 1: 237.

3. الأنباري: الإنصاف 1: 235.

4. ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392 هـ)، 1990م، ألمع في العربية، ت: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، ط2، ص: 38.

5. ابن جني: الخصائص 1: 223.

يعتبرون (كان) الناقصة مشتقة، وليس لها مصدر عندهم. فما أصل اشتقاقها؟ وأما للرد على الكوفيين، فإن (يدع) و(يذر) في رأيهم لا ماضي لهما، وهما مشتقان على رغم ذلك، فما أصل اشتقاقهما إذاً؟⁽¹⁾

ويذهب تمام حسان إلى أنه "إذا صح لنا أن توجد رابطة بين الكلمات، فينبغي لنا ألا نجعل واحدة منها أصلاً للأخرى، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة، فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراسة الاشتقاق. وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتق منها، والفعل الماضي مشتق منها كذلك. وبهذا لا نستطيع أن ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة أي معنى معجمي على نحو ما صنع ابن جني، وإنما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفياً، هو ما تؤديه من دور تلخيص العلاقة بين المفردات".⁽²⁾

1.2 مصادر الفعل الثلاثي:

مصادر الفعل الثلاثي كثيرة جداً، لا تكاد تُضبط، وهي أقل قياسية من الأوزان الأخرى، حتى إن بعض العلماء جعلها سماعية لا ضابط لها، وزعم آخرون أنها كلها قياسية مطردة، ووقف الجمهور منها موقفاً علمياً، فحدثوا ما هو قياسي، وأهملوا السماعي، فلم يضعوا له قاعدة⁽³⁾.

ومن العلماء الذين جعلوا مصادر الثلاثي سماعية لا ضابط لها ابن الحاجب، فينص على أن: "المصدر من الثلاثي سماع، ومن غيره قياس"⁽⁴⁾. ويرى الفيومي

1. انظر: حسان: تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، 2004م، عالم الكتب، بيروت، ط4، ص: 166 – 167.

2. حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص: 169.

3. انظر: الأمثري: شرح للمصنف: 1: 151، قباوة: فخر الدين، 1998م، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط3، ص: 132.

4. ابن الحاجب: الكافية 178..

أن: "الثلاثي المجرد ليس لمصدره قياس ينتهي إليه، بل أُبنيته موقوفة على السماع"⁽¹⁾. وقد وردت عند ابن جنى في كتابه المحتسب على النحو الآتي:

1.1.2 فَعَل:

(فَعَل) أصل المصادر، وهو أكثر المصادر وقوعاً في القرآن الكريم، ويطرَد هذا المصدر لـ (فَعَل)، و(فَعِل) حال كونهما متعديين صحيحاً كان نحو: (ضَرَبَ ضَرْباً)، و(جَهَلَ جَهْلاً)، لو معتلاً نحو: (وَعَدَ وَعْداً)، و(بَاعَ بَيْعاً)، ومنع ابن جودي قياس مصدر (فَعَل)، و(فَعِل)، فقال لا يقاس على (فَعَل)، ولو عدم السماع.⁽²⁾

ومن أمثلة هذا المصدر في الشواذ كلمة (صَوَّغ) في قراءة يحيى بن يعمر لقوله تعالى: "قَالُوا نَفَقْتُ صَوَاعِ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ"⁽³⁾ ويرى ابن جنى أن "الصَوَّغ مصدر وضع موضع اسم المفعول يراد به المَصَوَّغ"⁽⁴⁾. وابن جنى في هذا الرأي يصدر عن رأي للفراء يقول فيه: "وصَوَّغ مصدر بمعنى: (مَصَوَّغ)، كما تقول: (نَرِهْمُ ضَرْبَ) أي: مضروب"⁽⁵⁾ وهو ما ذهب إليه الطبري على أن صَوَّغ مصدر من قولهم صاغ بصوغ صَوَّغاً.⁶

1. الفيومي: أحمد بن محمد بن علي، (ت: 770هـ)، المصباح المنير، صححه: مصطفى الباني الحلبي، 2: 369.

2. فنظر: سيويه: الكتاب 4: 5، المبرد: المقتضب 2: 124، السيوطي: همع الهوامع 2: 282 عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 5: 497.

3. سورة يوسف، آية: 72. انظر: الطبري: جامع البيان 13: 24، اللحاس: إعراب القرآن 2: 337، ابن جنى: المحتسب 1: 346، أبو حيان: البحر المحیط 5: 326.

4. ابن جنى: المحتسب 1: 346.

5. اللحاس: إعراب القرآن 2: 337.

6. الطبري: جامع البيان 13: 24.

وكذلك ذهب أبو حيان إلى أن "صَوَّغَ" مصدر: (صاغ)، و(صَوَّغَ) و(صَوَّغَ) مشتقان من (الصَوَّغَ)، مصدر: صاغ يصوغ، أيما مقام المفعول، بمعنى: (مصوغ للملك).⁽¹⁾

ومن أمثله في الشواذ كلمة (حَصَّبَ) في قراءة ابن السَّمِيعِ لقوله تعالى: "إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ".⁽²⁾ ووردت في قراءة ابن عباس واليماني وكثير عزة (حَصَّبَ).⁽³⁾

ويقول ابن جني "أما (الحَصَّبَ) ساكناً بالصاد والضاد فالطرح، فقراءة من قرأ: (حَصَّبُ جَهَنَّمَ)، و(حَصَّبُ جَهَنَّمَ) بإسكان اللذان منهما إنما هو على إيقاع المصدر موقع اسم المفعول، كـ(الْخَلْقُ) في معنى: (المخلوق)، و(الصَيْدُ) في معنى: (المصيد)."⁽⁴⁾ وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان بقوله: "و(الحَصَّبَ) مصدر يراد به المفعول أي: (المحسوب)."⁽⁵⁾

وأشار ابن جني في موقع سابق إلى أنه: "كثر عنهم مجيء المصدر على (فَعَلَّ) ساكن العين، واسم المفعول منه على (فَعَلَّ) مفتوحها، وذلك قولهم: (لنَقَضَ) للمصدر، و(لنَقَضَ) للمنقوض، و(الخَبَطَ) المصدر، و(الخَبَطَ) الشيء المخبوط، و(الطَّرَدَ) المصدر، و(الطَّرَدَ) المطرود، وإن كان قد يستعمل مصدرًا"⁽⁶⁾. فكلما

1. أبو حيان: البحر المحيط 5: 326.

2. سورة الأنبياء، آية: 98. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 67؛ الزمخشري: الكشاف 3: 137؛

أبو حيان: البحر المحيط 6: 315.

3. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 93؛ ابن جني: المحتسب 2: 67. أبو حيان:

البحر المحيط 6: 315.

4. ابن جني: المحتسب 2: 67.

5. أبو حيان: البحر المحيط 6: 315.

6. ابن جني: المحتسب 2: 62.

(حَضَبٌ)، و(حَضَبٌ) مِنْ حَيْثُ الْمَبْنَى وَالشَّكْلُ مُصَدَّرَانِ لَا يَخْرُجُهُمَا عَنِ الْمَصْدَرِيَّةِ وَفَوَعُهُمَا مَوْقِعُ اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَقَدْ نَصَّ ابْنُ خَالَوَيْهِ عَلَيَّ أَنَّ (الْحَضَبَ) مُصَدَّرٌ. (1)
 وَمِنْ أَمْثَلَةِ هَذَا الْبِنَاءِ فِي الْمَصَادِرِ (بَعْدَ بَيِّنٍ) فِي قِرَاءَةِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ،
 وَسَفِيَّانِ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَأَبِي إِسْحَاقَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: "فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا". (2)
 وَيُرَى ابْنَ جَنِيٍّ أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ كَقَوْلِكَ: (بَعْدَ مَدَى أَسْفَارِنَا)، فَرَفَعَهُ دَلِيلُ كَوْنِهِ اسْمًا،
 وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ: (3)

كَأَنَّ رِمَاحَهُمْ أَشْطَانُ بِنْرٍ بَعِيدٍ بَيْنَ جَانِبَيْهَا جَرُورٍ

أَيُّ: بَعِيدٌ مَدَى جَانِبَيْهَا، أَوْ مَسَافَةٌ جَانِبَيْهَا. وَيُؤَكِّدُ كَوْنَ (بَيْنٍ) هُنَا اسْمًا لَا ظَرْفًا
 أَنَّ (بَعْدَ) وَ(بَاعِدَ) فِعْلَانِ مُتَعَدِّيَانِ فَمَفْعُولُهُمَا مَعَهُمَا، وَلَيْسَ (بَيْنَ) هَاهُنَا مِثْلَهَا فِي
 قَوْلِكَ: (جَلَسْتُ بَيْنَ الْقَوْمِ)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: جَلَسْتُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ. (4)
 وَيُنْقَلُ ابْنُ جَنِيٍّ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ لِلْفَارَسِيِّ قَوْلُهُ: "إِنَّ أَصْلَ (بَيِّنٍ) أَنَّهَا مُصَدَّرٌ
 (بِأَنَّ) (بَيِّنٌ) (بَيِّنًا)، ثُمَّ اسْتَعْمَلَتْ ظَرْفًا اتِّسَاعًا، وَتَجَوُّزًا". (5) وَمِثْلُ هَذَا يُقَالُ فِي
 قِرَاءَةِ جُمْهُورِ السَّبْعَةِ بِالرَّفْعِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: "لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ". (6)

1. انظر: مختصر شواذ القرآن ص: 93.

2. سورة سبأ، آية: 19. انظر: الفراء: معاني القرآن 2: 359 - 360 ؛ ابن خالويه: مختصر
 شواذ القرآن ص: 121 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 189 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن
 14: 186. أبو حيان: البحر المحيط 7: 262.

3. انظر: ابن منظور: لسان العرب 2: 196. والأشطان: جمع شطن، بالتحريك، وهو الجبل
 الطويل. الجال: الجانب. والبئر الجرورة: البعيدة.

4. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 189-190.

5. ابن جني: المحتسب 2: 189-190.

6. سورة الأنعام، آية: 94. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 186.

2.1.2 فَعِيلٌ:

يأتي مصدر (فَعَلَ) اللّازم على (فَعِيل) إن دلّ على صوت نحو: (صَهِيل)، و(حَقِيف)، و(زَنْبِير)، و(نَهَبِق)، أو دلّ على سير نحو: (رَحِيل)، و(نَمِيل)، و(نَبِيب)، ونكر ابن جني مجموعة من الأمثلة على هذا المصدر نحو: (الْحَوِيل)، و(الزَّوِيل)، و(الشُّخِير)، و(النُّخِير).⁽¹⁾

ومن أمثلة هذا المصدر في الشواذ كلمة: (عَيْتًا) في قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: "وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عَيْتًا".⁽²⁾ بفتح العين. وكلمة: (صَلِيًا) في قراءته أيضاً لقوله تعالى: "ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًا".⁽³⁾ بفتح الصاد.

ويقول ابن مجاهد: "لا أعرف لهما في العربية أصلاً".⁽⁴⁾ ولا يجوز مثل هذا الإنكار من ابن مجاهد إذا علم أن القراءات القرآنية حتى الشاذ منها تمثل المستوى العالي للغة العربية المشتركة، ولا تمثل شيئاً من العامية.⁽⁵⁾ وابن جني في مثل هذه المناقشات أقرب اللغويين العرب إلى الفهم الصحيح للدرس اللغوي، حيث يقول "إلا أنه - أي الشاذ - مع خروجه عنها - أي الصحيحة - نازع بالثقة إلى قرأته محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مُساو في الفصاحة للمجتمع عليه".⁽⁶⁾ ووفقاً لهذا المنهج يرى أنه: "لا وجه لإنكار ابن مجاهد ذلك؛ لأنّ

1. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 39؛ السيوطي: مع لهواع 3: 283. التحويل: جودة النظر، والقدرة على التصرف. الزويل: الذهاب والإستحالة. والنخير: مد الصوت في الخياشيم.
2. سورة مريم، آية: 8. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 83؛ ابن جني: المحتسب 2: 39؛ اللزمخشري: للكشاف 3: 8؛ أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 6: 196.
3. سورة مريم، آية: 70. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 83؛ ابن جني: المحتسب 2: 39؛ اللزمخشري: للكشاف 3: 8؛ أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 6: 196.
4. ابن جني: المحتسب 2: 39.
5. انظر: الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 1.
6. ابن جني: المحتسب 1: 32.

له في العربية أصلاً ماضياً، وهو ما جاء من المصادر على وزن (فَعِيل)⁽¹⁾. وعلى هذا فإنَّ (عَتَيْتاً)، و(صَلَيْتاً) عند ابن جني مصدران. وذكر ذلك ابن منظور بقوله: فسـ(العتي) من: (عَتَا) (عَتَيْتاً)، و(عَتَيْتاً)⁽²⁾. فصيغة (فَعِيل) في المصادر قد تكل على صوت، وقد تكل على غير ذلك كما ورد في أمثلة ابن جني التي ذكرها في توجيه هذه القراءة.

3.1.2 فُعُولٌ وَقُعُولٌ:

يأتي (فُعُول) مصدرأ لـ(فَعَلَ) لللازم سواء كان صحيحاً كـ(رَكَعَ رُكُوعاً)، و(خَرَجَ خُرُوجاً)، أو معتلأ كـ(وَكَّفَ وَقُوفاً)، و(غَابَتِ لِلشَّمْسِ غُيُوباً)، و(تَنَى كُنُوءاً)، و(مَضَى مَضِيئاً)، لم مُضَاعَفاً كـ(مَرَّ مَرُوراً)⁽³⁾.

ومن أمثلة هذا البناء كلمة: (وَقُود) في قراءة الحسن بخلاف ومجاهد وطلحة ابن مصرف وعيسى الهمداني لقوله تعالى: "فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ"⁽⁴⁾.

وكان ابن السراج يقول في قولهم: (تَوَضَّأتَ وَضُوءاً): "إنَّ هذا للمفتوح ليس مصدرأ، وإنما هو صفة مصدر محذوف"⁽⁵⁾. وتقديره عند ابن السراج: (تَوَضَّأتَ

1. ابن جني : المحتسب 2:39.

2. انظر: ابن منظور: لسان العرب 10: 32.

3. انظر: الأسترلابادي: شرح الشافية 1: 151 ؛ السيوطي: مع الهوامع 3: 283.

4. سورة البقرة، آية: 24. انظر: الأخفش: سعيد بن مسعدة، (ت: 215 هـ)، 1981م، معاني

القرآن، ت: فائز فارس، دار البشير، عمان، ط3، 1: 51 ؛ النحاس: إعراب القرآن 1: 201

ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 4 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 63 ؛ الزمخشري:

الكشاف 1: 132 ؛ العكبري: للتبيان 1: 43 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 1: 249.

5. ابن جني: المحتسب 1: 63.

وَضُوءاً وَضُوءاً)؛ لقولك: (توضأتُ وضوءاً حسناً)، فالوضوء عنده صفة من
الوضاءة. (1)

ويخالف ابن جني لئب السراج في هذا، ويرى أنه قد جاء عنهم: (الوقود)
بالفتح في المصدر، لقولهم: (وَقَدَّتْ لِلنَّارِ وَهُوداً)، ومثله: (أولعتُ به وأوعاً)، وهو
حسن القبول منك، كله شاذ، والباب هو الضم. (2) وإلى مثل هذا أشار أبو الحسن
الأخفش - ولعل ابن جني متأثر به - بقوله: يُقرأ: (الوقود)، و(الوقود)، وزعموا
أنهما لغتان في معنى واحد. (3)

ولو أن لئب السراج أولى اللهجات العربية ما تستحق من اهتمام كما كان
يفعل لئب جني لما تعسف في مثل هذا التأويل والتقدير، ذلك أن أهم صفة للنحو
الحديث أنه يستبعد التقديرات العقلية، وما إليه من تأويل وتفسير. إن أهم ما يوصف
به النحو الحديث أنه شكلي (Formal). (4)

ومثل هذا يقال في كلمة: (لغوب) في قراءة أبي عبد الرحمن السلمي
وظلحة لقوله تعالى: "وَلَا يَمَسُّهَا فِيهَا لُغُوبٌ". (5) بفتح اللام.

1. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 63.

2. ابن جني: المحتسب 1: 63.

3. الأخفش: معاني القرآن 1: 51.

4. انظر: السمران: محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ص:
207.

5. سورة فاطر، آية: 35. انظر: النحل: إعراب القرآن 3: 374 ؛ ابن خالويه: مختصر شواذ
القرآن ص: 124 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 285، 200.

2.2 المصادر السماعية:

وهي المصادر التي لا تخضع لقاعدة ، وإنما للمرجع فيها إلى السماع، وهي على النحو الآتي في المحتسب:

1.2.2 فُعَى:

يقع هذا البناء اسماً أو صفة أو مصدرأ، ومن أمثله في الصفات: (رَجَعْتُهُ رُجْعِي)، و(بَشَرْتُهُ بُشْرِي)، و(أَفْتَيْتُهُ فُتْيًا).⁽¹⁾
ومن أمثلة هذا البناء كلمة: (طَغَوَاهَا) في قراءة الحسن لقوله تعالى: "كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا"⁽²⁾ ويذهب ابن جنى إلى أن: هذا مصدر على (فُعَى)، كأخواته من: الرُجْعِي، واللُحْمِي، والبُؤْسِي، واللُغْمِي، وعليه ما حكاه أبو الحسن من قراءة بعضهم⁽³⁾: (وقولوا للناس حسنى)، كقولك: عُرْقًا⁽⁴⁾. وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان، فيرى أنه مصدر كـ(الرُجْعِي). وكان قياسها: (الطُغْيَا) بالياء كـ(المُتْقِيَا)، لكنهم شنوا فيه⁽⁵⁾. وإلى مثل هذا ذهب للقرطبي حيث قال: "طَغَوَاهَا بضم اللطاء على أنه مصدر ؛ كالرُجْعِي واللُحْمِي وشبهها في المصادر. وقيل هما لغتان"⁶.

1. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 40 ، السيوطي: معجم الهوامع 3: 295.

2. سورة الشمس، آية: 11، انظر: لين خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 174 ، ابن جنى:

المحتسب 2: 363، الزمخشري: الكشاف 4: 764 ، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 20:

52 ، أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 1: 285.

3. وهي قراءة الحسن وأبي طلحة بن مصرف والأخفش، سورة البقرة، آية: 83، انظر: ابن

جنى: المحتسب 2: 363 ، أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 1: 285-286، ابن منظور:

اللسان 4: 123، ابن جنى: الخصائص 3: 304.

4. ابن جنى: المحتسب 2: 363 .

5. أبو حيان: البحر المحيط 8: 475.

6. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 20: 52.

ويرى للفراء أنه "أراد (بطغيانها) إلا أن (الطغوى) أشكل برعوس الآيات؛
فاختير لذلك".⁽¹⁾ ولعل هذا يدخل في باب للترخص، واستعمال القرآن للترخص أقل
كثيراً من استعمال الشعر له.⁽²⁾

ويسجدو أن الزمخشري تأثر بابن جني في توجيه هذه للقراءة حيث عدها من
المصادر كالحسنى والرجعى⁽³⁾.

2.2.2 فاعل:

يختص هذا البناء باسم الفاعل من الثلاثي نحو: (شرب شارب)، و(سأل
سائل)، وقد يراد به المصدر، وقد بين ذلك ابن جني في كتاب الخصائص في باب:
(اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أجازان جميعاً فيه أم يقتصر
على الأقوى منهما نون صاحبه).

ومن شواهد هذا الباب في قول منجيم عبد بني الحسحاس⁽⁴⁾:

عُمَيْرَةٌ وَدَعَّ إِن تَجَهَّزْتَ غَائِبًا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا

فيرى ابن جني أن "القول هنا أن يكون (ناهيًا) اسم للفاعل من (نهيت)؛
كـ(ساع) من (سعيت)، و(سار) من (سريت)، وقد يجوز مع هذا أن يكون (ناهيًا)
هذا مصدرًا كـ(الفالج)، و(الباطل)، و(العائر)، و(الباغز)، ونحو ذلك مما جاء فيه
المصدر على (فاعل) حتى كأنه قال: (كفى الشيب والإسلام للمرء نهيًا، وردعًا)،
أي: (ذا نهى)، فحذف المضاف، وعُلقت اللام بما يدل عليه الكلام، ولا تكون على

1. للفراء: معاني القرآن 3: 267.

2. حسان، تعلم، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، 1988م، دار الشؤون
الثقافية العامة، بغداد، ص: 82.

3. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 764.

4. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 225، الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 168، ابن
منظور: لسان العرب، مادة (كفى) 13: 93.

هذا معلقة بنفس الناهي؛ لأن المصدر لا يتقدم من صلته عليه، فهذا وإن كان عسقاً فإنه جائز للعرب؛ لأن العرب قد حملت عليه فيما لا يشك فيه، فإذا أنت أجزته هنا فلم تجز إلا جائزاً مثله، ولم تأت إلا ما أتوا بنحوه⁽¹⁾.

ومن أمثلة هذا البناء كلمة: (عالم) في قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلْمٌ"⁽²⁾. ويذهب ابن جنى إلى أنه من أوجه تخريج هذه القراءة أن يكون (عالم) مصدرأ كـ(الفالج)، و(الباطل)، فكأنه قال: (وفوق ذي علم عليم)⁽³⁾. وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان بقوله: "(عالم) مصدر بمعنى: (علم)، كـ(الباطل)"⁽⁴⁾.

3.2.2 فيُعَل:

من أمثلة هذا البناء كلمة: (إِيَابَهُمْ) في قراءة أبي جعفر يزيد لقوله تعالى: "إِن لِّلنَّارِ إِيَابَهُمْ"⁽⁵⁾ بالتشديد. وهو مما جاء من المصادر على (فِيْعَال). يقول ابن جنى: "ونلك أن يكون بنى من (آب): (فِيْعَلت) وأصله: (أيوبت)، فقلبت الواو ياء؛ لوقوع السياء ساكنة قبلها، فصارت: (أِيْبت)، ثم جاء المصدر على هذا: (إِيَاباً)، فوزنه: (فيعال)، (إيواب)، فقلب بالواجب"⁽⁶⁾.

1. ابن جنى: الخصائص 2: 491.

2. سورة يوسف، آية: 76. انظر: مختصر شواذ القرآن ص: 65؛ ابن جنى: المحتسب 1: 347 أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 5: 328.

3. ابن جنى: المحتسب 1: 347.

4. أبو حيان: البحر المحيط 5: 328.

5. سورة الغاشية، آية: 25. انظر: للفراء: معاني القرآن 3: 259؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 172؛ ابن جنى: المحتسب 2: 357؛ الزمخشري: الكشاف 4: 747؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 20: 27.

6. ابن جنى: المحتسب 2: 358.

ثم يوجهها ابن جنى توجيهاً آخر فيقول: "وإن شئت أيضاً جعلت (أوبت) (فوعلت) بمنزلة (حوقلت)، وجاء المصدر على (الفعال)، كـ(الحيقال)، أنشد الأصمعي⁽¹⁾:

يا قوم، قد حوّلت أو ننوتُ ويعدّ حيقال للرجال الموتُ

فصارت (أيوباً)، كـ(الحيقال)، ثم قلبت الواو للياء قبلها، فصارت (أياباً)، وقد تكون من باب (فعولت)، كـ(جَوهر)، فنقول في مصدره على حد (جهوار): (أياب)، فتقلب الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ولم يحمها من القلب إدغامها؛ لأنها لم تدغم في عين فتحميتها وتنهض بها، وإنما لدغمت في واو (فعولت) الزائدة الجارية مجرى ألف (فاعلت)⁽²⁾.

وقد أنكر الفراء هذه القراءة عندما سئل عن (أيابهم)، فقال: "لا يجوز على جهة من الجهات"⁽³⁾. وتبعه في ذلك أبو حاتم⁽⁴⁾. وكذلك أبو جعفر النحاس بقوله: "هو لحن؛ لأنه من (أب) (ينوب)، فلو كان مشدداً كان (أوبهم)، وكان يكون (أيوبهم)"⁽⁵⁾.

أما الزمخشري فيرى أنها مصدر على (فعال) من الإياب، أو أن يكون أصله أواباً؛ فعلاً من أوب، ثم قيل أيوباً، كنيوان في دوان⁽⁶⁾.

في حين نرى أن ابن جنى يجد لها تخريجين في العربية، وهو بذلك يبقى في نطاق المنهج الوصفي دون خروج عنه إلى مضايق المعايير والأهسية، ذلك أن

1. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة(حقل)4: 182. ويروى: (وبعد حوقال) حوقل الشيخ: اعتمد بيديه على خصريه.

2. انظر: ابن جنى: المحتسب 2: 358-359.

3. للفراء: معاني القرآن 3: 259.

4. ابن جنى: المحتسب 2: 357.

5. النحاس: معاني القرآن 5: 215 - 216.

6. الزمخشري: الكشاف 4: 747.

القول بأن هذا الأمر له وجه أو ليس له وجه "فتح لباب من العبارات المعيارية التي حفلت بها كتب النحو والصرف والبلاغة، وقد جعلت هذه العبارات كتب النحو والصرف كغيرها من الدراسات اللغوية تنتفخ بلا مبرر"⁽¹⁾.

3.2 المصدر الميمي:

لم يطلق علماء العربية القدماء هذا المصطلح على هذا النوع من المصادر، بل كانوا يطلقون عليه (المصدر، أو اسم المصدر)، وتسميته بالمصدر الميمي هي من المصطلحات المتأخرة.

وقد أشار سيبويه إلى هذا النوع من المصادر قائلاً: "فإذا أرادت المصدر بنيت على (مفعول)، وذلك قولك: (إن ألف درهم لمضرباً)؛ أي: (الضرباً)"⁽²⁾.

ويرى المبرد: "إن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة؛ لأن المصدر مفعول، فإذا كان كذلك جرى مجرى المصدر الذي لا ميم فيه في الأعمال وغيره، وذلك قولك: (ضربته مضرباً)، أي: (ضرباً)، و(غزوته غزواً ومغزى)، و(شتمته شتماً ومشتماً)"⁽³⁾. والمبرد هنا لم ينص صراحة على تسميته بالمصدر الميمي، ويساويه مع المصادر الأخرى.

وأطلق ابن جني عليه المصدر دون تخصيص أو تقييد، وأتى بأمثلة له، ومن ذلك ما نقله عن البصريين من قولهم: "إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل، إلا أن تقيسه، وذلك نحو: (المنحرج)، تقول: (دحرجته منحرجاً)، و(هذا منحرجنا)، و(قلقلته مقللاً)، و(هذا مقللنا)، وكذلك (أكرمته مكرمأً)، و(هذا مكرمك)، أي: موضع إكرامك، وعليه قوله تعالى: "وَمَرَّهَاكُمْ كُلُّ

1. حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 50.

2. سيبويه: الكتاب 4: 87.

3. المبرد: المقتضب 2: 119.

مُمَزَّقٌ⁽¹⁾، أي: (تمزيق)⁽²⁾. ويورد ابن جنى شواهد له في لغة الشعر نحو قول جرير⁽³⁾:

أَلَسْمَ تَعَلَّمَ مُسْرِحِي الْقَوَافِي فَلَا عِيَا بِيَهْنٌ وَلَا اجْتِلَابَا

أي: (تسريحى)، وتقول على ما مضى: (تألفته متألفاً)، و(تدهورت متدهوراً)، و(هذا متدهورك)، و(تفاضيتك متفاضنى)، و(هذا متفاضاك)⁽⁴⁾. ويورد أيضاً قول كعب بن مالك⁽⁵⁾:

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مَقَاتَلًا وَأَنْجُو إِذَا غَمُّ لِلجَبَانِ مِنَ الْكَرْبِ

ويرى أن قوله: (حتى لا أرى لي مقاتلاً) مصدر، ويبعد أن يكون موضعاً أي: (حتى لا أرى لي موضعاً للقتال)، ويذهب إلى أن المصدر هنا أقوى وأعلى⁽⁶⁾. وينص ابن جنى على أن: موضع زيادة الميم أن تقع أولاً وبعدها ثلاثة أحرف، نحو: مَضْرَبٌ، وَمَقْتَلٌ، وَمَحْمَلٌ⁽⁷⁾. ويذهب ابن يعيش إلى أنه: "لا تزداد (الميم) في الأفعال، إنما ذلك في الأسماء نحو: المصائر، وأسماء الزمان والمكان، نحو قولك: (ضربته مضرباً): أي ضربياً"⁽⁸⁾.

1. سورة سبأ، آية: 19.

2. ابن جنى: الخصائص 1: 367.

3. انظر: ابن منظور: اللسان، مادة(جلب) 3: 167.

4. انظر: ابن جنى: الخصائص 1: 367 — 368.

5. انظر: ابن منظور: اللسان، مادة (قتل) 12: 23.

6. انظر: ابن جنى: الخصائص 1: 368.

7. ابن جنى: أبو الفتح عثمان، للتصريف الملوكي، (2001)، ت: البدرلوي زهران، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، ص: 57.

8. ابن يعيش: يعيش بن علي، شرح التصريف الملوكي لابن جنى، (1973)، ت: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ص: 150 — 151.

أما تسميته بـ (اسم المصدر)، فقد أشار إليها ابن عصفور حين قال: "اسم المصدر والزمان والمكان يأتي على (مفعّل) بفتح العين، نحو: (المقعد والمذهب)" (1). ولعل ابن هشام من لوائل من أطلق على هذا المصدر مصطلح: (المصدر الميمي)، ويظهر ذلك في حديثه عن (أحوال عمل اسم المصدر) حيث ينص على أن اسم المصدر: "ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة، كـ (المضرب)، و (المقتل)، وذلك؛ لأنه مصدر في الحقيقة، ويسمى للمصدر الميمي، وإنما سمّوه أحياناً اسم مصدر تجوزاً" (2).

وتعريف المصدر الميمي لدى المحدثين لا يكاد يختلف كثيراً عن تعريفه لدى القدماء، حيث يعرفه أحمد مختار عمر بأنه: "كل اسم يدل على الحدث، وقد بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة، وهو الذي يطلق عليه الجمهور اسم (المصدر الميمي) مثل: (مضرب)، و (مقتل)" (3) ويظهر جلياً تشابه هذا للتعريف بما نقل سابقاً عن ابن هشام.

ويصاغ المصدر الميمي من الثلاثي على وزن (مفعّل)، بفتح الميم والعين، وسكون الفاء، نحو: (مضرب)، و (منصر)، ومن غير الثلاثي يصاغ على زنة اسم المفعول، نحو: (مكرم)، و (مُعظّم)، و (مقام) (4).

1. ابن عصفور: علي بن مؤمن (669هـ)، 1971م، المقرب، ت: أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله للجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 2: 136.
2. ابن هشام: جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـ)، 1994م، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ت: بركات يوسف هبؤد ورفيقه، دار الفكر، بيروت، ص: 533.
3. أحمد مختار عمر: من قضايا اللغة والنحو، ص: 204.
4. انظر: الحملاوي: أحمد، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت، ص: 73 + قباوة: تصريف الأسماء والأفعال، ص: 145-146.

ومن أمثلة المصدر الميمي في القرآن الكريم كلمة (المَقَر) في قراءة الجماعة لقوله تعالى: "يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَقَرُّ" (1). وقد ذكر ابن جني أن (المَقَر) بفتح الميم والفاء - المصدر، أين الفرار (2).

وابن جني في ذلك يوافق سيبويه الذي يرى أن (المَقَر) هنا مصدر على وزن (مَفْعَل)، يريد: (أين الفرار). (3)

وأمثله في كتاب المحتسب ما ذكره ابن جني في قوله: "المصدر من فَعَلَ يفعل والمكان والزمان كلهن على (مَفْعَل) بالفتح كقولك: (ذهبت مَذْهَباً)، أي: (ذهاباً)، و(مَذْهَباً)، أي: (مكاناً يذهب فيه)، و(هذا مَذْهَبُكَ)، أي: (زمان ذهابك)، وكذلك: (سأل يسأل مسألاً)، فهو: مصدر ومكان وزمان، و(بعث يبعث مبعثاً) هو: مصدر ومكان وزمان". (4)

1. سورة القيامة، آية: 10؛ انظر: ابن جني: المحتسب 2: 341.

2. ابن جني: المحتسب 2: 341.

3. سيبويه: الكتاب 4: 87.

4. ابن جني: المحتسب 2: 30.

الفصل الثالث

المشتقات

الفصل الثالث

المشتقات

اشتقاق الشيء لغة: بنيانه من المرتجل، واشتقاق الكلام: الأخذ فيه بمينا وشمالا، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه، ويقال: شقق الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج. (1)

ويُعرف الاشتقاق اصطلاحاً بأنه: "تزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وترتيباً، ومغايرتها في الصيغة". (2)

وينظر علماء اللغة المحدثون إلى الاشتقاق على أنه صلة رحم معينة تقوم بين الكلمات، قوامها اشتراك هذه الكلمات للمختلفة الصيغة في أصول ثلاثة معينة، فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهن واحدة. (3)

والنحاة العرب يقصرون المشتق على ما يدل على ذات وصفة، وهذا يلحصر في أربعة من المشتقات هي: اسم للفاعل، واسم للمفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل. وقاموا بإخراج اسم الآلة واسم الزمان والمكان من المشتقات، وزعموا أنها جامدة؛ لدالاتها على ذات معينة بالزمان أو المكان أو الآلة، فهي لا يوصف بها، ولا تعمل عمل الفعل كسائر المشتقات. (4)

أما الصرفيون فيجعلون الاشتقاق شاملاً لهذه الأنواع الأربعة مضافاً إليها: اسم للزمان، والمكان، واسم الآلة، والأفعال الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر، واسم المرة، واسم الهيئة، والمصدر الميمي. (5)

1. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: (شقق) 8: 113-113.
2. الجرجاني: علي بن محمد، 1995م، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 27.
3. انظر: حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص: 166.
4. انظر: قباوة: تصريف الأسماء والأفعال ص: 128.
5. انظر: السيد: أمين علي، 1985م، في علم الصرف، دار المعارف، القاهرة، ط3، ص: 23.

والاشتقاق عند اللغويين لوسع مما نكر؛ لأنه يشمل أخذ كلمة من أخرى مع الاختلاف في ترتيب الحروف، وذلك كأخذ (الحلم) من (الحمل)، و(الملح) و(اللمح) و(اللحم) من الحروف الثلاثة: (ح، ل، م).⁽¹⁾ وقد استفاد من هذا النوع من الاشتقاق الخليل بن أحمد، فكان أول من استعمل هذه الطريقة في معجمه: العين، وتبعه عدد من أصحاب المعاجم.⁽²⁾

1.3 أصل المشتقات:

اختلف علماء العربية في أصل المشتقات، فيرى البصريون أن المصدر هو الأصل، وما عداه من الفعل بأنواعه الثلاثة، وسائر المشتقات من الصفات؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، ومن غير الصفات كاسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، فروع عن المصدر ومأخوذة منه.⁽³⁾ أما الكوفيون فيرون أن الفعل أصل للمصدر وغيره من المشتقات.⁽⁴⁾ ويرى ابن جني ما يراه البصريون في أن أصل المشتقات المصدر. حيث يقول: "المصادر أصول للأفعال حكم بإلحاقها بها،⁽⁵⁾ وقال كذلك: "الفعل مشتق من المصدر"⁽⁶⁾.

ومن هذا الجدل المحتدم بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة في أصل المشتقات يظهر التفكير الفلسفي والمنطقي في طريقة الحوار واستخدام المصطلحات من خلال تكييف العلاقة بين هذه المشتقات على أساس الأصل والفرع، و"القول بأن"

1. السيد: في علم الصرف، ص: 23.

2. المصدر نفسه ص: 23.

3. عبد الحميد: محمد محيي الدين، 1990م، دروس التصريف، بيروت، لبنان، ص: 15.

4. انظر: الأتباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 2: 236-237؛ الحميد: دروس للتصريف ص: 15-16.

5. ابن جني: للخصائص 1: 232.

6. انظر: ابن جني: كتاب اللمع في العربية ص: 28؛ ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 732.

صبيغة ما أصل لصبيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث⁽¹⁾. وهذا أمر وقع فيه ابن جني كغيره من نحاة العربية.

ووجه القول في ضوء الدراسات الصرفية الحديثة⁽²⁾ أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معين خير من أن تقوم على افتراض الأصل والفرع⁽²⁾.

وقد فطن لهذا للرأي ابن طلحة أستاذ جاز الله الزمخشري فرأى أن المصدر أصل مستقل، والفعل أصل آخر مستقل، وليس أحدهما فرعاً من الآخر ولا مأخوذاً منه⁽³⁾.

وعلى هذا يجب إخراج مصطلح (الاشتقاق) من الدراسات الصرفية واستبداله بمصطلح آخر لا يرتبط بمعنى الأصلية والفرعية كما هو الشأن في مصطلح الاشتقاق، وليكن هذا المصطلح الجديد (العلائقية).

ووفقاً لوجه النظر التقليدية يرى ابن جني أن "العرب لم تحجم أحياناً عن الاشتقاق من غير المصادر، فاشتقت من أسماء معان ومن نوات حسية ومن أسماء الأزمنة والأمكنة ومن أسماء الأصوات ومن الحروف"⁽⁴⁾. وقد ذكر ابن جني بعضاً من هذه الاشتقاقات على النحو الآتي:

أولاً: الاشتقاق من الحروف: فقد اشتق من حروف المعاني، فقال: "وذلك عندي أصل تصرف النعمة والنعيم والإتعام وجميع ما في هذا الحرف، إنما هو من قولنا: (نعم)، وذلك أن (نعم) محبوبة مستلذة، وهي ضد (لا) الكزة المستكرهة. فإن قيل: فكيف يجوز الاشتقاق من الحروف؟

1. حسان: تعلّم، 990م، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ص: 181.

2. حسان: مناهج البحث في اللغة ص: 182.

3. عبد الحميد: دروس التصريف، ص: 15.

4. الأقفاني: في أصول النحو ص: 143.

قيل: قد اشتق منها في غير موضع، قالوا: (سألني حاجة، فلايت له)، أي قلت له: (لا). و(سألتك حاجة)، فوليت لي، أي قلت: (لولا).⁽¹⁾
 واشتقوا من الحرف فقالوا: "سوّفت الرجل أي قلت له: (سوف)، وهذا فعل - كما ترى - مأخوذ من للحرف ومن أبيات الكتاب قول ابن مقبل⁽²⁾:
 لو ساوَقْنَا بِسَوْفٍ مِنْ تَحِيَّتِهَا سَوْفَ الْعَيُوفِ لِرَاحِ لِرَكْبٍ قَدْ قَتَعُوا"⁽³⁾

ثانياً: الاشتقاق من أسماء الأصوات: لقد ذكر ابن جنّي أنه ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح وطنين السرعد وخرير المياه، ونعيق الغراب وصهيل الفرس... ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل.⁽⁴⁾
 وقد اشتق كذلك من الأصوات الجارية مجرى الحروف أفعالاً فقال: وقالوا: حاحيت وعاعيت وهاهيت، فاشتقوا من حاءٍ وعاءٍ وهاءٍ، وهنّ أصوات والأصوات للحروف أخوات، وما أكثر ذلك.⁽⁵⁾

1. انظر: ابن جنّي: المحتسب 2: 349؛ ابن جنّي: الخصائص 1: 419.
2. انظر: ابن جنّي: المحتسب 1: 298؛ سيوييه: للكتاب 4: 212؛ ابن منظور: لسان العرب (مادة سوف)، 7: 303.
3. ابن جنّي: الخصائص 2: 36.
4. انظر: ابن جنّي: الخصائص 2: 163-167؛ الألفاني: في أصول النحو ص: 144.
5. ابن جنّي: المحتسب 2: 349. وانظر: ابن جنّي: الخصائص 2: 42. هاهيت بالإبل: إذ عسوتها وزجرتها فقلت لها: هاهاء، وهاهات للعنف، وجأجات بالإبل لتعرب. حأحات وهو زجر للغنم أيضاً عن السقي، وكذلك عاعيت، هو زجر للغنم بقل: حأحات به وحايت، وعاعى للغنم زجرها، وسأسات بالحمار إذا قلت سأمأ، وكذلك شأسات، وهو دعاء للحمار إلى الماء وهو كذلك للغنم. انظر: ابن منظور: اللسان: مادة (حا)، 4: 16؛ (هيه)، 15: 126؛ (شأشأ)، 8: 6.

ثالثاً: الاشتقاق من الأسماء الأعجمية: فقد نقل ابن جني قول أبي علي
ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي للنكرة، كما تشتق من أصول كلامها،
قال روية ابن العجاج ابن روية (1):

هل ينفعني كذب سخيت، لو فضة أو ذهب كبريت؟

قال: فـ(سخيت) من (السخت)؛ كـ (زحليل) من (الزحل) وحكى لنا أبو
علي عن ابن الإعرابي أنه قال: درهمت للخبازي؛ أي صارت كالدرهم، فاشتق
من الدرهم، وهو اسم أعجمي (2).

وقال ابن جني "ومما اشتق من كلام العجم ما أئسنا من قول الراجز (3):

هل تعرف للدار لأم الخرزج منها فظلت لليوم كالمزرج

أي الذي شرب الزرجون؛ وهي الخمر، فاشتق (المزرج) من (الزرجون)،
وكان قياسه: كالمزرجن (4).

2.3 أقسام الاشتقاق :

ينقسم الاشتقاق إلى الاشتقاق الصغير، والاشتقاق الكبير، والاشتقاق الأكبر،
ويرجع الفضل في مثل هذا التقسيم إلى ابن جني في الخصائص وإن لم يطلق على
هذه الأنواع تلك المسميات المتعارف عليها الآن، (5) والاشتقاق للصغير أو العام هو:

-
1. لسان منظور: لسان للعرب (مادة كبر)، 13:13 ، وفي رواية أخرى: (هل ينجيني حلف)،
انظر: ابن جني: الخصائص 1: 359.
 2. ابن جني: الخصائص 1: 359.
 3. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 360 ؛ ابن منظور : لسان العرب ، مادة (زرجن) 7: 24.
 4. ابن جني: الخصائص 1: 360 .
 5. المصدر نفسه 2: 135 .

أن تشتق من الفعل: (فهم) مثلاً صيغاً أخرى مثل: (فاهم). (مفهوم). (تفاهم).... إلخ، وهذا الاشتقاق العام ليس إلا نوعاً من التوسع في اللغة. (1)

أما الاشتقاق الكبير، فيفسر لنا عادة بأن بعض المجموعات الثلاثية من أصوات ترتبط ببعض المعاني ارتباطاً مطلقاً غير مقيد بترتيب⁽²⁾، ويبدو أن ابن جني قد اقتبس تقلبات الأصول من معجم العين وأمثاله إلا أن أصحاب المعاجم لم يربطوا بين دلالات تلك الصور، ويمثل له ابن جني بعدة مجموعات لا يخلو معظمها من التكلف والتعسف وتلمس للعلاقة مهما كانت غامضة. بل لقد غالى ابن جني في هذا إذ جعل مجرد الاشتراك في أصلين فقط من الأصول الثلاثة دليلاً على الاشتراك العام في معنى عام لبعض الكلمات، وهذه الأمور من باب التخيلات والسناملات التي تشبه أحلام اليقظة عند رجل اشند ولعه وإعجابه باللغة العربية، فتصور فيها ما ليس فيها، وأضفى عليها من مظاهر السحر ما لا يصح في الأذهان، ولا تتصف به لغة من لغات البشر.

أما النوع الثالث من الاشتقاق، فهو الاشتقاق الأكبر، ويمثل له عادة بكلمات مثل: (الجنل)، و(الجنل) ونحو هذا، والأجدر بهذا النوع من الاشتقاق أن يُعد من الكلمات التي تطورت أصواتها، والتي تبحث عادة في فصل للقلب والإبدال. (3)

وفي حالة الاشتقاق العام تحدث تغيرات بين الأصل المشتق منه، والفرع المشتق يوضحها السيوطي بقوله: ثم التغيرات بين الأصل المشتق منه والفرع المشتق خمسة عشر هي: زيادة حركة في المشتق مثل: (علم) من (العلم)، وزيادة مادة مثل: (طالب) من (الطلب)، وزيادة مادة مثل: (ضارب) من (الضرب)، ونقصان حركة مثل: (فرس) من (الفرس)، ونقصان مادة مثل: (ثبت) من (الثبات)، ونقصان حركة وزيادة مادة مثل: (غضبي) من (الغضب)، ونقصان مادة

1. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 135-138 .

2. ابن جني: الخصائص 2: 135-140 .

3. انظر: أنيس: من أسرار اللغة ص: 52 - 57.

وزيادة حركة مثل: (حَرَم) من (الحرمان)، وزيادتهما ونقصانهما مثل: (استنوق) من (الناقة)، تغاير الحركتين مثل: (بَطِر) من (بَطْر) نقصان حركة وزيادة أخرى وحرف مثل: (ضرب) من (الضرب)، نقصان مادة وزيادة أخرى مثل: (راضع) من (الرضاعة)، ونقصان مادة وزيادة أخرى وحركة مثل: (خاف) من (الخوف)، لأن لفاء ساكنة من خوف لعدم التركيب، نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط مثل: (عد) من (الوعد) فيه نقصان الواو وحركتها وزيادة الكسرة، نقصان حركة وحرف وزيادة حرف مثل: (فاخر) من (الفخار) نقصت ألف وزادت ألف وفتحة⁽¹⁾. وأمثلة المشتقات التي عالجها ابن جني في كتاب المحتسب على النحو الآتي:

3.3 اسم الفاعل:

يُشير سيبويه إلى اسم الفاعل دون ذكر تعريف محدد له، حيث يقول: "فأما (فعل يفعل) ومصدره، فـ(قتل يقتل قتلاً)، والاسم: (قاتل)"⁽²⁾. ونص على أنهم "أجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء: (فاعل)"⁽³⁾. فسيبويه لم يعرفه كما عرفه المتأخرون من العلماء، وهذا يعود إلى أن المصطلحات الصرفية عند سيبويه لمّا تحدد معالمها، وتوضح مفاهيمها بعد⁽⁴⁾.

1. انظر: السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين، (ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمد جاد المولى، وعلي الليجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1: 348-349.

2. سيبويه: الكتاب 4: 5.

3. المصدر نفسه 1: 11.

4. انظر: الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص: 26.

وقال ابن السراج : "اسم الفاعل الذي يعمل عمل للفعل... نحو: (ضارب)،
و(أكل) و(قاتل)، يجري على: (يضرب)، فهو: (ضارب)، و(يقتل)، فهو: (قاتل)،
و(ياكل)، فهو: (أكل)"⁽¹⁾.

ويرى ابن جني أن: "اسم الفاعل نحو: (قائم) و(قاعد)، لفظه يفيد الحدث الذي
هو (القيام) و(العود)، وصيغته وبنأؤه يفيد كونه صاحب الفعل"⁽²⁾.

واسم الفاعل صفة تشتق من مصدر الفعل المتصرف المبني للمعلوم، و
يصاغ من الثلاثي على وزن: (فاعل) نحو: (كتب كاتب)، (لعب لاعب)، و(أخذ
أخذ)، و(سال سائل)، ومن غير الثلاثي على وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف
المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر، وذلك نحو: (نَحْرَجَ مُنْحَرِجًا)⁽³⁾.

وقد تشترك صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول في بناء واحد مما كان قبل
آخره ألف، وهذا ما أشار إليه ابن جني في قوله: "من ذلك قولهم (مختار) و(معتاد)،
ونحو ذلك، فهذا يحتمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين، وذلك إن كان اسم الفاعل
فأصله: (مُخْتَبِر) و(مُعْتَوِد) كـ(مُقْتَطِع) (بكسر العين)، وإن كان مفعولاً، فأصله:
(مُخْتَبِر) و(مُعْتَوِد) كـ(مُقْتَطِع)، فـ(مختار) من قولك: (أنت مختار للثياب)، أي:
مُستجيد لها، أصله: (مُخْتَبِر)، و(مختار) من قولك: (هذا ثوب مختار) أصله:
(مُخْتَبِر)، فهذان تقديران مختلفان لمعنيين، وإنما كان يكون هذا مثلاً لو كان تقدير
فتح العين وكسرها لمعنى واحد فأما وهما لمعنيين فسائغ حسن"⁽⁴⁾. والسياق هو
الحكم في تحديد هوية البناء هل هو اسم فاعل أم اسم مفعول؟.

1. ابن السراج: الأصول في النحو 1: 122.

2. ابن جني: الخصائص 3: 101.

3. انظر: الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف ص: 74، قبلاوة: تصريف الأسماء والأفعال
ص: 149 - 150.

4. ابن جني: الخصائص 1: 347.

ونكر ابن جني أن العرب قد تحذف ألف (فاعل) تخفيفاً، ومن ذلك توجيهه لقراءة يحيى والأعمش وطلحة بن مصرف، ورويت عن أبي عمرو: **مِنَ الْقَنْطِينِ**⁽¹⁾. حيث يقول ينبغي أن يكون في الأصل (القَانِطِينِ) كقراءة الجماعة إلا أن العرب قد تحذف ألف فاعل في نحو هذا تخفيفاً. قال للراجز⁽²⁾:

أَصْبَحَ قَلْبِي صَرِدًا لَا يَشْتَهِي أَنْ يَرِدًا
إِلَّا عَرَادًا عَرِدًا وَصَلِيَانًا بَرِدًا
وَعَنَكْنَا مَلْتَبِدًا

يريد: (عارداً)، و(بارداً)، فحذف الألف تخفيفاً. ألا ترى أبا النجم قال:

كَأَنَّ فِي الْفُرْشِ الْقِتْلَةَ الْعَارِدَا

أي: القوي الخشن، وقد نكرنا نحو هذا⁽³⁾. ويرى ابن منظور أن الألف هنا حذفت للضرورة⁽⁴⁾.

ويقع التباين هنا في وجهة النظر بين ابن جني الذي يرى أن الحذف هنا للتخفيف، وابن منظور الذي يراه للضرورة، ولعل للصواب بجانب ابن منظور، فلو لقصر هذا النمط من اسم الفاعل على لغة الشعر لأمكن نسبته للضرورة الشعرية سواء أكان للشاعر مندوحة عن هذا أم لم يكن. ولكن ورود هذا النمط أيضاً في لغة النثر متمثلاً في القراءات القرآنية، يجعل اللجوء إليه من أجل التخفيف أقرب للصواب، ولو أن ابن جني ذكر اسم الراجز وقبيلته لأمكنا ذلك من الوقوف على مظهر من مظاهر اللهجات العربية القديمة، ومعرفة للقارئ وبيئته لا تسعنا في

1. سورة الحجر، آية: 55. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 71؛ ابن جني: المحتسب 2: 4.

2. ابن منظور: لسان العرب، مادة: (عرد) 10: 89.

3. ابن جني: المحتسب 2: 4.

4. انظر: ابن منظور: لسان العرب 10: 89.

نسبة هذه الظاهرة إلى بيئة لغوية معينة؛ لأنّ القراء في قراءاتهم — في كثير من الأحيان — يخالفون بيناتهم اللغوية التي نشئوا فيها.

وليس الأمر كما يذهب ابن جنى بأنّ الألف هنا قد حذفت من اسم الفاعل ولم يبق لها أثر، وإنما الذي حدث من وجهة نظر الدراسات الصوتية الحديثة هو تقصير لألف المد التي استعوض عنها بفتحة القاف في (القنطين)؛ لأن الفرق بين الفتحة وألف المد لا يعدو أن يكون فرقاً في الكمية⁽¹⁾، وهذا ما أشار إليه ابن جنى بقوله: إنّ الحركات أبعاض لحروف المد. ولكنه لم يطبق هذا القول في دراساته الصرفية. ومن أبنية اسم الفاعل التي نكرها ابن جنى كلمة: (صاد) بكسر الدال، في قراءة أبي بن كعب، والحسن، وابن أبي إسحاق لقوله تعالى: «ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ»⁽²⁾. وقرأ النقفى: (صاد) بفتح الدال. ⁽³⁾

ويرى ابن جنى أنّ «المأثور عن الحسن أنه كان يكسر الدال من (صاد)؛ لأنه عنده أمر من: (المصاواة)، أي: عارض عمالك بالقرآن»⁽⁴⁾ ويرى ابن جنى أيضاً أنه يمكن أن تكون كسرة الدال لالتقاء الساكنين، كما أنّ فتحها فتح ذلك⁽⁵⁾. وفي هذا القول إشارة من ابن جنى إلى أنّ (صاد) بالكسر والفتح حرف هجاء، وليست فعل أمر، وإن كان الأصل في حروف الهجاء للوقوف عليها بالكسر. ولعلّ ابن جنى في هذا يتبع للفراء في قوله عن قراءة: (صاد): «جزمها القراء إلا للحسن، فإنه خفضها بلا نون لاجتماع الساكنين، كانت بمنزلة من قرأ: ن وَالْقَلَمِ وَمَا

1. أنيس: الأصوات اللغوية ص: 38.

2. سورة ص، آية: 1. انظر: للفراء: معاني القرآن 2: 396؛ النحاس: إعراب القرآن 3: 449؛ ابن جنى: المحتسب 2: 230؛ لزخشرى: الكشف 4: 72؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 15: 94.

3. ابن جنى: المحتسب 2: 230.

4. المصدر نفسه 2: 230.

5. المصدر نفسه 2: 230.

يَسْطَرُونَ⁽¹⁾. و يُس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ⁽²⁾، جعلت بمنزلة الأداة كقول العرب: (تركته
 حاثٍ باثٍ)، و(خازٍ وبازٍ) يخفضان؛ لأنّ للذي يلي آخر الحرف ألف، فالخفض مع
 الألف، والنصب مع غير الألف، يقولون: (تركته حيثٍ بيثٍ)، و(أجعلتك حيثٍ
 بيصٍ) إذا ضيق عليه، وقال أمية ابن أبي عائذ للهذلي:

قد كنتُ خراًجاً ولوجاً صيرفاً، لم تلتحصني حيثٍ بيصٍ لخاص

يريد الحائض فقلب كما قال: (عاقٍ) يريد: (عائقٍ)، و(صادٍ) في معناها⁽³⁾.
 وتبع للفراء وابن جنى في هذا الرأي أبو حيان الأندلسي⁽⁴⁾.
 وينقل ابن جنى رأياً لأبي علي الفارسي يرى فيه أنّ كلمة: (صادٍ) فاعل من
 الصدى، وهو ما يعارض الصوت في الأماكن الخالية من الأجسام للصلابة⁽⁵⁾.
 ومن أمثلة اسم الفاعل كلمة: (خالصة) في قوله تعالى: وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ
 هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا⁽⁶⁾ حيث ورد فيها ثلاث قراءات: قراءة سعيد بن جبير:
 (خالصاً)، وقراءة ابن عباس والزهري والأعمش وأبو طلوت: (خالصه)، وقراءة
 ابن عباس وابن مسعود والأعمش بخلاف (خالصٍ)، وجهها ابن جنى على أنها
 جميعاً اسم فاعل⁽⁷⁾.

1. سورة القلم، آية: 1

2. سورة يس، آية: 1

3. الفراء: معاني القرآن 2: 396.

4. انظر: أبو حيان: البحر المحیط 7: 366.

5. ابن جنى: للمحتسب 2: 230.

6. سورة الأنعام، آية: 139.

7. انظر: الطبري: جامع البيان 8: 60؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 41؛ ابن

جنى: للمحتسب 1: 232-233؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 7: 63.

4.3 صيغ المبالغة:

المبالغة أن تبلغ في الأمر جهتك، وتبلغ ببالغ مبالغة وبلاغاً إذا اجتهد في الأمر، ويقال: (بلغ فلان)، أي: (جهد)⁽¹⁾. ويذهب ابن جنى إلى أنه: هي المبالغة لا بد أن تترك موضعاً إلى موضع، إما لفظاً إلى لفظ، وإما جنساً إلى جنس، فاللفظ كقولك: (عراض)، فهذا قد تركت فيه لفظ: (عريض)، فـ(عراض) إذا أبلغ من: (عريض)، وكذلك: (رجل حسان ووضاء)، فهو أبلغ من قولك: (حسناً)، و(وضئ)، و(كرام) أبلغ من: (كريم)، وهو للباب، و(كرام) خارج عنه، فهذا لشد مبالغة من كريم⁽²⁾. ومن صيغ المبالغة التي وردت عند ابن جنى في كتابه المحتسب:

1.4.3 فَعَلَّ:

يرى ابن جنى أن بناء: (فَعَلَّ) يأتي للمبالغة، ومن أمثله في القراءات كلمة: (بَهَّت) في قراءة نعيم بن ميسرة، وأبي حنيفة لقوله تعالى: تَبَّهتَ الَّذِي كَفَرَ⁽³⁾. ويذهب ابن جنى إلى: " (بَهَّت) أقوى معنى من: (بَهت)، وذلك لأن: (فَعَلَّ) تأتي للمبالغة، كقولهم: (فَضُوَ الرجل) إذا جاد قضاؤه، و(فَقَّه) إذا قوي في فقهه، و(شَعُرَ) إذا جاد شعره، وروينا عن أبي بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى: أن للعرب تقول: (ضَرَبتَ اليد) إذا جاد ضربها، وكذلك (بَهَّت) إذا تنهى في الخرق، والبرق،

1. انظر: ابن منظور: لسان العرب مادة: (بلغ)، 2: 143.

2. ابن جنى: الخصائص 3: 48.

3. سورة البقرة، آية: 258. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 16 ؛ ابن جنى:

المحتسب 1: 134 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 333 ؛ العكبري: التبيان 1: 173؛ القرطبي :

الجامع لأحكام القرآن 3: 187؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 300.

والحيرة، والذهشن⁽¹⁾. فبناء: (بَهَتْ) بالضم أكثر من: (بَهَتْ) بالكسر، يعني أن الضمة تكون للمبالغة كقولهم: (قَضُو الرجل)⁽²⁾.

2.4.3 فَعَّلَ:

أشار سيبويه إلى أن هذا البناء من صيغ المبالغة، وتكر من أمثله: (شَرَّاب)، و(لَبَّاس)، و(رَكَّاب)⁽³⁾. وكذلك أشار إليه المبرد حيث قال: وإنما أصل هذا لتكرير الفعل كقولك: (هذا رجل ضراب)، و(رجل قتال)، أي: يكثر هذا منه⁽⁴⁾. ومن أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة: (حَسَاباً) في قراءة ابن قُطَيْب لقوله تعالى: "جَزَاءٌ مِنْ رَبِّكَ عَطَاءٌ حِسَاباً"⁽⁵⁾، ويرى ابن جنى أن طريقه عنده: "عطاء مُحَسِباً، أي: (كافياً)، يقال: (أعطيته ما أحسبته)، أي: (كفاه)، إلا أنه جاء بالاسم من (أَفْعَلَ) على (فَعَّلَ)، وقد جاءت منه أحرف، قالوا: (أَجْبَر)، فهو: (جَبَّار)، و(أَبْرَكَ)، فهو: (نَرَّك)، و(أَسَارَ من شربه)، فهو: (سَأَّر)، و(أَقْصَرَ) عن الشيء، فهو: (قَصَّار)⁽⁶⁾. وقد تبع ابن جنى في ذلك، للزمخشري في الكشاف⁽⁷⁾، وأبو حيان في كتابه البحر المحيط⁽⁸⁾.

1. ابن جنى: المحتسب 1: 134.

2. انظر: أبو عبيدة، معتمر بن العنتي، (ت: 210هـ)، 1970م، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فواد سركين، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط2، 1: 79، ابن منظور: لسان العرب 2: 163.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 257.

4. المبرد: المقتضب 3: 161.

5. سورة النبا، آية: 36. انظر: ابن جنى: المحتسب 2: 349، للزمخشري: الكشاف 4: 690، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 19: 120، أبو حيان: البحر المحيط 8: 407.

6. ابن جنى: المحتسب 2: 349.

7. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 690.

8. أبو حيان: البحر المحيط 8: 407.

ومن أمثلته كلمة: (غِيَابَات) في قراءة الأعرج لقوله تعالى: 'وَأَلْقَوْهُ فِي غِيَابَةٍ الْجُبِّ'⁽¹⁾، وهي جمع: (غِيَابَةٌ)، ويذهب ابن جني إلى أن " (غِيَابَةٌ) اسم جاء على (فَعَالَةٌ)، وكان أبو علي يضيف إلى ما حكاه سيبويه من الأسماء التي جاءت على (فَعَالٍ)، وهو (الْجَبَّار) و(الْكَالَاء) و(الْفَيَّاد) لذكر اليوم، ووجدت لنا غير ذلك، وهو: (النَّيَّار) للموج، و(الفَخَّار) للخزف، و(الْحَمَّام)، و(الْجَيَّار): السعال، و(الْكِرَّار): كبش الراعي⁽²⁾.

3.4.3 زيادة التاء للمبالغة:

يرى ابن جني أن للهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة لمارة لما أريد من تأنيث للغاية والمبالغة وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً⁽³⁾.

وقال ابن يعيش في معرض حديثه عن أنواع تاء التأنيث: * أن تدخل للمبالغة في الصفة مثل: (علامة ونسابة) لكثير العلم والعالم بالأنساب، وقالوا: (رأوية) لكثير الرواية، يقال: (رجل رأوية للشعر)⁽⁴⁾.

وقد نصّ خالد الأزهرى على أن "التاء تأتي للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك للوصف، والغاية

1. سورة يوسف ، آية :10. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 62 + ابن جني: المحتسب 1: 333.

2. ابن جني: المحتسب 1: 333.

3. ابن جني: الخصائص 1: 134.

4. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 85.

مؤنثة ، ولتأكدها أي المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسابة وذلك لأن (فعالاً) يفيد المبالغة بنفسه ، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة⁽¹⁾.

ومن أمثلة زيادة التاء للمبالغة في القرآن الكريم قراءة العامة لقوله تعالى: وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُنُوبِنَا⁽²⁾. ويرى ابن جني أن تقديره: ما في بطون هذه الأنعام خالصة لنا، أي: خالص لنا، فأنت للمبالغة في الخلوص، كقولك: (زيد خالصتي)، كقولك: صفتي وثقتي، أي: المبالغ في الصفاء والثقة عندي. ومنه قولهم: (فلان خاصتي من بين الجماعة) أي: خاصتي الذي يخصني، والتاء فيه للمبالغة⁽³⁾. ومن أبنية زيادة التاء للمبالغة في الشواذ:

1.3.4.3 مفعلة:

ومن أمثلة هذا البناء كلمة: (مبصرة) في قراءة قتادة وعلي بن الحسين لقوله تعالى: قَلَمًا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً⁽⁴⁾. حيث يرى ابن جني أنه قد كثرت (المفعلة) بمعنى: الشياخ، والكثرة في الجواهر والأحداث جميعاً، وتلك كقولهم: (أرض مضببة): كثيرة الضباب، و(منعلة): كثيرة الثعالي، و(مخياة) و(مخوأة) و(مفعاة): كثيرة الحيات والأفاعي، فهذا في الجواهر. وأمّا الأحداث فكقولك: (البطنة مؤنثة)، و(أكل الرطب مؤزدة ومحمئة). ومنه: (المسعاة)، و(المعلاة)، و(الحق مجتررة بك)، و(مخلقة) و(مغساة)، و(مقمئة)، و(مخجاة). وفي كله معنى الكثرة من موضعين: أحدهما المصدرية التي فيه، والمصدر إلى الشياخ والعموم والسعة. والآخر التاء،

1. الأزهرى: خالد بن عبد الله: التصريح على التوضيح (ت: 905هـ) ، طبعته دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 2: 288.
2. سورة الأنعام، آية: 139.
3. ابن جني: المحتسب 1: 232.
4. سورة النمل، آية: 13. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 136-137 ؛ لزمخشري: الكشاف 3: 357 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 57.

وهي لمثل تلك ، كرجل راوية، وعَلَّامة ونَسَّابة وهترة . ولذلك كثرت المفعلة فيما نكرناه لإرادة المبالغة⁽¹⁾ وإلى مثل هذا يذهب الزمخشري في الكشاف⁽²⁾.

5.3 الصفة المشبهة:

الصفة المشبهة ليست من الصفات الجارية، وإنما هي مُشبهة بها في أنها تُنكر وتؤنث وتُنثى وتُجمع نحو: (كريم)، و(حسن)، و(صعب)، وتصاغ من الفعل لللازم للدلالة على معنى اسم الفاعل في المعنى، على أن الصرفيين يقولون إن الصفة المشبهة تفترق عن اسم الفاعل في أنها تكل على صفة ثابتة⁽³⁾. ومن أبنية الصفة المشبهة التي وردت في المحتسب:

1.5.3 فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعِلَ :

ومن أمثلة (فَعَلَ) في الشواذ كلمة: (بَيْس) في قراءة أبي جعفر وشيبة والحسن لقوله تعالى: 'بِعَذَابِ بَيْس'⁽⁴⁾. ويرى ابن جني أن هذه للقراءة جاءت على 'مثال (فَعَلَ) فيكون كما جاء من الأوصاف على (فَعَلَ) نحو: (نَضُو) و(نَقَض) و(جَلَف)، وأصله الهمز كقراءة من قرأ (بَيْس) بالهمز إلا أنه خفف فأبدل ياءً فصارت: (بَيْس)، كـ(بَيْر) و(نَيْب) فيمن خفف⁽⁵⁾.

1. ابن جني : المحتسب 2: 136-137.

2. الزمخشري: الكشاف 3: 357.

3. انظر: لين يعي، يعي بن علي، (ت: 643هـ)، 2001م، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت 4: 106.

4. سورة الأعراف، آية: 165. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 158 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 264-267 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 7: 196.

5. ابن جني: المحتسب 1: 265.

وبخالف ابن جنى الكسائي الذي يرى أن تقديرها * (بئس) ثم خففت الهمزة
كما يعمل أهل المدينة فاجتمعت ياءان فتقل ذلك فحذفوا إحداهما وألقوا حركتها على
الباء فصارت (بئس)⁽¹⁾.

وقرأها الأعمش كذلك (بئس)⁽²⁾ على وزن (فَعِل) قرأ بها ابن عباس
وعاصم، حيث يرى ابن جنى أن * (بئس) على (فَعِل) فيه نظر، وذلك أن هذا للبناء
مما يختص به ما كان معتل العين كـ (سَيِّد) و (هَيِّن) و (نَيِّن) و (لَيِّن)، ولم يجيء في
الصحيح، وكأنه إنما جاء في الهمزة لمشابتها حرفي العلة، والشبه بينها وبينهما
من وجوه كثيرة⁽³⁾.

وإبن جنى في هذا التوجيه يصف هذا النمط الاستعمالي الورد في قراءة من
القراءات القرآنية ويجد له مخرجا لئلا أن ينصب من نفسه حكما على مثل هذه
الأنماط المستعملة فيرفضها كما ينقل أبو جعفر النحاس عن البصريين عدم جواز
ذلك لا يجيء مثل هذا في كلام العرب إلا في المعتل المدغم⁽⁴⁾ فإبن جنى هنا
وصفي لا معياري.

وفي قراءة أخرى (بئس) على وزن (فَعِل) وهي قراءة حمزة ويعقوب ويحيى
وعيسى بن عمر وابن مصرف وأبي عبد الرحمن، حيث يقول ابن جنى: وأما
(بئس) على (فَعِل)، فجاء على قولهم: (قد بئس للرجل بأسه): إذا شجّع، فكأنه عذاب
مقدم عليهم، وغير متأخر عنهم. وقد يجوز أيضاً أن يكون (بئس) مقصوراً من:
(بئس) كالقراءة الفاشية، كما قالوا في: (لبيق)، (لبيق)، وفي (سميح)، (سميح)⁽⁵⁾.

1. النحاس: إعراب القرآن 2: 159.

2. انظر: ابن جنى: المحتسب 1: 264-267، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 7: 196.

3. ابن جنى: المحتسب 1: 266.

4. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 159.

5. ابن جنى: المحتسب 1: 265.

والذي يراه ابن جني هنا أنه قد تم تقصير صوت العلة للطويل وهو ياء المد إلى مثله القصير وهي للكسرة فالفرق بينهما لا يعدو فرقاً في الكمية.

ومما جاء من أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة (الحفيرة) بفتح الحاء وكسر الفاء بغير ألف، في قراءة أبي حيوة لقوله تعالى: **قِي الْحَافِرَةَ**⁽¹⁾. حيث يرى ابن جني في هذه القراءة وجهين:

الوجه الأول: أن يكون أراد (الحافيرة) كقراءة الجماعة، فحذف الألف تخفيفاً، كما قال الراجز⁽²⁾:

إلا عَرَاداً عَرَاداً

أي عَرَاداً⁽³⁾.

وقد تقدم ذكر ذلك عند الحديث عن حذف ألف (فاعل) تخفيفاً في اسم الفاعل، ويرى ابن جني أن الذي أصاب البناء هنا حذف، ولو أنه سمّاه تقصيراً كما في (بئس) و(بئيس) لكان ذلك أقرب إلى المناهج الحديثة في الدراسات الصوتية. فالذي طرأ على كلمة (الحافيرة) هو تقصير حرف المد الطويل الألف إلى نظيره القصير الفتح وهو ما ذهب إليه القرطبي حيث قال: **الحفيرة بغير ألف**، مقصور من الحافر⁽⁴⁾.

أما الوجه الثاني: أن تكون (الحفيرة) صفة مشبهة على وزن فَعِل، حيث يقول ابن جني وفيه وجه آخر ذو صنعة، وهو أنهم قد قالوا: **حَفَرَتْ أَسْنَانُهُ**: إذا ركبها الوسخ من ظاهرها وباطنها. فقد يجوز أن يكون أراد الأرض الحفيرة، أي: المنتنة؛

1. سورة النازعات ، آية :10. انظر: ابن جني : المحتسب 2: 35 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام

القرآن 19: 129 ؛ أبو حيان : البحر المحیط 8: 413.

2. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 367 ؛ ابن منظور: لسان العرب، مادة: (عرد) 10: 89.

3. ابن جني : المحتسب 2: 35.

4. انظر: القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 19: 129.

لفساده بأخبارها، وبأجسام الموتى فيها⁽¹⁾، وفي هذه القراءة يقول الزمخشري : وهذه للقراءة نليل على أن الحافرة في أصل الكلمة بمعنى المحفورة ، يقال: (نخر) العظم فهو نخر وناخر، كقولاك طمع فهو طمع وطامع، وفعل ابلغ من فاعل وقد قرئ بهما⁽²⁾.

وقد جاء من أمثلة بناء (فعل) معتل العين في شواذ القراءات كلمة (عورة) بكسر الواو، في قوله تعالى "إِنَّ بَيُّوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ"⁽³⁾، قرأ بها ابن عباس وابن يعمر وأبو رجاء، حيث يرى ابن جني أن صحة الواو في هذا شاذة من طريق الاستعمال؛ وذلك أنها متحركة بعد فتحة، فكان قياسها أن تقلب ألفاً، فيقال (عارة)، كما قالوا: (رجل مال)، و(امرأة مالة)، و(كبش صاف) و(نعجة صافّة)، و(يوم راح)، و(طان)، و(رجل نال)، من اللؤلؤ، وله نظائر، وكل ذلك عندنا (فعل)، كـ(رجل فرق) و(خذر). ومثل (عورة) في صحة واوها قولهم: (رجل عور نوز)، أي لا شيء له، وقول الأعشى:

وَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى الْحَانُوتِ يَتَّبِعُنِي شَاوٍ مِثْلُ شَلُولٍ شَلَّشَلُ شَوْلٍ

فكان (عورة) أسهل من ذلك شيئاً؛ لأنها كأنها جارية على قولهم (عور الرجل)، فهو بلفظه، والمعنيان ملتقيان؛ لأن المنزل إذا أعور فهناك إخلال واختلال⁽⁴⁾. ولعل صحة الواو في مثل هذه الصيغ مرحلة من مراحل تطور اللغة العربية في تاريخها القديم، وقد ألفت لنا للغة أمثال هذه الصيغ لتكون بمثابة للركام اللغوي أو الحفريات اللغوية ومثل هذه الأداءات الاستعمالية لا يُطمأن إلى رأي فيها إلا بعد دراسة أمثال هذه الصيغ في اللغات السامية الأخرى.

1. انظر: ابن جني : المحتسب 2: 35 ؛ الزمخشري: للكشاف 4: 694 .

2. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 694-695.

3. سورة الأحزاب، آية: 13، انظر: ابن جني: المحتسب 2: 76 ؛ الزمخشري: للكشاف 3: 536

القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 14: 98 .

4. ابن جني: المحتسب 2: 76.

2.5.4 فَعَلَ وَفُعِلَ:

ومما جاء من أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة (لَبَدًا) في قوله تعالى: "كَأَنَّهُمْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا"⁽¹⁾. حيث نص ابن جني على أن هذه للكلمة من الأوصاف التي جاءت على (فَعَلَ)، كـ(رَجُلٌ طَلَّقَ)، و(نَاقَةٌ سَرَّحَ)⁽²⁾.
وقد قرنت كذلك (لَبَدًا) مشددة، قرأها الجَحْدَرِيُّ والحسن، وهي من أمثلة الصفة المشبهة التي جاءت على (فَعَلَ) أشار إليها ابن جني حيث قال: "هذا وصف على فَعَلَ: كـ(الْجَبَّاءِ)، و(الزُّمْلِ)، و(اللُّبْدِ): للكثير يركب بعضه بعضاً، حتى يتلبد من كثرتة"⁽³⁾ ومثل ذلك قراءة أبي جعفر في سورة البلد⁽⁴⁾.

3.5.3 فَعَلَ:

ومما جاء في الصفات من أمثلة هذا البناء كلمة (الأشْرُ) بضم الشين وتخفيف الراء، في قوله تعالى "الكذَّابُ الأَشْرُ"⁽⁵⁾. قرأ بها الأزدي، وسعيد بن جبير، حيث يرى ابن جني أنها من "الأوصاف التي اعتقب عليها المثالان اللذان هما (فَعَلَ) و(فَعَلَّ) فـ(أَشِرَ) و(أَشَرَ)، كـ(حَنَرَ) و(حَنَّرَ)، و(يَقْظَ) و(يَقْظُ)، و(رَجُلٌ حَدِيثٌ وَحَدِيثٌ): حَسَنُ الحَدِيثِ، و(وِظِيفَ عَجْرٍ وَعَجْرُ)، أي: صلب. والضم أقوى معنى من الكسر؛ لأنه أبعد عن مثال الفعل، فَأَشَرْتُ من أَشِرٍ كـ(ضَرُوبٌ من ضَارِبٍ)، و(مِطْعَانٌ من طَاعِنٍ)، والاسم البَطْرُ"⁽⁶⁾.

-
1. سورة الجن، آية: 19. انظر: الفراء: معاني القرآن 3: 194؛ ابن جني: المحتسب 2: 334؛ أبو حيان: البحر المحیط 8: 346.
 2. ابن جني: المحتسب 2: 334.
 3. المصدر نفسه 2: 334.
 4. سورة البلد، آية: 6. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 361.
 5. سورة القمر، آية: 26. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 299.
 6. ابن جني: المحتسب 2: 299.

4.5.3 فعل:

وقد جاء من أمثلة هذا البناء في الصفات كلمة (سوى) غير منون في قوله تعالى "مَكَاناً سَوِيًّا"⁽¹⁾. قرأ بها للحسن، حيث قال ابن جني ترك صرف (سوى) هنا مشكلاً؛ وذلك أنه وصّف على فعل، وذلك مصروف عندهم: كمالٌ ليد، ورجلٌ حطّم، ودليلٌ ختّع، وسكّع، إلا أنه ينبغي أن يحمل عليه أنه محمول على الوقف عليه، فجاء بترك التنوين. فإن وصل على ذلك فعلى نحو من قولهم: سَبَسَبَا وكَلَكَلَا، فجرى في الوصل مجراه في الوقف⁽²⁾. وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط، متأثراً بما قاله ابن جني.⁽³⁾

-
1. سورة طه، آية 58. انظر: الفراء: معاني القرآن 2: 182؛ ابن جني: المحتسب 2: 58؛ الزمخشري: الكشاف 3: 73؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 236.
 2. ابن جني: المحتسب 2: 58.
 3. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 6: 236.

الفصل الرابع

أبنية جموع التكسير

الفصل الرابع

أبنية جموع التكسير

تحرص اللغات على تمييز فكرة الأفراد، وفكرة الجمع، ففي الكثرة الغالبة من اللغات مفرد وجمع، ولكنها تتخذ في هذا للمعنى العقلي العام طرائق شتى لتصويره، أو التعبير عنه. فمن اللغات ما يميز الصيغة بين المفرد وغير المفرد في حين أن اللغات السامية تتخذ لهذه الفكرة العقلية ثلاث صيغ: واحدة للمفرد، وأخرى للمثنى، وثالثة للجمع.⁽¹⁾

ومن أنواع الجموع في اللغة العربية جموع التكسير، وهي ما دلت على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير صيغة مفردة لفظاً أو تقديراً. والأصل في جمع التكسير أن يكون لاسم الذات، نحو: (وجه)، و(نهر) تجمع على (وجوه)، و(أنهار). أما الاسم العلم، فإنه إن دل على منكر وخلا من علامة للتانيث، جُمع جمع منكر سالماً، أو جمع تكسير، ذلك نحو: (محمد)، و(مُحمَّدون)، و(محامد)، أما اسم الجنس المعنوي أي المصدر، فهو لا يجمع أصلاً؛ لأنه يدل بذاته على القليل والكثير، ولأنه يدل على الحدث كالفعل، والفعل لا يجمع، وكذلك ما أشبهه في معناه، فإذا لم يكن المصدر للتوكيد، أو فقد معنى الحدث الذي يعمل عمل الفعل، وانتقل إلى الاسمية الصَّرف، جاز أن يجمع.⁽²⁾

وتقسم جموع التكسير إلى نوعين: جموع القلة، وجموع الكثرة، وسميت جموع القلة بذلك؛ لأنها تقع ما بين الثلاثة إلى العشرة، وسميت جموع الكثرة بذلك؛ لأنها تطلق على عشرة فما فوقها، وقد يُغني أحدهما عن الآخر وضعاً كقولهم في

1. انظر: أنيس: من أسرار اللغة ص: 129.

2. انظر: سيويه: للكتاب 3: 395-403؛ الجرجاني (علي): كتاب التعريفات ص: 78؛ الأزهرى (خالد): شرح التصريح على التوضيح 2: 299-300؛ قبولة: تصريف الأسماء والأفعال ص: 204-205.

(رَجَل) (أرَجَل)، ولم يجمعوه على مثال كثرة، وفي (رَجَل) (رِجَال)، ولم يجمعوه على مثال قلة، أو استعمالاً لقريظة مجاز نحو قوله تعالى: "ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ" (سورة البقرة: 228)⁽¹⁾.

ويُشكك إبراهيم أنيس في صحة وجود جموع في اللغة العربية تختص بالقلة، وأخرى تختص بالكثرة، ويرى أن هذه القسمة لا تتطابق مع الأسلوب العربي، فالقرآن الكريم مليء بأمثال الآيات: "وهم في الغُرَفَات آمنون"⁽²⁾، وقوله تعالى: "إنَّ المسلمين والمسلمات"⁽³⁾، وقوله تعالى: "ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ"⁽⁴⁾، مما يبرهن على أن فكرة اختصاص القلة بصيغ، والكثرة بصيغ، لم تكن من الظواهر الملتزمة في اللغة للعربية، وليس يشفع للنحاة قولهم في نهاية الحديث عن صيغ القلة والكثرة: إنَّ العرب قد تستعمل هذه مكان تلك أو العكس لحكمة ما؛ لأن مثل هذا القول يحمل في ثناياه دليل ضعف الرأي الذي ذهبوا إليه.⁽⁵⁾

1.4 أبنية جموع القلة:

للقلة أربعة أوزان هي: (أفْعَل)، و(أفْعَال)، و(أفْعَلَةٌ)، و(فِعْلَةٌ)⁽⁶⁾، وسيتم الابتداء بذكر الجمع، وبعد ذلك ذكر مفردة، وأمثلة القلة التي وردت في (المحتسب) هي على النحو الآتي:

1. انظر: ابن جني: اللع في العربية ص: 97؛ السيوطي: مع الهوامع 3: 308.
2. سورة سبأ، آية: 37.
3. سورة الأحزاب، آية: 35.
4. سورة البقرة، آية: 228.
5. انظر: أنيس: من أسرار اللغة ص: 130.
6. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 490؛ الأسترلابادي: شرح الشافية 2: 89؛ السيوطي: مع الهوامع 3: 308.

1.1.4 أفعال:

وقد نصر ابن جني على أن (فعل) إذا كانت عينه معتلة ولوأ، أو ياء كسراً على (أفعال)، وذلك نحو: (ثوب، وثوب،) و(بيت، وأبيات)، وغير وزن (فعل) من أوزانه: نحو: (حزب، وأحزاب)، و(صنّب، وأصناب)، والوصف نحو: (جلف، وأجلاف)، و(خلق، وأخلق). قيل ويطرّد أيضاً فيما فاؤه همزة أو ولو، وهو على (فعل) صحيح العين، نحو: (أنف، وأناف)، و(ألف، وآلاف)، و(وهم، وأوهام)، وقل (أفعال) في (فعل) حال كونه أجوف نحو: (مال، وأموال)، وندر في (فعل) نحو: (رطب، وأرطاب)، ولزم في (فعل) نحو: (إيل، وأبال)، وغلب في (فعل) لمضاعف نحو: (أبب، وأباب)⁽¹⁾.

ومن أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة (أبتار) في قراءة سالم بن أبي الجعد، والمنهال بن عمرو، ويعقوب لقوله تعالى: "وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحَهُ وَإِبْتَارَ النُّجُومِ"⁽²⁾، قال ابن جني: "هذا كقولك: في أعقاب النجوم، قيل له: (نبر)، كما قيل له: (عقب)"⁽³⁾. وقد جاء عن العرب جمع (فعل) على (أفعال)، نحو قولهم: (طنّب، وأطناب)، و(عنق، وأعناق)⁽⁴⁾.

ومن أمثله أيضاً في الشواذ كلمة (أهاليكم) في قراءة جعفر بن محمد لقوله تعالى: "مِن لُّوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتَهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ"⁽⁵⁾، ويذهب ابن جني إلى أنه: يُقال أهل وأهلة، قال أبو الطمّحان⁽⁶⁾:

1. انظر: ابن جني: اللمع في العربية ص: 98؛ السيوطي: همع الهوامع 3: 309، 310.
2. سورة الطور، آية: 49. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 146؛ ابن جني: المحتسب 2: 292؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 150.
3. ابن جني: المحتسب 2: 292.
4. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 310.
5. سورة المائدة، آية: 89. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 217؛ اللزمخشري: الكشاف 1: 706؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 13.
6. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: (أهل) 1: 185.

وأهلة وُدٌ قد تَبَرَّيتُ وُدَّهُم، وأبَلَّيتُهُم في الحمد جُهْدِي ونائلي

فأما (أهال) فكقولهم: ليال، كأن واحدها أهلاة وليلاة، وقد مر بنا تصديقا لقول
سيبويه: فإن واحده في التقدير ليلاة — ما أنشده ابن الأعرابي من قوله:

في كلِّ يومٍ ما وكلُّ ليلاةٍ
حتى يقول كلُّ راءٍ إذ راءة
يا وِبحَة من جَمَلٍ ما أشفاة

ومن ذهب إلى أن (أهال) جمع (أهلون)، فقد أساء المذهب؛ لأن هذا الجمع لم
يأت فيه تكسير قط. قال الشنفرى:

ولي ثونكم أهلون سيدٌ عمَّسٌ، وأرقطُ زهلونٌ وعرقاءُ جبالٌ

ونحو من ذلك (أرض، وأراض)، القول فيهما واحد، ويقال: (أرض،
وأرضون، وأرضون)، بفتح الراء وتسكينها أيضا⁽¹⁾. ويذهب الزمخشري إلى أن
(أهاليكم) اسم جمع لأهل: كـ (الليالي) في جمع (ليلة)⁽²⁾، ويرى أبو حيان أن
(أهاليكم) جمع تكسير، وبسكون الياء⁽³⁾.

ولا يقبل قول سيبويه، وابن جنى بأنَّ تقدير (ليلة) هو (ليلاة)، وقياسه على
(أهلة، وأهلاة)، فإن كانت كلمة (ليلاة) قد وردت في قول ابن الأعرابي، فإن الذي
ألجأ إلى هذا البناء هو القافية وضرورة الشعر، ولعل ورود هذا البناء خاص فقط
بكلمة (ليلاة)؛ لذا لا يجوز تعميم تلك على لغة الشعر أو لغة النثر.

وقد نكر ابن منظور أن: «أهل للرجل عَشِيرَتُهُ وَذُوُّ قُرْبَاهِ، والجمع:
(أهلون، و أهال، و أهال، وأهلات، وأهلات)⁽⁴⁾.

1. ابن جنى: المحتسب 1: 217-218.

2. انظر: الزمخشري: للكشاف 1: 706.

3. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 13.

4. ابن منظور: لسان العرب، مادة: (أهل) 1: 185.

2.4 أبنية جموع الكثرة:

لقد حدد علماء العربية أبنية جموع الكثرة بثلاثة وعشرين بناءً⁽¹⁾، ومن هذه الأبنية التي وردت في (المحتسب) الأوزان الآتية:

1.2.4 فُعْلٌ، وفُعْلٌ:

يَطْرُدُ (فُعْلٌ) جمعاً لسـ(فَعُولٌ) اسماً مذكراً أو مؤنثاً نحو: (عَمُودٌ، وَعُمُدٌ)، أو صفة لا لمفعول نحو: (صَبُورٌ، وصَبْرٌ)، و(فَعِيلٌ) بلا تاء اسماً نحو: (قَضِيبٌ، وَقَضِيبٌ)، ونادر في الصفة نحو: (نَدِيرٌ، وَنَدْرٌ)، وفي ذي التاء نحو: (صَحِيفَةٌ، وَصُحُفٌ)، و(فَعَالٌ)، و(فَعَالٌ) اسمين غير مضاعفين لمذكر أو مؤنث نحو: (قَذَالٌ، وَقُذْلٌ)، و(لَتَانٌ، وَأَتْنٌ)، ولا يقاس في (فَعَالٌ)، ويجب تسكين عينه إن كانت ولواً اختياراً نحو: (سِوَارٌ، وَسُورٌ)، ويجوز للتسكين إن لم تكن ولواً، ولم يُضاعف نحو: (حُمُرٌ، وَقُنُلٌ) بخلاف ما إذا ضوعف نحو: (سُرُرٌ).⁽²⁾

ومن أمثلة (فُعْلٌ) في اللغويات كلمة (الكُذِبُ) في قراءة يعقوب لقوله تعالى: "وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكُذِبَ"⁽³⁾، ويقول ابن جني: "أما (الكُذِبُ) بالنصب، فجمع (كِذَابٍ)، كـ(كِتَابٍ) و(كُتِّبَ)، وجاز جمع (الكِذَابِ)؛ لأنه ذهب به مذهب النوع، ولو أريد به الجنس لكان جمعه مستحيلاً"⁽⁴⁾. ويرى أبو حيان أنه جمع (كَنُوبٌ)، وينقل عن صاحب اللوامح قوله: "إن (الكُذِبَ) جمع (كِذَابٍ)، وهو مصدر."⁽⁵⁾

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 567-595؛ ابن جني: اللع في العربية ص: 97؛ السيوطي: همع الهوامع 2: 311 - 339.

2. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 312 - 314.

3. سورة النحل، آية: 116. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 13؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 527.

4. ابن جني: المحتسب 2: 13.

5. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 527.

ومن أمثلة هذا البناء أيضاً في الشواذ كلمة (النُّجْم) في قراءة الحسن، ومجاهد لقوله تعالى: " وَعَلَامَاتٍ وَبِالنُّجْمِ هُمْ يَهْتَكُونَ"⁽¹⁾، ويذهب ابن جني إلى أن " (النُّجْم) جمع: (نَجْم)، ومثله مما كُسِرَ من (فَعَلَ) على (فَعَلْ): (سَقَف، وَسَقْف)، و(رَهْن، ورُهْن)، ونحوه: (نَطَّ، وَنَطُّ)⁽²⁾...، وإن شئت قلت: أراد النجوم، فقصر للكلمة، فحذف واوها، فقال: النُّجْم، ومثله المقصور من (فَعُول) قول أبي بكر في (أَسَد): إنه مقصور من (أَسُود)، فصار (أَسَد)، ثم أسكن فقال: (أَسَد). وقال الراجز:

إِنَّ الْفَقِيرَ بَيْنَنَا قَاضِي حَكْمٍ أَنْ تَرَدَّ الْمَاءُ إِذَا غَابَ النَّجْمُ
يريد النجوم . وقال الأخطل⁽³⁾:

كَلِمَعِ أَيْدِي مَنَّاكِلِ مُسَلِّبَةٍ يَنْذِبْنَ ضَرْسَ بَنَاتِ الذَّهْرِ وَالْخَطْبِ

يريد الخطوب. وعليه أيضاً قراءة يحيى: (وبالنُّجْم) ساكنة للجيم⁽⁴⁾، كأنه مخفف من النُّجْم كلغة تميم في قولهم: رُسِلَ، وَكُتِبَ⁽⁵⁾.

ويذهب ابن جني هنا إلى أن الأصل في بناء الجمع أن يكون على (فَعُول)، ثم حدث تقصير للولو فأصبحت ضمة، فجاء البناء على (فَعَلْ)، وحدث أن حذفت بعض القبائل العربية - تميم - الضمة فجاء البناء على (فَعَلْ)، وفي قول ابن دريد: إِنَّ (النُّجْم) تكون واحداً وجمعاً⁽⁶⁾، إشارة إلى اختصاص هذا البناء بالمفرد، ونتيجة لعمليات صوتية حدثت لبناء (فَعُول) الدال على الجمع شابه (فَعَلْ) الدال

1. سورة النحل، آية: 16. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 72 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 8-9 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 10: 61 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 466.

2. انظر: لسان العرب: مادة: (نطط) 4: 128. رجل نَطَّ: قليل شعر الحاجبين.

3. ابن منظور: لسان العرب 14: 203.

4. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 466.

5. ابن جني: المحتسب 2: 8-9.

6. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 72.

على المفرد، فأصبح هذا البناء مشتركاً لفظياً يدل على المفرد والجمع مع الأخذ بعين الاعتبار أولية هذا البناء في الدلالة على المفرد، وفرعيته في الدلالة على الجمع.

ولا يستطيع الباحث للمحدث أن يجزم بما قاله ابن جنى، ففعل الأصل في بناء هذا الجمع أن يكون قد جاء على (فعل)، وحدث بعد ذلك إطالة للضمة، ولعل البنائين قد استخدما جنباً إلى جنب، أحدهما: اختص بلغة الشعر، وهو (فعل)، والآخر اختص بلغة النثر، وهو (فعل)، وحدث بعد ذلك أن انتشر بناء (فعل) في لغة النثر كما هو الشأن في قراءة الحسن، وكل هذا فرض ينقصه التتبع التاريخي لهذا البناء في اللغات السامية، وللنصوص العربية للموغللة في القدم حتى يُستطاع الحكم على أي البنائين أصل، وليهما فرع.

وممن تأثر بابن جنى هنا ابن منظور حين قال: "وذهب ابن جنى إلى أنه جمع فعلاً على فعل ثم نقل، وقد يجوز أن يكون حذف الـواو تخفيفاً، فقد قرئ: 'وبالنجم هم يهتكون'⁽¹⁾.

ومن أمثلة (فعل) في الشواذ كلمة (أثنا) في قراءة عطاء بن أبي رباح، وهي ما روته عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: "إِنْ يَدْعُونَ مِنْ ثَوْبِهِ أَلَا يَأْتِ"⁽²⁾، ويقول ابن جنى: "أما (أثن) فجمع (وثن)، وأصله (وثن)، فلما انضمت الـواو ضمناً لازماً قلبت همزة، كقول الله (تعالى): "وَإِذَا الرُّسُلُ أُنزِلَتْ"⁽³⁾، وكقولهم في (وَجْوه): (أجوه)، وفي (وَعِد): (أعد)، وهذا باب واسع، ونظير (وثن)، (أثن): (أسد، وأسد)، ومن قال: (أثنا) بسكون الثاء، فهو كـ(أسد)، بسكون السين.

1. ابن منظور: لسان العرب 14: 203.

2. سورة النساء، آية: 117. نظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 28؛ ابن جنى:

المحتسب 1: 198؛ اللزمخشري: الكشاف 1: 599؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 368.

3. سورة المرسلات، آية: 11.

حكى سيبويه هذه القراءة: (أُنْثَا) بسكون الناء⁽¹⁾. وذهب أبو بكر محمد بن السري في قولهم: (أَسْدٌ، وَأَسْدٌ) إلى أنها محذوفة من أَسْوَدٌ⁽²⁾. وقد نقل الفراء قراءة ابن عباس "أُنْثَا) بسكون للثاء جمع الوثن، فضم اللواو فهمزها"⁽³⁾ وقرأ أيوب السجستاني (وُثْنًا) بضم اللواو والفاء من غير همزة⁽⁴⁾.

ومن أمثلة (فَعَلٌ) في الشواذ كلمة (الْجَمَلُ) في قراءة ابن عباس وسعيد بن جبير لقوله تعالى: "وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلْبِغَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ"⁽⁵⁾، حيث يقول ابن جنبي: "مَا (الْجَمَلُ) يَجُوزُ فِي الْقِيَاسِ جَمْعُ جَمَلٍ كـ(أَسْدٌ، وَأَسْدٌ)، و(وُثْنٌ، وُثْنٌ)، وكذلك المضموم لميم أيضا كـ(أَسْدٌ)"⁽⁶⁾.

ومن أمثلة (فَعَلٌ) في الشواذ أيضا كلمة (نَهْرٌ) في قراءة زهير العرقبي، والأعمش، وأبي نهيك، وأبي مجلز، واليماني لقوله تعالى: "إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ"⁽⁷⁾، وقد نص ابن جنبي على أن "هذا جمع (نَهْرٌ)، كما جاء عنهم من تكسير (فَعَلٌ) على (فَعَلٌ)، كـ(أَسْدٌ، وَأَسْدٌ)، و(وُثْنٌ، وُثْنٌ)"⁽⁸⁾.

-
1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 571. حيث يقول سيبويه: وقد كُثِرَ على (فَعَلٌ)، وذلك قليل، وذلك نحو: (أَسْدٌ، وَأَسْدٌ)، و(وُثْنٌ، وُثْنٌ) بلغنا أنها قراءة.
 2. ابن جنبي: المحتسب 1: 198-199.
 3. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 288.
 4. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 3: 368.
 5. سورة الأعراف، آية: 40. انظر: ابن جنبي: المحتسب 1: 249؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 300.
 6. ابن جنبي: المحتسب 1: 249.
 7. سورة القمر، آية: 54. انظر: ابن جنبي: المحتسب 2: 300؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 182.
 8. ابن جنبي: المحتسب 2: 300.

وقد يجمع (فعل) على (فعل) ومن ذلك في الشواذ كلمة (جُدُد) في قراءة
للزهري لقوله تعالى: "وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا"⁽¹⁾، يقول ابن
جني "أما (جُدُد) فجمع (جديد)، أي: آثار جُدُد غير مُخْتَلِقة؛ فهو لصح لها، ولوضع
للونها"⁽²⁾.

أما قراءة الجماعة (جُدُد) فقد قال فيها ابن جني: "وقد يجوز في (جُدُد)
- وهي جمع جديد - الفتح؛ هرباً من للتضعيف إلى الفتح، وكذلك جميع ما كان
مثله من المضاعف: كـ(سِرِير، وَسُرُر، وَسُرُر)، و(جَرِير، وَجُرُر، وَجُرُر،
و(نَلِيل، وَنَلَل، وَنَلَل)⁽³⁾، و(بئر جُرُور، وَجُرُر، وَجُرُر، وَجُرُر) وعلى كل حال
فللقراء للرواية، وإذا عَضَدَها قياس، فحسبك به من يناس"⁽⁴⁾، أما القرطبي فيرى
لها جمع جديدة، وهي للحدّة؛ يقال: جديدة وجُدُد وجدائد؛ كسفينة وسفن وسفائن
وقد فسّر بها قول أبي ذؤيب:⁽⁵⁾.

ومما جمع على (فعل) من (فعل) في الشواذ كلمة (عُبُد) في قراءة ابن
عباس، وابن مسعود، وإبراهيم النخعي، والأعمش لقوله تعالى: "وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ
وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ"⁽⁶⁾، يقول ابن جني: "أما (عُبُد)، فجمع (عبيد)، ولتشديد
الأخفش"⁽⁷⁾.

1. سورة فلطس، آية: 27. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 199؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 296؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 14: 219.
2. ابن جني: المحتسب 2: 200.
3. الجريز: الزمام، والتليل: العنق.
4. ابن جني: المحتسب 2: 200.
5. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 14: 219.
6. سورة المائدة، آية: 60. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 29؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 33؛ ابن جني: المحتسب 1: 215؛ الزمخشري: الكشاف 1: 685؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 530.
7. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 3: 530؛ ابن منظور: لسان العرب، مادة (عبد) 10: 8.

أَنْسَبَ الْعَبْدَ إِلَى آيَاتِهِ، أَسْوَدَ السَّجْدَةَ مِنْ قَوْمِ عَبْدِ

هكذا قال أبو الحسن، وقد يجوز أن يكون (عَبْد) جمع (عَبْد)، كـ(رَهْن، ورُهْن)، و(سَقْف، وسَقْف)، ومن جهة أحمد بن يحيى (عَبْد) جمع: (عابِد)، وهذا صحيح، كـ(بازل، ويَزَل)، و(شَارِف، وشُرْف)⁽¹⁾.

ومن أمثلة هذا البناء كذلك في الشواذ كلمة (بُشْرًا) في قراءة ابن عباس والسلمي لقوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ"⁽²⁾، يقول ابن جنى: "أما (بُشْرًا) فجمع (بشير)؛ لأنَّ للريح تُبَشِّرُ بالسحاب"⁽³⁾.

وقد يجمع (فَعُول) على (فَعُل)، ومن ذلك في الشواذ كلمة (نُشْرًا) مخففة من (نُشِر) في قراءة الحسن وقتادة وأبي رجاة والجحدري، لقوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ"⁽⁴⁾ حيث يقول ابن جنى: "أما (نُشْرًا) بتخفيف (نُشْرًا) في قراءة العامة، و(النُّشْر) جمع: (نُشُور)؛ لأنها تُنْشُرُ السحاب وتُسْتَدْرَهُ، والتثقيب أفصح؛ لأنه لغة الحجازيين، والتخفيف في نحو ذلك لتميم"⁽⁵⁾.

ومن أمثلة (فَعُل) جمعاً لـ(فَعْلَة) في الشواذ كلمة (رُمَزًا) بضمين، في قراءة الأعمش، ويحيى بن وثاب، وعلقمة بن قيس لقوله تعالى: "إِلَّا رَمَزًا"⁽⁶⁾ ويذهب ابن جنى إلى أنه: "ينبغي أن يكون هذا على قول من جعل واحدها (رُمَزَة)، كما جاء

1. ابن جنى: المحتسب 1: 215.

2. سورة الأعراف، آية: 57. النظر: للنحاس: إعراب القرآن 2: 133؛ ابن جنى: المحتسب 1:

255؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 7: 146؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 320.

3. ابن جنى: المحتسب 1: 255.

4. سورة الأعراف، آية: 57. النظر: للنحاس: إعراب القرآن 2: 133؛ ابن جنى: المحتسب 1:

255؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 7: 146؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 320.

5. ابن جنى: المحتسب 1: 255.

6. سورة آل عمران، آية: 41. النظر: للنحاس: إعراب القرآن 1: 375؛ ابن خلوويه: مختصر

في شواذ القرآن ص: 20؛ ابن جنى: المحتسب 1: 161؛ الزمخشري: الكشاف 1: 389؛

أبو حيان: البحر المحيط 2: 472.

عنهم (ظَلَمَ، وظَلَمَ)، و(جُمَعَة، وجُمَعَة)، ويجوز أن يكون جَمَعَ (رُمَزَة) على (رُمَز)، ثم أتبع الضم الضم، كما حكى أبو الحسن عن يونس أنه قال: ما سُمع في شيء (فَعَل) إلا سمع فيه (فَعَل) (1).

ولعل القبائل البدوية مثل قبيلة تميم تتطوق بـ(فَعَل) لميلها للعام نحو الاقتصاد في النطق، والمسرعة في الأداء، لَمَّا القبائل المتحضرة كالحجازيين فتميل دائماً إلى الثاني في النطق وتحقيقه، فتأتي بهذا البناء على (فَعَل).

ويخالف أبو حيان ابن جني، فيرى أن (رُمَزاً) جمع (رُمُوز) كـ(رُسل، ورُسُول)، وعلى أنه مصدر كـ(رُمَز) جاء على (فَعَل)، ولتبع العين الفاء كـ(النُسْر، والنُسْر). (2) وأبو حيان في قوله هذا متأثر بما قاله للزمخشري. (3)

2.2.4 فَعَل:

ويطرد هذا البناء جمعاً لاسم على (فَعَلَة)، و(فَعَلَة) نحو: (عُرْفَة، وعُرْف)، و(جُمَعَة، وجُمَع)، و(عُرْوَة، وعُرْوَى) بخلاف الوصف، وشذَّ (رَجَلٌ بُهْمَة، وبُهَم)، ويطرد لـ(فَعَلَى) أنثى (أفَعَل) نحو: (كُبْرَى، وكُبْرَى)، و(عُدَّة، وعُدَّة). (4)

ومن أمثلة (فَعَل) في الشواذ كلمة (ظَلَل) في قراءة عيسى التقي لقوله تعالى: **يَنْقَباً ظِلًّا** (5)، ويذهب ابن جني إلى أن: (الظَلَل): جمع: (ظَلَلَة)، كـ(حَلَّة، وحَلَل)، و(جَلَّة، وجَلَل) (6). وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط. (7)

1. ابن جني: المحتسب 1: 161-162.

2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 2: 472.

3. انظر: للزمخشري: الكشاف 1: 389.

4. انظر: الميوطي: مع لهوامع 3: 314.

5. سورة النحل، آية: 48. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 10؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 48.

6. ابن جني: المحتسب 2: 10.

7. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 48.

ومن أمثلة هذا البناء أيضاً كلمة (الصُّور) في قراءة قتادة لقوله تعالى: "وَنفِخَ فِي الصُّورِ"⁽¹⁾، وفي قراءة عياض أيضاً لقوله تعالى: "يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ"⁽²⁾ وينص ابن جنى على أن: "هذا البناء جمع (صُورَة)، وقد يقال فيها: (صِير)، وأصلها: (صِير). فقلبت اللو لواء للكسرة قبلها استحساناً. قال أبو عبيدة: (الصُّور) جمع: (صُورَة)، كـ (صُوف) جمع: (صُوفَة). ويقال: (الصُّور): للقرن، ويقال: فيه ثَقَبٌ بعدد أنفُس البشر. فإذا نفخ فيه قام الناس بالأرماس"⁽³⁾.

3.2.4 فُعَلٌ:

ويطُرد (فُعَل) جمعاً لوصف على (فاعل)، و(فاعلة) كـ (ضُرِب) في (ضارب)، و(ضاربة) بخلاف الاسم منهما كحاجب العين، وجائزة البيت.⁽⁴⁾ ومن أمثلة (فُعَل) في الشواذ كلمة (سُمراً) في قراءة ابن مسعود وابن عباس وعكرمة، لقوله تعالى: "مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ"⁽⁵⁾، حيث قال ابن جنى: "(السُمْرُ) جمع: (سَامِر)، و(السَامِر): للقوم يَسْمُرُونَ، أي: يتحدثون ليلاً، قال نو الرمة:

وَكَمْ عَرَمْتْ بَعْدَ السَّرَى مِنْ مَعْرَسٍ بِهِ مِنْ عَزِيفِ الْجَنِّ أَصَوَلَتْ سَامِرِ

وروينا عن قطرب أن (السَامِر) قد يكون واحداً وجماعة"⁽⁶⁾.

-
1. سورة يس ، آية: 51. انظر: ابن جنى: المحتسب 2: 212.
 2. سورة طه ، آية: 102. انظر: ابن جنى: المحتسب 2: 59 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 258.
 3. ابن جنى: المحتسب 2: 59.
 4. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 318.
 5. سورة المؤمنون، آية: 67. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 98 ؛ ابن جنى: المحتسب 2: 96 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 196 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 381.
 6. ابن جنى: المحتسب 2: 96.

ويرى أبو حيان كذلك أن "سُمراً" جمع سامر، وبزيادة ألف بين الميم والراء جمع (سامر) أيضاً، وهما جمعان مقيسان في مثل (سامر)⁽¹⁾.

ومن أمثلته في الشواذ أيضاً كلمة (بُدَى) شديدة الدال منونة في قراءة ابن عباس، وابن يعمر، وطلحة، لقوله تعالى: تَوَتُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَانُونَ فِي الْأَعْرَابِ⁽²⁾، يقول ابن جنى: "هذا أيضاً جمع (بادٍ)، فنظيره قول الله سبحانه: لَوْ كَانُوا غُزًى⁽³⁾، جمع (غازٍ) على (فُعِلَ). ولو كان على (فُعَال) لكان (بُدَاءً)، و(غُزَاءً)، كـ(كَاتِبٍ، و(كَتَّابٍ)، و(ضَارِبٍ، و(ضُرَّابٍ)⁽⁴⁾.

ويذهب النحاس إلى أن (بادٍ)، و(بُدَاءً) بالقصر مثل (غازٍ)، و(غُزًى)، ويُمدُّ مثل (صائمٍ)، و(صَوَّامٍ)⁽⁵⁾، وقال ابن خالويه: "بانون" جمع سلامة، و(بُدَى) جمع تكسير مثل: (غازٍ)، و(غُزًى)⁽⁶⁾. وابن جنى في توجيه قراءة ابن عباس يحنو حنو للنحاس، وابن خالويه، ويوافقهم في ذلك للزمخشري⁽⁷⁾، بينما يرى أبو حيان أن هذا الجمع (بُدَى) ليس بقياس في معتل اللام، بل شبه بس(ضارب)، وقياسه (فُعَلَةٌ) كـ(قَاضٍ، وَقُضَاةً)⁽⁸⁾.

1. أبو حيان: البحر المحيط 6: 381.

2. سورة الأحزاب ، آية: 20. انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 309 ؛ ابن خالويه: مختصر

في شواذ القرآن ص: 119 ؛ ابن جنى: المحتسب 2: 177 ؛ انظر: الزمخشري: الكشاف 3:

538 ؛ انظر: أبو حيان: البحر المحيط 7: 215.

3. سورة آل عمران، آية: 156.

4. ابن جنى : المحتسب 2: 177.

5. انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 309.

6. ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 119.

7. انظر: للزمخشري: الكشاف 3: 538.

8. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 7: 215.

ومن أمثلة (فعل) التي أشار إليها ابن جنى في الشواذ كلمة (أبدأ)، في قراءة أبي جعفر لقوله تعالى: "يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا"⁽¹⁾، فقد نصَّ ابن جنى على أن (أبدأ) "يكون بلفظ الواحد نحو: (زمل)، و(جباء)، ويكون جمع (أبد)، كـ(قائم، وقوم)، و(صائم، وصوم)"⁽²⁾. ويرى أيضاً للزمخشري أن (أبدأ) بالتشديد جمع (أبد)⁽³⁾.

4.2.4 فَعَلَّ:

يَطْرُدُ هَذَا الْبِنَاءُ جَمْعاً لـ(فَعَلَّة) مطلقاً اسماً كان أو صفة يأتي العين أو غيره نحو: (جَفَنَة، وجِفَان)، ويطرد في (فَعَل) اسماً أو صفة أو ولوي للعين نحو: (كَعْب، وكِعَاب)، و(فَعَل) اسماً نحو: (جَبَل، وجِبَال) لا مضاعفاً، ولا منقوصاً، ويطرد في (فَعَلَّة) نحو: (رَقَبَة، ورقَاب)، ولوصف غير منقوص على (فَعِيل)، و(فَعِيلَة) بمعنى (فَاعِل) نحو: (ظَرِيف، وظَرِيفَة، ظِرَاف)، ولوصف على (فَعْلَان) بالفتح، والضم، و(فَعْلَانَة)، و(فَعْلَى) نحو: (غَضَاب) في (غَضَبَان، وغَضَبِي)، و(خِمَاص) في (خُمْصَان، وخُمْصَانَة)⁽⁴⁾.

ومن أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة: (جِدَار) في قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وكثير من المكيين لقوله تعالى: "فِي قَرْيٍ مَّحْصَنَةٍ أَوْ مِنْ وَّرَاءِ جُنُودٍ"⁽⁵⁾، يقول ابن جنى في هذه القراءة: "وأما من قرأ: (من وراء جدار)، فيحتمل أمرين: أحدهما

1. سورة البلد، آية: 6. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 174 ؛ ابن جنى:

المحتسب 2: 361 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 759 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 470.

2. ابن جنى: المحتسب 2: 361.

3. انظر: الزمخشري: الكشاف 4: 759.

4. انظر: ابن جنى: اللمع في العربية ص: 97 ؛ السيوطي: معجم التهويمع 3: 315.

5. سورة الحشر، آية: 14. انظر: النحاس: إعراب القرآن 4: 399، 400 ؛ ابن جنى: المحتسب

2: 316 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 506 ؛ القرطبي: للجامع لأحكام القرآن 18: 24 ؛ أبو

حيان: البحر المحيط 8: 247.

أن يكون واحداً وقع موقع للجماعة، كقوله تعالى: **ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً⁽¹⁾**، أي: أطفالاً. وفيه وجه آخر لطيف، وفيه للصنعة⁽²⁾، وهو: أن يكون (جِدار) تكسير (جِدار) أيضاً، فتكون ألف (جِدار) في الواحد، كألف (كِتَاب)، و(حِسَاب)، وفي الجماعة كألف (ظِرْف)، و(كِرَام)، ومثله مما كُسِرَ من (فِعَال) قولهم: (ناقة هِجَان، ونُوق هِجَان)، و(بِرْع دِلَاص، وأدْرُع دِلَاص). ويبدل على أن (هِجَاناً) ليس لفظاً واحداً يقع على الواحد فما فوقه كـ(جُنُب) ويأبه قولهم: (هِجَانَان)، وهذا واضح. وإنما جاز تكسير (فِعَال) على (فِعَال) من حيث كانت (فِعَال) أخت (فَعِيل). ألا ترى كل واحد منهما ثلاثياً، وقبل لامة حرف لين؟ فكما كُسِرَ (فَعِيل) على (فِعَال) كـ(شَرِيف، وشِرَاف)، و(كَرِيم، وكِرَام)، كذلك أيضاً جاز تكسير (فِعَال) على (فِعَال)، وكما أن ألف (جِدار) في الواحد ليست ألف (جِدار) في الجمع، فكذلك كسرة الجيم فيه غير كسرتة فيه، وفتحة الدال فيه غير فتحته فيه، كما أن كسرة الشين في (شِرَاف) غير فتحتها في (شَرِيف)، وكما أن فتحة الدال من (جِدار) غير كسرة للراء من (شَرِيف). فهذا الخلاف لفظاً هو الذي سوَّغ اعتقاد المتفقين لفظاً مختلفين تقديراً ومعنى. وهذا غور من العربية بطين، وله نظائر كثيرة، وفيه صنعة لطيفة، وقد أقرنا له باباً في كتابنا (الخصائص) فيما اتفق لفظه واختلف معناه من الحروف والحركات والمسكون، ومثله سواء قول الله تعالى: **وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً⁽³⁾**، يكون (إمام) جمع (إمام)، على ما شرحناه في (جِدار)، وذهب أبو الحسن إلى أنه جمع (أم)، كـ(قائم وقيام)⁽⁴⁾.

والرأي الأول هو الأقرب إلى الصواب، وعليه علماء العربية كالنجاش، فقد ذهب إلى أن (جِدار) واحد يؤدي عن جمع إلا أن الجمع أشبه ينسق الآية؛ لأن قبله

1. سورة غافر، آية: 67.

2. تأثر بهذا الوجه ابن منظور في لسان العرب (15: 30).

3. سورة الفرقان، آية: 74.

4. ابن جني: المحتسب 2: 316-317.

(إلا في قرى)، ولم يقل (إلا في قرية)⁽¹⁾. فسياق الآية هو الذي أضفى معنى الجمع على صيغة (جدار)، وليست الصيغة هي التي تكل على هذا المعنى كما يرى ابن جنى، كما أن قراءة الجمهور (جُدُر) تنقل شيئاً من هذا المعنى إلى ذهن علماء العربية في توجيه قراءة (جدار)، فيعالجون مثل هذه القراءات الشاذة، وأعينهم تلتفت إلى القراءات المشهورة لا يكادون يخرجون عن سيطرتها.

ومن أمثلة (فَعَال) في الشواذ كلمة (رِيَاثاً) بالفتح، في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وجماعة، وعاصم لقوله تعالى: "رِيثاً وَكِبَاسٌ لِلنَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ"⁽²⁾، قال ابن جنى: يُحتمل (رِيَاث) شينين: أحدهما: أن يكون جمع (رِيث)، فيكون كـ (شِعْب، وشِعَاب)، و (لَهَب، ولِهَاب)، و (لِصَب، ولِصَاب)، و (شِقْب، وشِقَاب). والآخر: أن يكون لغتين: (فِعْل) و (فِعَال). هكذا قال أبو الحسن، قال: وقال للكلبيون: (للريث) ما كان من لباس، أو حشو من فراش أو دثار، و (الريث): المتاع والأموال، وقد يكون (الريث) في الثياب دون المال. ويقال: هو حَمَنَ الرِيث، أي: الثياب. و (الريث): القشر، وهما كما ترى متداخلان⁽³⁾. ويقول للفراء: إن شئت جعلت (رِيَاث) جمعاً واحده للريث، وإن شئت جعلته مصدراً في معنى الريث.⁽⁴⁾ بينما يرى للنحاس أن (رِيَاثاً) جمع (رِيث)، وهو ما كان من المال واللباس.⁽⁵⁾ وذهب للزمخشري إلى أن (رِيَاث) جمع (رِيث) لما أبو حيان فيرى لهما مصدران بمعنى واحد نحو قولهم: (رأشه الله يريشه ريشاً، وريثاً).⁽⁶⁾

1. للنحاس: إعراب القرآن 4: 399، 400.

2. سورة الأعراف، آية: 26. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 375 ؛ النحاس: إعراب القرآن 2:

120 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 43 ؛ ابن جنى: المحتسب 1: 246 ؛

أبو حيان: البحر المحيط 4: 283.

3. ابن جنى: المحتسب 1: 246.

4. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 375.

5. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 120.

6. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 283.

وعلى هذا يتفاوت استخدام كلمة (بريأش) في القبائل العربية، فمن هذه القبائل من تجعلها جمعاً لـ (ريش)، ومن هذه القبائل من تجعلها مفرداً تستخدم جنباً إلى جنب مع كلمة (ريش)، أي أن كلمة (بريأش) اختصت بيئة لغوية - كقبيلة كلاب - تغاير البيئة اللغوية التي تستخدم (ريش).

ومن أمثله كذلك في الشواذ كلمة (برآء) في قراءة عيسى بن عمر النقي، لقوله تعالى: "لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءٌ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبَتُونَ مِنْ ثُونِ اللَّهِ"⁽¹⁾، حيث يقول ابن جني: "هذا جمع (بريء)، وفي تكسيره أربعة أوجه: (بريء، وبرآء) كـ (ظريف، وظريف)، و (بريء، وأبرياء) كـ (صديق، وأصدقاء)، و (بريء، وبرآء) كـ (شريف، وشرفاء)، و (بريء، وبرآء) - على فعال - كـ (تؤام)، و (رُبَاب): جمع شاء رُبِي: حديثة العهد بالنتاج. وعليه بيت الحارث: (فإننا من حريم لبرآء)

وقال للفراء: أراد (برآء)، فحذف الهمزة التي هي لام تخفيفاً، فأخذ هذا الموضع من أبي الحسن قوله: إن (أشياء) أصلها: (أشيياء)، ومذهبه هذا يوجب ترك صرف (برآء)؛ لأنها عنده همزة التانيث⁽²⁾. ولعل السبب في تعدد أبنية الجمع لكلمة (بريء) هو اختلاف اللهجات، كما أن لغة الشعراء لها دور في توليد هذه الأبنية المتعددة كما هو الشأن في بيت الحارث.

ويقول الفراء: "ومن العرب يقول: إِنَّا بَرَاءَةٌ مِنْكُمْ، فيجري، ولو قرئت كذلك كان وجهاً"⁽³⁾. ولعل الفراء بقوله هذا لم يطلع على قراءة عيسى بن عمر النقي.

1. سورة الممتحنة، آية: 4. لنظر: الفراء: معاني القرآن 3: 150؛ النحاس: إعراب القرآن 4:

412؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 155؛ ابن جني: المحتسب 2: 319؛

الزمخشري: الكشاف 4: 513؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 252.

2. ابن جني: المحتسب 2: 319.

3. الفراء: معاني القرآن 3: 150.

ويذهب النحاس إلى أن لبا عمرو وعيسى أجازا " (لنا براءة منكم)، وهي لغة معروفة فصيحة، كما تقول: (كريم، وكريم) (1).

5.2.4 فُعْلٌ، فُعَالٌ:

يُطْرَدُ بِنَاءِ (فُعْلٍ)، و(فُعَالٍ) جمعاً لوصف على (فَاعِلٍ)، و(فَاعِلَةٌ) نحو: (ضُرْبٍ) في (ضارب، وضاربة)، و(صَائِمٍ، وصوَامٍ)، وندرا في المنقوص استغناء بفعله، وندرا فيما عدا ما ذكر كـ(أَعْرَلٍ، وعَزَلٍ، وعَزَالٍ)، و(سَخَلٍ، وسُخَلٍ، وسُخَالٍ)، و(نُفَسَاءٍ، ونَفَسٍ، ونَفَاسٍ). (2)

ومن أمتنتهما في الشواذ كلمة (عَبْدٍ)، و(عَبَادٍ) في قراءة أبي ولقد الأعرابي، لقوله تعالى: "وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ" (3)، قال ابن جنى: "أما (عَبْدٌ) الطَّاغُوتِ فجمع (عابدٍ)، ومثله (عَبَادٍ)، كـ(ضارب، وضرب، وضرائب)" (4). وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط. (5)

ومن أمثلة هذا البناء أيضاً كلمة (رَجَالًا) جمع: (رَاجِلٍ)، في قراءة ابن عباس وأبي مجلز ومجاهد وعكرمة والحسن وأبي عبد الله جعفر بن محمد، لقوله تعالى: "يَأْتُونَكَ رِجَالًا" (6)، قال ابن جنى: "أما (رَجَالًا)، فجمع: (رَاجِلٍ)، كـ(كاتب، وكتاب)، و(عالم، وعالم)، و(عامل، وعَمَالٍ)" (7).

1. النحاس: إعراب القرآن 4: 412.

2. للسيوطي: همع للهوامع 3: 318.

3. سورة المائدة، آية: 60. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 33، 34 ؛ ابن جنى: المحتسب 1: 215 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 530.

4. ابن جنى: المحتسب 1: 215.

5. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 3: 530.

6. سورة الحج، آية: 27. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 95 ؛ ابن جنى:

المحتسب 2: 79 ؛ الزمخشري: للكشاف 3: 153 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 338.

7. ابن جنى: المحتسب 2: 79.

وقد جاء على (فُعَال) في التثنية كلمة (سَمَاراً) على أنها جمع (سَامِر) ، وذلك في قراءة أبي رجاء، لقوله تعالى: مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ⁽¹⁾، حيث قال ابن جني: " فهذا كـ (كاتب، وكتّاب)، و (شارب وشُرَاب)⁽²⁾ .

6.2.4 فُعَال:

ويكون جمعاً لـ (فَاعِلٍ)، نحو كلمة: (سَقَاة) في قراءة ابن الزبير ولبي وجزة السعدي ومحمد بن علي وأبي جعفر للقارئ لقوله تعالى: "أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"⁽³⁾، وقرأ الضحاك (سَقَايَةَ) قال ابن جني: "لَمَّا (سَقَاة)، فجمع: (سِقَاق)، كـ (قَاضٍ، وَقَضَاة)، و (غَازٍ، وَغَزَاة). ولَمَّا (سَقَايَةَ) ففيه النظر، ووجهه أن يكون جمع (سِقَاق)، إلا أنه جاء على (فُعَال) كـ (عَرَقٍ، وَغَرَاقٍ)، و (رَخِيلٍ، وَرُخَالٍ)، و (تَوَمٍّ، وَتَوَامٍ)، و (ظَنَرٍ، وَظُنَّارٍ)، و (إِنْسَانٍ، وَأَنَاسٍ)، و (ثَبِيٍّ، وَثَنَاءٍ)، و (بَرِيٍّ، وَبِرَاءَةٍ). فكان قياسه إذ جاء به على (فُعَال) أن يكون: (سَقَاءٍ)، إلا أنه أنه كما يؤنث من الجمع لشيء غيره، نحو (حِجَارَةٍ)، و (عِبَارَةٍ)، و (قَصِيرٍ، وَقِصَارَةٍ). جَاءَتْ فِي شَعْرِ الْأَعْيُنِ (وَعَيُورَةٍ) و (خَيْوِطَةٍ)، وقد جاء هذا للتأنيث أيضاً في (فُعَال) هذا. ذهب أبو علي في قولهم: (نَقَاوَةٌ) المتاع إلى أنه جمع (نَقْوَةٌ)، فعلى هذا جاء (سَقَايَةَ الْحَاجِّ)، فهو كتأنيث (ظُلُورٍ) و (تَوَامٍ) ونحو ذلك. وكان الذي أتى مَنْ قَرَأَ (سَقَاةً)، و (سَقَايَةَ)، و عدل إليه عن قراءة الجماعة: (سَقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) — هربه من أن يقابل الحدث بالجواهر، وذلك أن للسَقَايَةَ، و العِمَارَةَ مصدران، و (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) جَوْهَرٌ، فلا بد إذا من حذف المضاف، أي:

1. سورة المؤمنون، آية: 67. انظر: ابن خالويه: ص: 98 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 97 ؛

الزمخشري: الكشاف 3: 196 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 12: 91.

2. ابن جني: المحتسب 2: 97.

3. سورة التوبة، آية: 19. انظر: للنحاس: إعراب القرآن 2: 207 ؛ ابن خالويه: مختصر في

شواذ القرآن ص: 42 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 286 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن

18: 59 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 22.

أجعلتم هذين الفعلين كفعل من آمن بالله؟ فلما رأى أنه لا بد من حذف المضاف قرأ: (سُقَاة)، و(عَمْرَة) و(سُقَايَة) على ما مضى. ولست أرفع مع هذا أن يكون (سُقَايَة الحاج) جمع (ساق) و(عِمارة للمسجد الحرام) جمع: (عامر)، فيكون كـ(قائم، وقِيام)، و(صَاحِب، وصِيحَاب)، و(رَاع، ورِعَاء)، إلا أنه لُت (فعلاً) على ما مضى، فصار كـ(حِجَارَة) و(عِيَارَة)، وأن يكونا مصدرَي (سُقَيْت)، و(عمرت) لُقيس؛ لأن تلك في اللغة ألقى. وبنى (سُقَايَة)، وهو جمع (ساق) على التأنيت لا على أنه أنت (سِقَاء)؛ لأنه لو أراد ذلك لقال: (سِقَاءَة)، فهمر، كـ(عِظَاءَة) إذا بُنيت على (العِظَاء)، ويكون كل واحد منهما قائماً برأسه⁽¹⁾. وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط متأثراً بابن جني حتى في طرح الأمثلة⁽²⁾.

فيرى ابن جني أن (سُقَاة) جمع (ساق) بينما (سُقَايَة) تتراوح ما بين المصدرية والجمع، وكونها مصدرأً ألقى وأكثر شيوعاً في اللغة. وقد نصَّ للنحاس على أن (سُقَاة) جمع (ساق)، والأصل فيه (سُقَيْة) على (فَعْلَة) كذا للجمع المعتل من هذا نحو: (قَاض، وقُضَاة)، و(نَاس، ونُمَاءَة)، فإن لم يكن معتلاً جُمع على (فَعْلَة)⁽³⁾. وقرأ عكرمة وابن أبي إسحاق وأبو مجلز والحسن البصري والزهري (رُجَالاً) بضم للراء، وتخفيف للجيم منونة، في قوله تعالى: "يَأْتُوكَ رِجَالاً"⁽⁴⁾، يقول ابن جني: وَأَمَّا (رُجَالاً)، فغريب، وهو مما ذكرناه مما جاء من الجمع على (فَعَال): كـ(ظُولَار)، و(عُرَاق)، و(رُخَال)، و(لُنْأَة)، و(لِتْوَام)، و(الرُّيَاب)، إلا أنه

1. ابن جني: المحتسب 1: 286.

2. لنظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 22.

3. النحاس: إعراب القرآن 2: 207.

4. مسورة الحج، آية: 27. لنظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 95؛ ابن جني:

المحتسب 2: 73، 2: 79.

أنت بالالف كما أنت باللهاء في قولهم: (النقاوة). قال أبو علي: وهو جمع (نقوة)،
وأنت كما أنت (فعل) في نحو: (حجارة)، و(نكارة)، و(عبارة)⁽¹⁾.

7.2.4 فعلان، وفعلان:

يُطرد (فعلان) جمعاً لاسم على (فعل)، أو (فعل)، لو (فعل) مطلقاً صحيحاً
كان أو معتل العين، أو اللام نحو: (صرد، وصردان)، و(خرّب، وخربان)، و(تاج،
وتيجان)، و(فتى، وفتيان)، وشد في (فعل) الوصف كـ(شجاع، وشجعان)، و(قنو،
وقنوان). أمّا (فعلان) فيطرد جمعاً لاسم على (فعل)، أو (فعل) صحيح العين
كـ(رغيف، ورغفان)، و(نكر، ونكران)، أو على (فعل) كـ(ظهر، وظهران)، أو
على (فعل) كـ(نئب، ونؤبان)⁽²⁾.

ومن أمثلتهما في الشواذ (صنوان) في قراءة الجمهور، و(صنوان) في قراءة
أبي عبد الرحمن السلمي (صنوان) لقوله تعالى: "صنوانٌ وغَيْرُ صنوانٍ يسقى
بماء"⁽³⁾. حيث يقول ابن جني: "أمّا للواحد فـ(صنو) بكسر الصاد، وأمّا الجمع
فـ(صنوان) بكسرها، و(صنوان) بضمها. و(الصنو): النخلة لها رأسان، وأصلها
واحد. ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: العباس عمي وصنو أبي، فكأنه قال:
هما فرعان من أصل واحد. و(الصنوان) بالضم لتميم وقيس، وبالكسر لأهل
الحجاز. وأمّا (صنو، وصنوان) (بالضم والكسر)، فإن نظيره: (نئب، ونؤبان)،
و(قنو، وقنوان). وقد يكون مثله (شيع، وشيحان). وجاز تكسير (فعل) على
(فعلان)، كما جاز تكسير (فعل) عليه، نحو: (خرّب، وخربان)، و(شبت، وشبتان)،
و(برق وبرقان)، وذلك أن (فعلًا) و(فعلًا) قد تعاقبا على المعنى للواحد، فصارا في

1. ابن جني: المحتسب 2: 73.

2. ابن جني: اللمع ص: 98؛ السيوطي: مع الهوامع 3: 321.

3. سورة الرعد، آية: 4. انظر: الفحاس: إعراب القرآن 2: 350؛ ابن خالويه: مختصر في

شواذ القرآن ص: 66؛ ابن جني: المحتسب 1: 351.

ذلك أخوين، نحو: (بذل، وبذل)، و(شبه، وشبه)، و(مثل، ومثل)، فكما كتمروا (فَعَلًا) على (فَعَلان) فيما نكرنا، فكذلك أيضاً كتمروا (فَعَلًا) عليه في (صنوا، وصنوا). ونظير (صنوا، وصنوا) في اتفاق اللفظين واختلاف التقديرين مما جاء على (فعل) و(فعلان) قولهم: (قنوا، وقنوا)، و(جمل، وجملان)⁽¹⁾، و(رئد، ورئدان)⁽²⁾، و(خشف، وخشفان)⁽³⁾، و(سبد، وسبدان). هذا هو للظاهر، ومثله (كير للحداد، وكيران)، و(شيع، وشيعان)⁽⁴⁾، و(خيط، وخيطان من النعام)⁽⁵⁾، و(خرص للرمح وخرصان)⁽⁶⁾، و(شقد، وشقدان)⁽⁷⁾، و(نسوة، ونسوان)⁽⁸⁾.

ويظهر من قول ابن جني أن القبائل للمتحضرة تميل دائماً إلى الكسر وعلى هذا نطق الحجازيين لـ(فعلان)، أما القبائل البدوية فتميل إلى الضم، وعلى هذا نطق تميم وقيس لـ(فعلان).

8.2.4 فُعلاء:

يطرد (فُعلاء) جمعاً لـ(فَعِل) وصف ذكر عاقل بمعنى: (فاعل)، أو (مُفَعِل)، أو (مُفَاعِل) كـ(كريم، وكُرْماء)، و(سميع، وسَمْعاء)، وما دل على سجية حمْد أو نَم من (فَعَال)، أو (فاعل) كـ(شجاع، وشُجَاعاء)، و(صالح، وصَلْحاء)⁽⁹⁾.

1. الحصل: ولد الضب عين يخرج من بيضته.

2. الرئد: ما لان من الأخصان.

3. الخشف مثله: ولد للظبي أول ما يولد وأول مشيه.

4. الشيع: من معانيه برد يماني.

5. الخيط: جماعة النعم .

6. خرص الرمح: منانه.

7. الشقد: مفرد شقده، وهي حشيشة كثيرة الاهالة واللبن.

8. ابن جني: للمحتسب 1: 351-353.

9. انظر: السيوطي: مع الهوامع 3: 320.

من أمثلة هذا البناء في جموع التكسير كلمة (شُهَدَاء) في قراءة أبي المهلب محارب بن بشار، لقوله تعالى: **شَهِدَ اللَّهُ لَعْنَةَ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِنِسْوَةٍ لِيَخَبَّرَنِي إِنَّهُ لَمِنَ الْكٰفِرِينَ** (شاهد)، كعالم وعلماء عو الأول أجود⁽²⁾.

9.2.4 فَوَاعِل:

يَطْرُدُ (فَوَاعِل) جمعاً لـ (فَاعِل) غير وصف نكر عاقل ثانيه ألف زائدة نحو: (حَاجِر، وَحَوَاجِر)، و(خَاسِم، وَخَوَاسِم)، لو ثانيه ولو غير ملحقة بخماسي، كـ (جَوَاهِر، وَجَوَاهِر)، ويفصل عينه من لامه ياء تزداد في الجمع إن فُصِّلَ أفراداً كـ (سَايَاط، وَسَوَايِيط)، و(جَاسُوس، وَجَوَاسِيس)، وشذ في صفة المنكر نحو: (فَارِس، وَفَوَارِس).⁽³⁾

ومن أمثلة هذا للجمع في الشواذ (صوالح، وقوانت، وحولفظ) في قراءة طلحة بن مصرف لقوله تعالى: **قَالِصَالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ**⁽⁴⁾. ويذهب ابن جني إلى أن "التكسير هنا أشبه لفظاً بالمعنى، وذلك أنه إنما يراد هنا معنى الكثرة، لا (صالحات) من الثلاث إلى العشرة، ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة من لفظ القلة بمعنى الكثرة، والألف ولتاء موضوعتان للقلة، فهما على حد التثنية بمنزلة (الزبدون) من الواحد إذا كان على حد (الزبدان). هذا موجب اللغة على أوضاعها، غير أنه قد جاء لفظ الصحة والمعنى الكثرة، كقوله تعالى: (**إِنَّ**

1. سورة آل عمران، آية: 18. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 18 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 155 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 373 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 420.

2. ابن جني : المحتسب 1: 156.

3. انظر: السيوطي: مع الهوامع 3: 322.

4. سورة النساء، آية: 34. انظر: للفراء: معاني القرآن 1: 265 ؛ النحاس: إعراب القرآن 1: 452 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 26 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 187 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 5: 110 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 250.

المسلمين، والمسلمات) إلى قوله تعالى: «والذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ»⁽¹⁾، والغرض في جميعه الكثرة، لا ما هو لما بين للثلاثة إلى العشرة⁽²⁾. ويذهب الفراء في توجيه قراءة (فألصوالمح قولنت) إلى أن (فواعل)، و(فاعلات) تصلح في جمع (فاعلة).⁽³⁾ ويذهب للنحاس في توجيه هذه القراءة إلى أن هذا جمع مكسر مخصوص به المؤنث.⁽⁴⁾ وينقل أبو حيان قول ابن جني في توجيه هذه الآية بأن «التكسير أشبه بالمعنى، إذ هو يعطي للكثرة، وهي المقصودة هنا».⁽⁵⁾

10.2.4 فَعَالِي:

يَطْرُدُ (فَعَالِي) جمعاً لاسم على (فَعْلَاءُ)، أو (فَعْلَى)، أو (فَعْلَى) كـ(صنخزء، وصنخاري)، و(نفرى، ونفاري)، و(عقلى، وعلاقي)، وشذ في الوصف كـ(عذراء، وعذري)، ووصف على (فَعْلَى) كـ(حَبْلَى، وحبالي)، ووصف على (فَعْلَان) كـ(عَضْبَان، وعضباني)، و(سكْرَان، وسكاري)، ووصف على (فَعْلَى) كـ(سكْرَى، وسكاري).⁽⁶⁾

ومن أمثلته في الشواذ كلمة (يَنَامَى)، في قراءة أبي عبد الله للمدني، لقوله تعالى: «فِي يَنَامَى النِّسَاءِ اللَّائِي لَا يُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ»⁽⁷⁾ ويرى ابن جني أن: «القراءة المجمع عليها: (في يَنَامَى للنساء)، بياء وتاء بعدها. ولا يجوز قلب التاء

-
1. سورة الأحزاب، آية 35.
 2. ابن جني: المحتسب 1: 187.
 3. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 265.
 4. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 452.
 5. أبو حيان: البحر المحيط 3: 250.
 6. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 322.
 7. سورة النساء، آية: 127. انظر: ابن خَلَوَيْه: مختصر في شواذ القرآن ص: 29 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 200 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 378.

هنا ياء. وللقول عليه - والله أعلم - أنه أراد (يَيْامِي)، فأبدل الهمزة ياء، فصارت (يَيْامِي)، وقلبت الهمزة ياء كما قلبت الهمزة ياء في قولهم: قطع الله (أَنْتِيه)، يريدون بده، فرد لام الفعل، وأعاد للعين إلى سكونها، فصارت (يَنْتِيه)، ثم أبدل الياء همزة فصارت (أَيْيه)، ولم أسمع هذا إلا من جهته، وإيّا ما كان فقد قلب الياء همزة، (فاليَيْامِي) على هذا القول (فَعَالِي)، تكسير (أَيْعِي) على (فَعَلِي) كـ (هَكَي).⁽¹⁾ وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط متأثراً بما قاله ابن جني.⁽²⁾

ولعل أصل البناء هو (يَيْامِي)، وليس (يَيْامِي) كما يرى ابن جني، ولميل للناطقين باللغة إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، عمدت اللغة إلى (قانون المخالفة) لما في نطق الصوتين المتماثلين في الكلمة الواحدة من مجهود عضلي، فأبدلت للياء الأولى همزة.

1. انظر: ابن جني: المحتجب 1: 200-201.

2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 3: 378.

الفصل الخامس

أبنية الفعل

الفصل الخامس

أبنية الفعل

الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يقطع، فأما بناء ما مضى، فـ(ذَهَبَ)، و(سَمِعَ)، و(مَكْتُ)، و(خَمِدَ)، وأما بناء ما لم يقع، فإنه قولك أمراً: (اذهبْ)، و(اقتلْ)، و(اضربْ)، ومخبراً: (يقتلْ)، و(يذهبْ)، و(يضربْ)، و(يقتلْ)، و(يضربْ)، وكذلك بناء ما لم يقطع، وهو كائن إذا أخبرت⁽¹⁾.

وينقسم الفعل من حيث البناء إلى: مجرد، ومزید، فالفعل المجرد ما كانت حروفه أصلية، وهو على أصلين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه⁽²⁾.

ويعمل سيبويه عدم مجيء للفعل على خمسة أحرف بقوله: 'وليس لبنات الخمسة فعل، كما أنها لا تكسر للجمع؛ لأنها بلغت أكثر للغاية مما ليس فيه زيادة، فاستقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها، لأنها إذا كانت فعلاً فلا بد من لزوم الزيادات، فاستقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم، إذ كان عدده أكثر عدد ما لا زيادة فيه، ودعاهم ذلك إلى أن لم يكثر في كلامهم مزيداً ولا غير مزيد، كثرة ما قبله؛ لأنه أقصى العدد'⁽³⁾.

ولعل للغة العربية في تاريخها للطويل قد اشتملت على أفعال خماسية لا زيادة فيها أو أكثر من ذلك، إذ إن اللغات - بشكل عام - في طفولتها المبكرة وقيل أن تصل إلى طورها المثالي قد تضمنت كلمات طويلة كثيرة للحروف كذلك الأوزان التي يشير إليها الصرفيون في كتبهم والتي لا نكاد نرى لها أثراً في القرآن

1. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 12.

2. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 301، المبرد: المقضب 1: 94، ابن جني: المنصف ص: 45.

3. سيبويه: الكتاب 4: 301.

الكريم، أو الشعر العباسي مثل: (القعنسس)، و(احرنجم)، و(اطلخم)، و(اجرثم).... إلخ، فقد اندثر هذا النوع من الكلمات الطويلة، وشاع في اللغة العربية تلك الكلمات الثلاثية الحروف أو الرباعية الحروف، وتكونت منها معظم كلمات اللغة العربية، والسبب في ذلك هو ميل اللغات نحو التقصير من بنية للكلمات، وعلى هذه الفرضية تسقط نظرية الثائية التي ترى أن الأصل السامي القديم كان ثنائياً.⁽¹⁾

1.5 الفعل الثلاثي المجرد:

يتحدث الصرفيون للعرب عن أبواب للفعل الثلاثي، فيفترضون إمكان شكل عين كل من الفعل الماضي والمضارع بإحدى الحركات الثلاث للفتحة أو الضمة أو الكسرة، ثم ينساقون مع القسمة العقلية، فيفترضون لأبواب الثلاثي تسعة وجوه، يرفضون منها ثلاثة؛ لأنها لم ترد عن العرب كما يقولون، وتلك الأبواب التي يرفضونها هي: (فَعَلٌ يَفْعَلُ)، و(فَعَلَ يَفْعِلُ)، و(فَعِلَ يَفْعَلُ)، فإذا روى لهم بعض الرواة أفعالاً مثل: (نَعِمٌ يَنْعُمُ)، و(فَضِلٌ يَفْضُلُ)، أخذوا يتلمسون لها الأسباب والمعانير.

وربما كان ابن جنى في كتابه للخصائص أشهر من عني بمثل هذه الأفعال؛ إذ عقد لها في كتابه فصلاً سماه (تداخل اللغات)، أو (تركيب اللغات)، فزعم أن قبيلة كانت تقول: (نَعِمٌ يَنْعُمُ)، وأخرى تقول: (نَعَمٌ يَنْعُمُ)، ثم تداخلت اللهجتان، فتكون ذلك الوزن الغريب على العربية، وهو: (نَعِمٌ يَنْعُمُ)، على أن ابن جنى لم يحدثنا عن كيفية تداخل اللهجات، ولا عن الدواعي التي قد تدفع لمثل هذا التداخل، ولم يُشر ابن جنى إلى السر في لقتصار مثل هذا التداخل على فعلين أو ثلاثة من كل أفعال اللغة العربية، فافتراض أن لهجة من اللهجات تستعير طريقة النطق بالماضي فقط دون

1. انظر: أنيس، إبراهيم، 1992م، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، ص: 32

مضارعه، أو المضارع فقط دون ماضيه أمر بعود الاحتمال، وذلك لأن الأوزان لا تستعار، وإنما الذي يستعار هو الكلمات.

ولعل ابن جني أراد بتداخل اللغات أنه قد يصادف أن نجد في لهجة من اللهجات فعلاً أو فطين لا يتبعان طريقة الاشتقاق في الأفعال الأخرى، وحينئذ تعلق مثل هذه الأفعال بأن الماضي أو المضارع غريب على هذه اللهجة، وأنه على هذه الصورة مستعار من لهجة أخرى تحت ظروف خاصة به.⁽¹⁾

ومن أظهر المواضع التي توضح اختلاف البنية في اللهجات — ويستتبع ذلك اختلاف في القراءات القرآنية — هو اشتقاق مضارع الفعل الثلاثي من الماضي، وقد جاءت كتب النحاة بعلاج مضطرب لما سموه بأبواب مطردة، وكل ما يمكن عمله بصنددها هو استنباط قواعد غالبية شواذها كثيرة جداً، ويجب أن يُنظر إلى أبواب الثلاثي كما رواها النحاة على أنها تنتمي إلى أكثر من لهجة واحدة، والذي رووه ما هو إلا مزيج من لهجات عدة، لأن أساس الفهم في أية لهجة من اللهجات هو الخضوع لقاعدة مطردة نادرة المشوذة.⁽²⁾

والفعل المجرد هو ما كانت أحرفه أصلية لا يسقط أحدها في تصريف الفعل إلا لعلة تصريفية⁽³⁾، وهو على أصليين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه⁽⁴⁾، وهذه الأفعال تكون على ضربين: فعل مبني للفاعل، وفعل مبني للمفعول، فالمبني للفاعل على ثلاثة أضرب: (فَعَلْ)، (فَعِلْ)، (فَعَلْ):

1. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 375 — 386 + أنيس: من أسرار اللغة ص: 39، 40.
2. انظر: أنيس: في اللهجات العربية ص: 146 — 150.
3. الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص: 378 + عبد الحميد: دروس في التصريف ص: 56.
4. ابن جني: المنصف ص: 45.

1. (فَعَلَ) ويكون متعدياً وغير متعد، فالمتعدي نحو: (ضَرَبَ)، و(قَتَلَ)، وغير المتعدي نحو: (جَلَسَ)، و(نَهَضَ).
2. (فَعِلَ) ويكون متعدياً وغير متعد، فالمتعدي نحو: (شَرِبَ)، و(رَكِبَ)، وغير المتعدي نحو: (سَلِمَ) و(قَمِيَ).
3. (فَعَلَ) ولا يكون أبداً إلا غير متعد، لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قصداً لغيره نحو: (شَرَفَ)، و(ضَرَفَ).⁽¹⁾

وقد أشار ابن جنى إلى سكون العين في بعض الأفعال، حيث قال: فأما قولهم: (قَالَ)، و(خَافَ)، و(طَالَ)، وسكون عين الفعل فيها، وإجماعهم على ذلك، فإن أصل العين منه الحركة، فأصل (قَالَ): (قَوَّلَ)، وأصل (خَافَ): (خَوَّفَ)، وأصل (طَالَ): (طَوَّلَ)، ثم انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وليس أصل للعين السكون، ولو كان الأمر كذلك لصحت الواو ولم تنقلب⁽²⁾.

ويقول كذلك: "إن جميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين للفعل فيها إلا متحركة، وإن سكنت فلعلة دخلتها، وأصلها للحركة"⁽³⁾.

وحقيقة الأمر أن عين الأفعال المعتلة ليست ساكنة — إذا صح أن الصائت للطويل ألف للمد وواو المد تُعدُّ عيناً لهذه الأفعال — والذي حدث هو إطالة الصائت القصير بعد فاء الفعل عندما حذفت عين الفعل للمعتل، وقول ابن جنى: إن (قال)

1. ابن جنى: المنصف ص: 49.

2. ابن جنى: المنصف ص: 51-52. تنازع علماء الصرف في توجيه إعلال الفعل الأجوف، فضرب هذا التنازع مثلاً، حتى قال أبو العلاء المعري (اللزوميات 1: 54):

أعلتُ جِلَّةً (قال) وهي قنينة أعسا الأظنة كلهم يراوها

3. ابن جنى: المنصف، ص: 52.

أصله: (قَوْل) فرض ينقصه الأداء الاستعمالي،⁽¹⁾ وإن كان في قوله هذا يتوافق مع أحدث المناهج اللغوية الحديثة التي ترى أن هناك بنية عميقة وأخرى سطحية، والاهتمام بالجانب الداخلي للغة لا بد أن يعتمد على عدد من الافتراضات الأساسية التي تكون البنية العميقة للغة.⁽²⁾

وما يُصطلح عليه بـ(البنية العميقة) لدى المدرسة التوليديّة بسميه تمام حسنّان بـ(الجوهر)، و(الجوهر) أحد المقولات العشر التي أشرت عن أرسطو، ويرى تمام حسنّان أن النحاة نظروا إلى اللغة نظرتهم إلى الأشياء والمحسوسات، فجعلوا للكلمة جوهرًا كما جعلوه للمادة، ورأوا أن جوهر الكلمة لا يتغير إلا بالإعلال أو الإبدال، فالأصل أو الجوهر في (قال) هو: (قَوْل)، ويمثّل هذا القول جانباً من جوانب تطبيق مقولات أرسطو في التفكير النحوي العام.⁽³⁾ ومما نكره ابن جني من أبنية الفعل الثلاثي المجرد في كتابه للمحتسب:

1.1.5 فعل:

(فعل): أكثر عدداً في الصيغ العربية؛ لأنه الفعل الحقيقي الذي يتلّ غالباً على العمل والحركة والفعل إطلاقاً؛ لذلك فهو أكثر تصرّفاً إذ تقابله ثلاث صيغ في المضارع، والمُشكّل في هذه الصيغ هو أنها سماعية لا تخضع مبدئياً لقواعد مضبوطة.⁽⁴⁾

1. ينص إبراهيم أنيس على أنه ما يُقال من أن (خلف) أصلها (خوف) بكسر العين في الماضي أمر يحتاج إلى تحقيق، ويذهب أنيس إلى أن الأصل الاشتقاقي لحروف العلة يرجع إلى تلك الأصوات السهلة: (النون، واللام، والراء، والميم) التي تسمى في علم الأصوات (Liquids).
2. الرلجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، 1986م، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 124.
3. انظر: حسنّان: مناهج البحث في اللغة ص: 18.
4. انظر: الكوش: التصريف العربي ص: 89.

وباب (فَعَلَ) للمتعدّي يجيء على: (يَفْعَلُ) مكسور العين، كـ(ضَرَبَ): (يَضْرِبُ)، و(حَبَسَ): (يَحْبِسُ). وباب (فَعَلَ) غير للمتعدّي يكون على: (يَفْعَلُ) مضموم العين، كـ(قَعَدَ): (يَقْعُدُ)، و(خَرَجَ): (يَخْرُجُ)، وقد يتداخلان، فيجيء هذا في هذا، كـ(قَتَلَ): (يَقْتُلُ)، و(جَلَسَ): (يَجْلِسُ)، إلا أن الباب ومجرى القياس على ما نُكِرَ.⁽¹⁾

ومن أمثلة مضارع (فَعَلَ) في القرآن للكريم التي ورد فيها استعمالان بالكسر تارة وبالصم تارة أخرى مضارع: (هَبَطَ)، فقد ورد في قراءة الجمهور بالكسر في قوله تعالى: "وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ"⁽²⁾. وبالصم في قراءة الأعمش (يَهْبِطُ)⁽³⁾، ويرى ابن جنى أنه قد ذهب في هذا الموضع إلى أن (هَبَطَ) (يَهْبِطُ) هنا متعد، قالوا ومعناه: لما يَهْبِطُ غيره من طاعة الله عز وجل، أي إذا رآه الإنسان خشع لطاعة خالقه، إلا أنه حذف هنا المفعول تخفيفاً، ولدلالة المكان عليه، ونسب للفعل إلى الحجر؛ لأن طاعة رثيه لخالقه إنما كانت مسببة عن النظر إليه، أي: منها ما يَهْبِطُ الناظر إليه؛ أي: يُخَضِّعُه وَيُخَشِّعُه، وقد جاء (هَبِطَتْه) متعدياً كما ترى. قال شمر⁽⁴⁾:

ما راعني إلا جناح هابطاً على البيوت، قوطه العلابطاً

وأعمله في (القوقط)، فعلى هذا نقول: هبط الشيء وهبطته، وهلك الشيء وهلكته. وقالوا في قول العجاج⁽⁵⁾:

ومهمه هالك من تعرجا هائلة أهواله من ألتجا

1. انظر: ابن جنى: المحتسب 1: 92 .

2. سورة البقرة، آية: 74.

3. انظر: ابن خلدويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 7؛ ابن جنى: المحتسب 1: 92؛ الزمخشري: الكشاف 1: 183.

4. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: (هبط) 13: 207.

5. انظر: ابن جنى: المحتسب 1: 92؛ ابن منظور: لسان العرب، مادة: (هالك) 15: 81.

قولين: أحدهما أنه كأنه قال: هالك المتعرجين، والآخر: هالك من تعرجا، أي: مهلك من تعرج، فتقول على هذا: أصبحت ذا مال مهلوك، وهلكه الله يهلكه هلكاً. وإذا كانت كذلك، وكانت (هَبَط) هنا قد تكون متعديّة، فقراءة الجماعة: (لَمَّا يَهْبِطُ) بكسر الباء أقوى قياساً من يَهْبِطُ؛ لأنّ معناه: لَمَّا يَهْبِطُ مبصره ويحطّه من خشية الله⁽¹⁾. ونرى ابن جنّي يتمحل هنا في اللجوء إلى تقدير مفعول حتى يبرهن على تعديّة (يَهْبِطُ) بالضم، وتعديّة هذا الفعل يتوافق مع ما قرره سابقاً من قوله بأنّ الفعل للمضارع مضموم العين قد يأتي متعدّد، ومكسور العين قد يأتي لازم من باب التداخل، ولكنّ قول الصرفيين للعرب بأنّ الفعل للمضارع مكسور العين يأتي متعدّد ومضموم العين يأتي لازم قد يتوافق مع منطق أرسطو ولكنّه خطأً لأن يتوافق مع منطق اللغة الخاص وأدائها الاستعمالية.

وليس هنالك داع لكل هذه التقديرات التي أتى بها ابن جنّي من أجل تقدير المفعول به ليبرهن على تعديّة (يَهْبِطُ) بالضم، فتقدير مثل هذه المحذوفات لا يصح كونها قرآناً؛ لأنّ ألفاظها غير منزلة، ولا متعبّد بها، ولا معجزة كما هو الشأن في القرآن، وألفاظ هذه المحذوفات ليست قرآناً؛ لأنها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها⁽²⁾، وفي هذا القول دعوة إلى التعامل مع ظاهر النص وشكله دون لجوء إلى تقدير وتأويل، فإنّ أهم صفة في النحو الحديث أنّه يستبعد كثيراً من الأصول الفلسفية القديمة، يستبعد التقديرات العقلية وما إليها من تأويل وتفسير، إنّ أهم ما يوصف به النحو الحديث أنّه شكلي (Formal) أو صوريّ، إنّّه ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات ثم يصنّفها على أسس معينة، ثم يصف للعلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعياً.⁽³⁾

1. ابن جنّي: المحتسب 1: 92-93.

2. فنظر: الخضري، محمد الشافعي، (ت: 1286هـ-)، 2005م، حاشية للخضري على شرح ابن عقيل، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1: 12.

3. السمران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص: 207.

وممن تأثر بلبن جني في توجيه الآية السابقة ابن منظور بقوله: "أجود القولين فيه أن يكون معناه: وإن منها لما يَهْبِطُ مَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وذلك أن الإنسان إذا فكَّر في عِظَم هذه المخلوقات تَضَاعَل وخَشَع، وهَبَطَت نفسه؛ لعظم ما شاهد، فنُسِب للفعل إلى تلك الحجارة لما كان للخشوع والسقوط مسيئاً عنها وحادثاً لأجل النظر إليها".⁽¹⁾

وورود استعمالين نحو: (يَهْبِطُ)، و(يَهْبِطُ) يحدث في اللغة، فكثيراً ما يسمح بحركتين في نفس الوقت وخاصة للضمة والكسرة، وهو ما يجعل مستعمل العربية محتاجاً يوماً إلى الاستجداد بالمعاجم للثبوت من حركة العين نظراً لانعدام شكل النصوص عادة.⁽²⁾

ومما يؤسف له في دراسة الأداءات الاستعمالية للمتعددة هو عدم نسبتها إلى قبائل معينة في كتب علماء اللغة القدماء، لكن ممّا يُستأنس به من إشارات عامة في هذا المجال قول إبراهيم أنيس: إن القبائل البدوية بوجه عام تميل إلى مقياس اللين الخلفي المسمى بالضمة؛ لأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية فحيث كسرت القبائل المتحضرة وجدنا القبائل البدوية تضم، لهذا تحل إحداهما محل الأخرى في كثير من الظواهر اللغوية غير أن الكسر نليل التحضر والرقّة في معظم البيئات اللغوية، واللغة العربية في تطورها إلى اللهجات الحديثة مالت في غالب الأحيان إلى التخلص من بعض ضمائها وإبدال الكسرة بها حين استقرت في المدن والبيئات المتحضرة.⁽³⁾

أمّا للمضعف المتعدي من (فَعَلَ)، فالقياس أن يأتي بابه على (يَفْعَلُ)، نحو: (جَرَّ يَجُرُّ). ويغلب في هذه الحالة سقوط حركة العين؛ لأنّ النبرة التي تقع على المقطع الأول من الفعل تُضَعِف عادة من مدى حركة العين، وتتفق اللهجات العربية

1. ابن منظور: لسان العرب : مادة (هبط) 15 : 13.

2. البكوش: التصريف للعربي ص: 89.

3. أنظر: أنيس: في اللهجات العربية ص 81-88.

القنينة في إسقاط هذه الحركة عند ثمائل العين واللام، وترجع ظاهرة إسقاط حركة العين في المضاعف بالإضافة إلى تأثير الليرة إلى نقل تتابع مقطعين قصيرين مئمانتين، وينتج عن إسقاط العين أن العين التي كانت بداية للمقطع الثاني، وهو منفتح قصير، تصبح نهاية مقطع منغلق، ويصبح الفعل مركباً من مقطعين فقط، الأول منغلق والثاني منفتح قصير، ولا يخفى ما في ذلك من لقتصاد في المجهود النطقي وخفة في الصيغة الحاصلة.

واعتبرت الأفعال المضغفة جميعها على وزن (فَعَل) باستثناء أفعال قليلة على وزن (فَعُل)، وذلك لغلبة ما كان أصله (فَعَل) المتعدي غلبة مطلقة، ولعدم ظهور حركة العين الأصلية حتى في الحالات التي يمكن أن تظهر فيها، فتعامل جميع الأفعال كما لو كانت على وزن (فَعَل)، فسقوط حركة العين في المضاعف يؤدي إلى إهمال نوعها، ويجعل تمييز النحاة بين (شَدَد)، و(فَرَر) تمييزاً قياسياً نظرياً لا يعتمد للواقع اللغوي الظاهر والاستعمال اللغوي للثبات، وإذا كانت حركة العين في الماضي تسقط في الأفعال المضاعفة، فإنها في المضارع لا تسقط وإنما تتبادل مكانها مع العين، فتتقدمها، وتصبح بذلك حركة الغاء، وتكون هذه العملية واضحة إذا تذكرنا دائماً أن الحركة بعد الحرف، وليست فوقه أو تحته. (1) ومما سهل هذا الخلط في الماضي أن التمييز يبقى بصفة تعويضية في المضارع، فما كان متعدياً يقابله (يَفْعَل)، وما كان لازماً يقابله (يَفْعَل) بصفة عامة. (2)

ومن أمثلة هذا البناء التي جاءت على غير قياس الصرفيين كلمة: (صِرْهُنْ) في قراءة ابن عباس لقوله تعالى: "صِرْهُنْ إِلَيْكَ" (3). وفي حديث ابن جني عن هذه

1. البكوش: التصريف العربي ص: 100 - 106.

2. للسيوطي: المزهري 2: 37 ، 94.

3. سورة البقرة، آية: 260. انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات ص: 189 + ابن جني:

المحتسب 1: 136؛ للزمخشري: للكشاف 1: 337؛ للمكبري: التبيان 1: 176؛ للقرطبي:

للجامع لأحكام القرآن 3: 196.

القراءة يقول: "أما يكسر الصاد وتثنييد الراء فغريب، وذلك أن (يفعل) في المضعف للمتعدى شاذ قليل، وإنما بابه فيه (يفعل)، كـ(صَبَّ الماء يصبُّه)، و(شَدَّ الحبل يشدُّه)، و(فَرَّ الدابة يفرُّها)، ثم إنه قد مرَّ بي مع هذا من (يفعل) في المتعدى حروفٌ صالحة، وهي: (نَمَّ الحديث ينمُّه وينمُّه)، و(عَلَّه بالماء يعلُّه ويعلُّه)، و(هرَّ الحرب يهرُّها ويهرُّها)، و(غَذَّ العرق يغذُّه ويغذُّه)".⁽¹⁾ وقد نقل للقرطبي هذا الرأي عن ابن جني.⁽²⁾

ويقع الاضطراب هنا في حديث ابن جني إذ ينص في بداية حديثه على أن هذا الاستعمال غريب، ويحكم عليه بأنه شاذ، وبعد ذلك يورد عليه أمثلة قد استعملتها العرب، واستعمال مثل هذا النمط ليس غريباً على اللغة وأداءاتها، وإنما هو غريب على منطق النحاة وأقيستهم وقواعدهم التي يفرضونها على اللغة فرضاً محاولين بذلك تحكيم قواعدهم في نصوص اللغة، وهذا مظهر من مظاهر للمعارضة فسي دراسة النحو العربي، كما أن هنالك فرقاً بين الحكم على نمط من أنماط اللغة بأنه شاذ والحكم عليه بأنه قليل الاستعمال، فالحكم الثاني حكم وصفي يتوافق مع المناهج الحديثة في دراسة اللغة، والحكم الأول معياري تتجنبه الدراسات الحديثة في دراسة اللغة قدر الإمكان.

ومن ذلك أيضاً كلمة (أهش) في قراءة إبراهيم النخعي لقوله تعالى: "آتوكاً عَليها وأهشُ بها على غممي"⁽³⁾، ويرى ابن جني أنه يحتمل أن يكون أراد (أهش) بضم الهاء، أي: لكسر بها للكلاً لها؛ فجاء به على (فعل يفعل)، وإن كان مضاعفاً ومتعدياً.⁽⁴⁾

1. ابن جني: المحتسب 1 : 136، 2 : 50-51.
2. انظر: القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 3 : 196.
3. سورة طه، آية : 18. انظر: ابن جني: المحتسب 2 : 50 ؛ الزمخشري: للكشاف 3 : 59 ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 11 : 125 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6 : 220.
4. ابن جني: للمحتسب 2 : 50.

ولعل الأمر ليس كما يرى ابن جنى أن يكون القارئ قد أراد أن يقول (أهش) فجاء بها على (فعل يفعل)، فالناطق باللغة لا يدور في ذهنه مثل هذه العمليات التي يتخيلها النحاة، ومثل هذه الأقوال التي يأتي بها ابن جنى في (باب تداخل اللغات) تقرب إلى الصناعة منها إلى الاستعمال الحقيقي لمتكلم اللغة، ولعل مثل هذه التحولات من الضم إلى الكسر في الصيغ العربية مظهر من مظاهر تأثير اللغة العربية بالبيئات المتحضرة التي عاشت فيها قبيل ظهور الإسلام وبعده.

ويرى أبو حيان أن (أهش) للمكسورة الهاء بمعنى (أهش) المضمومة الهاء⁽¹⁾، وما دامت كل لهجة من اللهجات أو مجموعة منها قد التزمت لتتقارب للمضارع من الماضي الثلاثي على هيئة خاصة لا تتخذ عنها إلا في النادر، وقد ورد استعمالان للفعل (أهش) أحدهما بضم الهاء والآخر بكسرها، وكان من الصعب أن ينسب هذان الاستعمالان إلى بيئة لغوية واحدة، فذلك يبرهن صدق ما يراه أبو حيان من أن المعنى للصيغتين واحد، وإن اختلفت صورتها، واختلفت صورة الصيغ يعود إلى تعدد اللهجات والبيئات اللغوية.

2.1.5 فعل:

صيغة (فعل) من حيث شيوعها في اللغة العربية متوسطة بين (فعل) و(فعل)، ووزن (فعل) خاص بالحالات التي يكون عليها الحدث المشتمل عليه الفعل، وبعض صيغ (فعل) لازمة مثل: (فرح)، و(حزن)، و(بئس)، والبعض الآخر متعدية نحو: (شرب)، و(علم)، و(ركب)، والفاعل بالنسبة لهذه الطائفة من الأفعال يقوم بالفعل وينتقل الفعل، فتعود عليه نتائجه أو يقوم به لنفسه ولفائنته.⁽²⁾

1. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 6: 220.

2. انظر: البكوش: التصريف العربي ص: 87.

وتشير كتب النحو إلى وجود اختلافات لهجية في نطق هذه للصيغة: منها حذف كسرة العين عند بكر وتميم، ومنها كسر الفاء عند هنيل، وقد يصحب كسر الفاء حذف حركة العين، وهو ما قد يفسر بقاء صيغ شاذة مثل: (نعم)، و(بئس).⁽¹⁾ ومن أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة (يَظْلِلُنْ) بكسر اللام، في قراءة قتادة لقوله تعالى: "فَيَظْلِلُنْ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ"⁽²⁾. ويذهب ابن جني إلى أن "هذه القراءة على (ظَلَلْتُ أَظِلُّ)، كـ(فَرَرْتُ أَرِ)، والمعشهور فيها (فَعَلْتُ أَفْعَلُ): (ظَلَلْتُ أَظِلُّ). أما (ظَلَلْتُ أَظِلُّ) فلم يمرر بنا، لكن قد مرّ نحو: (ضَلَلْتُ أَضِلُّ)، و(ضَلَلْتُ أَضِلُّ)، و(ضَلَلْتُ أَضِلُّ). ولم يقرأ قتادة إلا بما رواه، وأقل ما في ذلك أن يكون سمعه لغة"⁽³⁾.

ولعلّ ورود هذه القراءة (يَظْلِلُنْ) بكسر اللام يُعدُّ من الأمثلة القليلة التي وردت في اللغة العربية، إذ إنَّ (فَعِلْ) يقابله دائماً (يَفْعَلْ)، وهذا يتوافق مع ما يراه ابن جني بأنَّ المشهور فيها (فَعَلْتُ أَفْعَلُ): (ظَلَلْتُ أَظِلُّ). وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان بقوله: "والقياس الفتح؛ لأن الماضي بكسر العين، فالكسر في المضارع شاذ"⁽⁴⁾.

وقد جرت اللغة العربية في اشتقاقها العام إلى المخالفة بين صيغة الماضي وبين صيغة المضارع؛ لذلك عدَّ توحُّد حركة عين الفعل في الماضي والمضارع لكلمة (ظَلَلْتُ وَيَظْلِلُ) شذوذاً، وهذا ما يُعرف في الدراسات الصوتية للحديث بقانون المغايرة،⁽⁵⁾ وقد كان ابن جني موفقاً كل التوفيق حين عرض في (باب تركيب

1. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 440؛ البكوش: التصريف العربي ص: 87.

2. سورة الشورى، آية: 33. ابن جني: المحتسب 2: 252؛ الزمخشري: الكشاف 4: 231؛

القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 16: 23؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 497.

3. ابن جني: المحتسب 2: 252.

4. أبو حيان: البحر المحيط 7: 497.

5. انظر: أنيس: في اللهجات العربية ص: 144.

للغات) إلى هذا القائلون الذي اعترف به المحدثون، وأشاروا إلى أهميته في الاشتقاق، فقد قال ما نصه: "تدلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع، إذ للغرض في صيغ المثل إنما هو لإقادة الأزمنة، فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان".⁽¹⁾

ومما ورد من أمثلة بناء (فعل) في الشواذ كلمة (حريم) في قراءة ابن عباس وسعيد بن المسيب وعكرمة وقتادة لقوله تعالى: "وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ"⁽²⁾، ويرى الزجاج أن ظاهر هذه الآية بقراءتها للمتعددة يحتاج إلى أن يبين ولا يُطم أن أحداً من أهل اللغة والتفسير بيّنه⁽³⁾، وبعد ذلك يذهب إلى أن "المعنى حرام على قرية أهلكناها أن نقبل منهم عملاً؛ لأنهم لا يرجعون، أي: لا يتوبون، و(حريم)، و(حريم) في معنى: حرام، إلا أن (حراماً) اسم، و (حريم)، و(حريم) فعل".⁽⁴⁾

ويقول ابن جني: "أما (حريم)، فالماضي من (حريم)، ك(قلق) من (قلق)، و(بطير) من (بطير)، قالوا: (حريم زيد)، و(هو حريم، و(حريم): إذا قمر ماله، و(أحرمته: قمرته)"⁽⁵⁾ وإلى مثل هذا المعنى ذهب زهير بن أبي سلمى في قوله⁽⁶⁾:

1. ابن جني: الخصائص 1: 376.

2. سورة الأنبياء، آية 95. انظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 3: 404 ؛ للنحاس: إعراب القرآن 3: 79 ؛ ابن خلوويه: مختصر شواذ القرآن ص: 93 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 65 ؛ الزمخشري: الكشاف 3: 135 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 11: 225. أبو حيان: البحر المحيط 6: 313.

3. انظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 3: 404.

4. للزجاج: معاني القرآن وإعرابه 3: 405.

5. ابن جني: المحتسب 2: 65.

6. انظر: أبو سلمى: زهير: ديوانه، دار صادر، بيروت، ص: 91 ؛ سيبويه: الكتاب 3: 66 ؛

ابن جني: المحتسب 2: 65 ؛ ابن منظور: لسان العرب مادة: (حريم)، 4: 99.

وإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَمْنُونٍ يَقُولُ: لَا غَائِبَ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

ومن أمثلة هذا البناء في الشواذ أيضاً كلمة: (صَلَّلْنَا) بالصاد مكسورة اللام، في قراءة علي وابن عباس رضي الله عنهما وأبان بن سعيد بن العاص والحسن لقوله تعالى: "وَقَالُوا إِذَا ضَلَّلْنَا فِي الْأَرْضِ أَيْنَا لَقِي خَلْقٍ جَدِيدٍ"⁽¹⁾، وفي حديث الفراء عن هذه القراءة يقول: "لمت أعرفها، إلا أن تكون لغة لم نسمعها، ولو كانت (صَلَّلْنَا) بفتح اللام لكان صواباً، ولكني لا أعرفها بالكسر"⁽²⁾، وما دامت هذه القراءة قد رفعت إلي علي كرم الله وجهه، فورود (صَلَّلْنَا) بالكسر صواباً لا شك في ذلك، ولعل للفراء لم يسمعها؛ لأنه حتماً لم يطلع على كل لهجات العرب، ولم يطلع كذلك على كل القراءات القرآنية، فقد رويت في (صَلَّلْنَا) قراءة بفتح الصاد قرأ بها الحسن، ولم يشر الفراء إلى ذلك.⁽³⁾

وينص ابن جني على أن: "صَلَّ لِلْحَمِّ يَصِلُ: إِذَا لُتِنَ، وَصَلَّ أَيْضاً (يَصِلُ) — بفتح الصاد — والكسر في المضارع أقوى اللغتين. والمعنى: إِذَا تَفَنَّا فِي الْأَرْضِ، وَصَلَّلْتُ أَجْسَامَنَا. يقال: (صَلَّ الْحَمُّ) و(أَصَلَّ صَلُّولًا، وَصِلَلًا)، قال الحطبي⁽⁴⁾:

هُوَ الْفَتَى كُلُّ الْفَتَى فَاعْلَمِي لَا يُصَدُّ لِلْحَمِّ لَدَيْهِ الصُّوْلُ

1. سورة المسجد، آية: 10. انظر: الفراء: معاني القرآن 2: 331 + ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 118 + ابن جني: المحتسب 2: 173 + الزمخشري: الكشاف 3: 516 + أبو حيان: البحر المحيط 7: 195.
2. الفراء: معاني القرآن 2: 331.
3. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 173 + أبو حيان: البحر المحيط 7: 195.
4. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 173 + ابن منظور: لسان العرب مادة: (صَلَّ) 8: 273.

وقال زهير⁽¹⁾:

تَلَجَّحُ مُضَنَّةٌ فِيهَا أَيْضٌ أَصَلْتُ، فِيهِ تَحْتَ الْكَشْحِ دَاءٌ

وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان، في تصريف مادة: (صل)، وفي تكر الشواهد،⁽²⁾ ولعل ابن جني عندما ينص على أن (يصل) بالكسر أقوى اللغتين، ينظر في قوله هذا إلى ما نص عليه الفراء بأن (صلنا) بالفتح هو الصواب، ولا ينظر إلى النمط الوارد في القراءة للقرآنية، ولو نظر إلى الأداء الاستعمالي في القراءة للقرآنية لكانت (يصل) بالفتح أقوى اللغتين - إذا وافقنا ابن جني وغيره من علماء العربية في إطلاق مثل هذه الصفات الجمالية على اللهجات العربية - وفقاً لقانون المغايرة المتبع في اشتقاق الصيغ العربية.

3.1.5 فَعْلٌ:

كل ما جاء على وزن (فَعْل) من الأفعال ليس فعلاً بلتم معنى للكلمة،⁽³⁾ وإنما يدل على الاتصاف بصفة؛ لذلك فهو قليل العدد نسبياً، وهذه الأفعال قياسية أكثر منها مستعملة، فالقرآن لم يستعمل منها إلا أحد عشر فعلاً، وهي نسبة ضعيفة جداً تدل على قلة أهمية هذا الصنف من الأفعال في الاستعمال، وهذا الفعل قليل التصرف، وبعض العرب كان يُسقط فيه حركة العين،⁽⁴⁾ ويلزم حركة واحدة في

1. انظر: زهير بن أبي سلمى: ديوانه ص: 14 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 173 ؛ ابن منظور: لسان العرب مادة: (أض) 1: 173.

2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 7: 195.

3. يقول إبراهيم أنيس: لا شك أننا نلاحظ في مثل هذا الفعل (فَعْل يَفْعَل) معنى من معاني المبالغة أو شدة في الحدث، يرجح عدنا أن مثل هذه الصيغة متفرعة عن (فَعْل)، وأنه لا يلجا إليها إلا حين يراد للمبالغة في معنى الحديث الذي تتضمنه الصيغة الأصلية (فَعْل)، فليست إذاً من أبواب الثلاثي، بل يجب أن يُنظر إليها على أنها فرع مستقل، زاد معناه بتحول الصيغة الأصلية (فَعْل) إليه. (في اللهجات العربية ص: 147).

4. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 113.

للمضارع هي حركة عين الماضي ذاتها،⁽¹⁾ فهو — كما ينص ابن جنى — ضرب قائم في الثلاثي برأسه غير متعدّ البتة.⁽²⁾

وينص ابن جنى في موضع آخر على أنه "لا يكون أبداً إلا غير متعد؛ لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قصداً لغيره، نحو: (شَرَفَ)، و(ظَرَفَ)⁽³⁾، ويقول كذلك: (فَعَلَ) لا يتعدى أبداً، فلا يجوز أن تبنيه للمفعول؛ لأنك إذا لم تنكر للفاعل ولم يكن ثم مفعول يقوم مقامه في أن يجعل الفعل حديثاً عنه، بقي الفعل حديثاً عن غير محث عنه، وهذا محال"⁽⁴⁾.

ومن أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة: (بَعَثَ) بضم العين، في قراءة السلمي لقوله تعالى: "أَلَا يُعَدُّ لِمُنْتَبِئِينَ كَمَا بَعَثْتَ نَمُودًا"⁽⁵⁾. حيث يقول ابن جنى في هذه القراءة "أما (بَعَثَ)، فيكون مع الخير والشر، تقول: (بَعَثَ عن الشر)، و(بَعَثَ عن الخير)، ومصدرها البُعْثُ. وأما بَعَثَ، ففي الشر خاصة، يقال: (بَعَثَ يَبْعَثُ بَعْدًا). ومنه قولهم: لُبَعَثَ اللهُ، فهو منقول من (بَعَثَ)؛ لأنه دعاء عليه، فهو من (بَعَثَ) للموضوعة للشر، فقراءة السلمي متفقة للفعل مع مصدره"⁽⁶⁾.

1. يُطل ابن جنى سبب توافق عين للفعل في الماضي والمضارع لصيغة (فَعَلَ)، وعدم خضوعهما لقانون المغايرة؛ أنه ضرب قائم في الثلاثي برأسه، ألا تراه غير متعد البتة، وأكثر يباب (فَعَلَ)، و(فَعَلَ) متعد. فلما جاء هذا مخالفاً لهما — وهما أقوى وأكثر منه — خولف بينهما وبينه، فووفق بين حركتي عينيه، وخولف بين حركتي عينيهما. (ابن جنى: الخصائص 1: 377).

2. انظر: ابن جنى: الخصائص 1: 377؛ البكوش: لتصريف العربي ص: 86.

3. ابن جنى: المنصف ص: 49.

4. المصدر نفسه ص: 52.

5. سورة هود، آية: 95. انظر: للنحاس: إعراب القرآن 2: 300؛ ابن خالويه: مختصر في

شواذ القرآن ص: 61؛ ابن جنى: المحتسب 2: 227؛ العكبري: التبيان 1: 547؛ أبو

حيان: للبحر المحيط 5: 257.

6. ابن جنى: المحتسب 2: 227.

وإن كانت صيغة (بَعْدُ) تبدو دالة على الحركة في ظاهر الأمر إلا أنها في الحقيقة تدل على صفة البعد الناتجة عن الحركة، ولا تدل وحدها على الفعل؛ لذلك يعرضها في هذه الأحوال أحد مشتقاتها للدلالة على الفعلية مثل: (ابتعد).⁽¹⁾

وابن جني يتكلف هذا تلمس للفروق للدلالة بين (بَعْدُ)، و(بَعْدِ)، ويرى أن الصيغة الأولى: (بَعْدُ) تدل على البعد العام سواء كان عن الشر، أم كان عن الخير، أما الصيغة الثانية: (بَعْدِ)، فهي نص في البعد عن الشر، ولو كان الأمر كما يرى لابن جني لكان من الممكن نسبة القراءتين إلى بيئة لغوية واحدة تقرأ بـ(بَعْدُ) في الدلالة العامة عن البعد، وتقرأ بـ(بَعْدِ) في الدلالة الخاصة عن البعد عن الشر، وهذا ما لا يمكن تصوُّره في القراءات القرآنية، فكل قراءة تمثل بيئة لغوية خاصة، وعلى هذا يكون لـ(بَعْدُ)، و(بَعْدِ) نفس الدلالة المعنوية مع نسبة كل واحدة منهما إلى بيئة لغوية مغايرة، ولعل قراءة الضم تنسب إلى القبائل البدوية وقراءة الكسر تنسب إلى القبائل المتحضرة، وكثيراً ما يطالعنا ابن جني بمنزلة هذه الآراء الفنية التي تقترب من حقل الدراسات النقدية، وتبتعد نوعاً ما عن الدراسات اللغوية.

4.1.5 (فعل) المبني للمجهول:

الفعل المبني للمفعول، يأتي على مثال واحد، وهو (فعل) نحو: (ضرب) و(قتل)، وهذا أصله (فعل) أو (فعل)، ثم نقل فجعل حديثاً عن المفعول، ألا ترى أن (ضرب) منقول من (ضرب)، و(ركب) منقول من (ركب)، ولا يكون (فعل) منقولاً من (فعل) أبداً، لأن (فعل) لا يتعدى والفعل لا ينقل إلى (فعل) حتى يكون متعدياً قبل النقل⁽²⁾.

1. البكوش: التصريف العربي ص: 86.

2. الظر: ابن جني: المنصف ص: 52.

وممن أمثلته في الشواذ كلمة: (رئت) بكسر الراء، في قراءة علقمة بن قيس ويحيى بن وثاب والأعمش لقوله تعالى: "رئت إني" (1)، وهي لهجة لبني ضبة، (2) ويذهب ابن جنى إلى أن (فعل) من نوت الثلاثة إذا كان مضعفاً أو معتلاً عينه بجيء عنهم على ثلاثة أضرب: لغة فاشية، والأخرى تليها، والثالثة قليلة، إلا أن المضعف مخالف للمعتل للعين فيما أنكره. أما المضعف فأكثره عنهم ضم أوله نحو: (شُدّ)، و(رُدّ) ثم يليه الإشمام، وهو (مُدّ) بين ضم الأول وكسره، إلا أن الكسرة هنا داخلة على الضمة؛ لأن الأضنى في اللغة الضم. والثالث وهو أقلها نحو: (شُدّ)، و(رُدّ)، و(حِلّ)، و(بِلّ)، بإخلاء الكسر (3).

وقد أشار سيبويه إلى هذه اللهجة لفتي تكسر الأول بقوله: "اعلم أن لغة للعرب مطردة تجري فيها (فعل) من (رئت) مجرى (فعل) من (قلت)، وذلك قولهم: قد رُدّ، وهُدّ. لما سكنوا العين ألغوا حركتها على الفاء كما فعل ذلك في (جئت)، و(بعت) .. واعلم أن (رُدّ) هو الأجود الأكثر (4).

فهذا النطق المطرد في الماضي المجهول يقوم على مبدئين: أحدهما: تغليب حركة العين التي هي أهم عادة، وبما أنها تسقط في المضاعف، فإنها تأخذ مكان حركة لفاء. وثانيهما: اجتذاب الالتباس الموجود في صيغة (رُدّ) (الماضي المجهول) للنطق للحجازي المتغلب، بصيغة (رُدّ) (الأمر)، بينما (رُدّ) لا تلتبس بشيء؛ لأنه لا توجد صيغة المجهول من اللازم (5).

1. سورة يوسف، آية: 65. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 335؛ ابن خالويه: مختصر في

شواذ القرآن ص: 64؛ ابن جنى: المحتسب 2: 345؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 321.

2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 321.

3. ابن جنى: المحتسب 2: 345.

4. سيبويه: الكتاب 4: 422، 423.

5. انظر: اليكوش: التصريف العربي ص: 105، 106.

ومن أمثلة (فعل) في الشواذ كلمة: (عَمُوا)، وكلمة: (صنموا) بضم العين والصاد، في قراءة يحيى بن وثاب، وإبراهيم النخعي لقوله تعالى: "وَحَسِبُوا أَنَّا تَكُونُ فِئْتَةً فَعَمُوا وَصَنَمُوا"⁽¹⁾، ويذهب ابن جني إلى أنه: يجب أن يكون هذا على تقدير (فعل)، كقولهم: (زكّم ولزكّمه الله)، و(حّم وأحمّه الله)، فكذلك هذا أيضاً، جاء على (عمى) و(صنم)، و(أعماه الله وأصمه الله). ولا يقال: (عميته)، ولا (صمّمته)، كما لا يقال: (زكّمه الله)، ولا (حمّه)⁽²⁾.

وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري في الكشاف⁽³⁾، والعكبري في التبيان⁽⁴⁾، وأبو حيان في توجيه هذه القراءة إلا أن أبا حيان نصّ على أن هذه الأفعال متعدية ثلاثية، فإذا بُنيت للفاعل صارت قاصرة، فإذا أردت بناءها للفاعل متعدية أدخلت همزة النقل، وهي نوع غريب في الأفعال⁽⁵⁾.

2.5 أبنية الأفعال المزيدة ومعاني الزيادة:

الفعل المزيد هو ما زيد على حروفه الأصلية حرفٌ يسقط في بعض تصاريف الفعل لغير علة تصريفية، أو حرفان، أو ثلاثة أحرف كذلك. ولكل واحد من هذه الأبنية المزيدة معانٍ يردُّ لها، وبها يفارق معناه معنى الثلاثي المجرد، والمزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى؛ لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثاً⁽⁶⁾.

1. سورة المائدة، آية: 71. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 34، ابن جني: المحتسب 1: 217؛ للزمخشري: الكشاف 1: 696؛ العكبري: التبيان 1: 358؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 543.
2. ابن جني: المحتسب 1: 217.
3. للزمخشري: الكشاف 1: 696.
4. العكبري: التبيان 1: 358.
5. أبو حيان: البحر المحيط 3: 543.
6. انظر: الأستراهابادي: شرح الشافية 1: 83؛ عبد الحميد: دروس التصريف ص: 70.

وعندما يتكلم النحاة أحياناً عن أن معنى التاء في (افتعل) هو الافتعال، ويسمونها (تاء الافتعال)، فهؤلاء يعلقون معنى ما بحروف الزيادة، فيجعلون حروف الزيادة لواصق لا زوائد، ولكن النحاة في الوقت نفسه يفردون باباً خاصاً يسمونه (معاني صيغ الزوائد) مع إضافة كلمة (صيغ) إلى الزوائد، وبذا يجعلون المعاني الوظيفية التي هي فروع على معاني التقسيم مما تفيده للصيغ لا الزوائد، وهذا هو المنهج الأمثل لعلاج الموضوع لسببين: أحدهما: أنه لو أسندت هذه المعاني الوظيفية إلى الزوائد لخرج بها ذلك عن طابع الزيادة إلى طابع الإصاق؛ لأنّ العنصر الوحيد الذي ينفرد بالدلالة على معنى وظيفي عام هو اللصقة، أمّا الزوائد فلا يمكن أن يُنسب إليها بمفردها معاني صرفية عامة، وغاية ما يمكن أن يُنسب إليها هو الدلالة على معنى الجهة في الحدث.

والسبب الآخر هو أن استخلاص الزائد وعزله عن الكلمة إن كان مقبولاً في المين والتاء وفي تاء الافتعال، فليس مقبولاً في عناصر أخرى كالتضعيف والتكرار الذي يصعب معه نسبة للزيادة إلى أحد المكررين، ومن هنا لا تستقل هذه العناصر بمعاني مستقلة، وإنما تكون جهات لفهم معنى الحدث؛ لذلك كان المنهج السليم أن ينسب المعنى الوظيفي الصرفي للصيغة إلى الصيغة المزيدة كلها لا إلى زوائدها.⁽¹⁾

ويرى (هرمان بول) Herman paul أن للناس حين يتلقون للكلمات والصيغ لا يحللونها إلى عناصرها، ولا يستخرجون منها الأصول والزوائد واللواحق والسوابق، بل يدركون تلك الصيغ إدراكاً كلياً.⁽²⁾

ولقد تناول ابن جني بعض أبنية الأفعال المزيدة في ثنايا كتابه للمحتسب، وبين معاني الزيادة فيها، وهي على النحو الآتي:

1. حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص: 160 – 162.

2. نقلاً عن: أنيس: من أسرار اللغة ص: 33.

1.2.5 أفعال:

يرى ابن جني أن موضع زيادة الهمزة أن تقع أولاً، وبعدها ثلاثة أحرف أصول، فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولاً وفي أولها همزة، فاقض بزيادة الهمزة، عرفت الاشتقاق في تلك اللفظة أو جهاته، حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلاً⁽¹⁾. وفي الثلاثي المجرد يلاحظ " أن زيادة الهمزة جاءت من خارج المادة، ولم تكن من الكلمة نفسها".⁽²⁾

وتأتي زيادة الهمزة في بناء (أفعل) لمعان كثيرة، منها: الإثبات، والإيجاب، والمصادفة، والتعديّة، والكثرة، والضرورة، والإعانة، والتعريض، والسلب، وقد تكون الصفة في معنى للفاعل، وفي معنى للمفعول، أو لجعله صاحب الشيء، أو لبلوغ عدد، أو زمان، أو مكان، أو لمعنى للمجرد، أو لمعنى الدعاء والمطالبة.⁽³⁾ وقد ذكر ابن جني أمثلة على بناء (أفعل) إذا جاء بمعنى الدخول في المكان، وذلك نحو قراءة الجماعة لقوله تعالى: "إِنَّا أَنْ تَغْمِضُوا فِيهِ"⁽⁴⁾، حيث يقول ابن جني "لما قراءة العامة، فوجهها أن تأتوا غامضاً من الأمر لتطلبوا بذلك التأول على أخذه، فـ (أغمض) على هذا: (أتى غامضاً من الأمر)، كقولهم: (أعمن الرجل): (أتى عَمَان)، و(أعرق: أتى العراق)، و(أنجد: أتى نجد)، و(أغار: أتى الغور)"⁽⁵⁾. ومن أمثلة هذا البناء التي جاءت بمعنى للدخول في المكان أيضاً في الشواذ كلمة (أفضوا) من (أفضيت)، في قراءة السري بن ينعم وأبي حيوة لقوله تعالى:

1. انظر: ابن جني: التصريف للملوكي ص: 50 ؛ ابن جني: سر صناعة الإعراب ص: 107.

2. عبد الصبور شاهين : المنهج الصوتي للبنية العربية ص: 7.

3. انظر: سيويه: الكتاب 4: 59 ؛ ابن جني: سر صناعة الإعراب 1: 37-38 ؛ ابن يعيش:

شرح الملوكي في التصريف ص: 69،70 ؛ الأسترلابادي: شرح الشافية 1: 83 ؛ السيوطي:

همع للهوامع 6: 23.

4. سورة البقرة، آية: 267.

5. ابن جني : المحتسب 1: 139.

ثُمَّ أَقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ⁽¹⁾، ويرى ابن جني أن: «معناه أسرعوا إلي، وهو (أفعلت) من القضاء؛ وذلك أنه إذا صار إلى القضاء تمكن من الإسراع، ولو كان في ضيق لم يقدر من الإسراع على ما يقدر عليه من السعة. ولأم (أفضيت)، و(القضاء)، وما تصرف منهما وأو لقولهم: فضا الشيء يفضو فوضوا إذا اتسع. فقولهم (أفضيت): صرت إلى القضاء، كقولهم: (أعرق الرجل) إذا صار إلى العراق، و(أعمن الرجل) إذا صار إلى عمان، وأنجد: أتى نجداً، ونحو ذلك⁽²⁾. ومن قبل ابن جني أشار الفراء إلى معنى صيغة الزيادة في هذا للمثال بقوله: وأما الإفضاء فكأنه قال: ثم توجهوا إلي حتى تصلوا، كما تقول: قد أفضت إلي الخلافة والوجع⁽³⁾. وإلى مثل هذا المعنى أشار أبو حيان من بعد⁽⁴⁾.

ويأتي بناء (أفعل) بمعنى المصانفة، ومن أمثله في الشواذ كلمة: (تغمضوا) في قراءة الزهري لقوله تعالى: «إِلَّا أَنْ تَغْمِضُوا فِيهِ»⁽⁵⁾، ويقول ابن جني: لم يذكر ابن مجاهد هل للميم مع فتح اللام مكسورة أو مضمومة⁽⁶⁾؟ والمحفوظ في هذا

1. سورة يونس، آية 71. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 474؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ

القرآن ص: 57؛ ابن جني: المحتسب 1: 215-216؛ العكبري: التبيان 1: 524.

2. ابن جني: المحتسب 1: 215-216.

3. الفراء: معاني القرآن 1: 474.

4. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 178.

5. سورة البقرة، آية: 267. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 139؛ الزمخشري: الكشاف 1: 342

؛ العكبري: التبيان 1: 182؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 332.

6. إن عدم كتابة الحركات والنظر إليها على أنها من الأمور العرضية التي تعترض الحرف،

فتقع فوقه أو تحته، لا على أنها جزء أساسي من الكلمة كما هو الشأن في اللغات الأوربية -

قد أدى إلى خطأ صرفي في البنية، وإلى خطأ آخر نحوي في الإعراب، وترك هذا الأمر

أشاراً أو ندوباً فيما روي لنا من ألقاظ اللغة، بل إنه شوه بعضاً من القراءات القرآنية حين

اعتمد بعض القراء على المصاحف وحدها. (حسبان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 143)

عَمَضَ الشَّيْءَ يَغْمِضُ، كـ (غار يغور)، و (تخل بنخل)، و (كمن يكمن)، و (غرب يغرب). والمعنى: أن غيرهم يغمضهم فيه، وذلك أن الناس يجنونهم قد غمضوا فيه، فيكون من (أفعلت) للشيء وجدته كذلك، كـ (أحمدت الرجل): و (جدته محموداً)، و (أزمته): و (وجدته مذموماً). ومنه قول الفرزدق (1):

وقوم كرامٍ قد نقلنا قِراهمُ إليهم فأنلفنا المتايا وأنلفوا
أي وجدناها مُتلفة . وقول الأعشى (2):

أثوى وقصرَ ليلةٍ ليزودا، فمضى، وأخلفَ من قتيبة موعدا
وقول روية (3):

حتى إذا ما هاج حيرانُ الذُرْقِ وأهيجَ للخِصَاءِ من ذاتِ البرقِ
أي صادفها مهتاجة للنبت (4).

ومما جاء بمعنى المصادفة أيضاً من أمثلة (أفعل) في الشواذ كلمة (أغفلنا) في قراءة عمرو بن فائد، وموسى الأسواري، وعمرو بن عبيد لقوله تعالى: "وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً" (5)، وينص ابن جني على أنه: يُقال: (أغفلت الرجل): و (جدته غافلاً)، كقول عمر بن معد بكرب: (والله يا بني سئيم لقد قاتلناكم فما أجبناكم، وسألناكم فما أبخلناكم، وهاجبتناكم فما أفحصناكم)، أي: (لم نجدكم جبناء، ولا يُخلأ، ولا مَقْصَمين). ومنه قول الله تعالى: (وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً)، أي: صادفناه

1. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: (تلف) 2: 232.

2. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 28 + ابن منظور: لسان العرب، مادة: (خلف) 5: 137.

3. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: (نر) 6: 29. الخِصَاءُ: أرض بالبادية. والبرق، جمع برقة: أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل.

4. ابن جني: المحتسب 1: 139-140.

5. سورة الكهف، آية: 28. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 6: 114.

غافلاً. ولو كان (أغفلنا) هنا منقولاً من (غفل)، أي: منعاه، لكان معطوفاً عليه بالفاء (فاتَّبِعَ هواه). وكذلك لو كان معنى (أغفلنا) في الآية منعنا وصددنا لكان معطوفاً عليه بالفاء، وأن يقال: ولا تطع من أغفلنا قلبه عن نكرنا فاتبع هواه، وإذا لم يكن هكذا، وكان إنما هو (واتبع)، فطريقه أنه لما قال أغفلنا قلبه عن نكرنا فكأنه قال: وجدناه غافلاً، وإذا وجد غافلاً فقد غفل لا محالة، فكأنه قال إذا: ولا تطع من غفل قلبه عن نكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطاً، أي لا تطع من فعل كذا، يعدد أفعاله التي توجب ترك طاعة الله سبحانه⁽¹⁾.

وقد تأتي صيغة (أفعل) بمعنى التعدي، ومن أمثلته في الشواذ كلمة (يُبشِّر) في قراءة مجاهد، وخميد بن قيس لقوله تعالى: "ذَلِكَ الَّذِي يُبشِّرُ لِلَّهِ عِبَادَةَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ"⁽²⁾، ويرى ابن جنى أن: "وجه هذه القراءة أقوى في القياس، وذلك أنه يقال: (بشِّر زيد بكذا)، ثم نقل بهمزة النقل، فقيل: (أبشِّر الله بكذا)، فهذا كـ (مرَّ زيد بفلان)، و (أمره الله به)، و (رغب فيه، وأرغبه الله فيه)، و (أفعلت) ها هنا كـ (فعلت) فيه، وهو (أبشَّرتُه) و (بشَّرتُه)، وكلاهما منقول للتعدي: أحدهما بهمزة (أفعل)، والآخر بتضعيف العين. فهذا كـ (فرَّح)، و (أفرَّحتُه)، و (فرَّحتُه)، وهو (بشِّر)، و (أبشَّرتُه)، و (بشَّرتُه). وأمَّا (بشَّرتُه) — بالتخفيف — فعلى معاقبة (فعل) (لأفعل) في معنى واحد نحو: (جذَّ في الأمر)، و (أجذَّ)، و (صدَّ)، و (أصدَّ)⁽³⁾.

ويوافق أبو حيان ابن جنى في أن (يُبشِّر) بضم الياء وتخفيف اللشين من (أبشِّر) معدي بالهمزة من (بشِّر) اللازم المكسور اللشين. أمَّا (بشِّر) بفتحها،

1. انظر: ابن جنى: المحتسب 2: 28.

2. سورة الشورى، آية: 23 ؛ انظر: ابن جنى: المحتسب 2: 251 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7:

3. ابن جنى: المحتسب 2: 251.

فمتعد. (1) ويخالفه في أن (بشراً) بالتشديد للتكثير لا للتعدية؛ لأن المتعدي إلى واحد وهو مخفف لا يُعدي بالتضعيف إليه، فالتضعيف فيه للتكثير لا للتعدية، (2) وهذا الذي ذهب إليه أبو حيان صحيح لا جدال فيه.

2.2.5 فَعْلٌ:

ويكون هذا البناء بزيادة حرفٍ من جنس عينه فِدْعَمٌ للحرفان، وذلك نحو: (قَمٌّ) و(زَكَّى) و(صَلَّى). ولم ينكر سيبويه سوى معنيين لهذه الصيغة هما: التعدية والتسمية، فالتسمية كأن تقول: (خَطَأْتَهُ) أي: سميته (مُخْطِئاً)، أو (فَسَقْتَهُ)، و(زَنَيْتُهُ) أي: سميته بالزنا والفسق. وزاد عليهما السيوطي المعاني التالية: للتكثير، والسلب، والتوجه، واختصار الحكاية، وبمعنى: (فَعَلٌ). (3)

ومن أمثلة (فَعَلٌ) التي جاءت بمعنى التكثير في الشواذ كلمة (فَرَقْنَا) مشددة في قراءة الزهري لقوله تعالى: "وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ" (4). ويذهب ابن جني إلى أن معنى (فَرَقْنَا)، أي: جعلناه فِرْقاً، ومعنى (فَرَقْنَا): شَقَقْنَا بكم للبحر، و(فَرَقْنَا) أشد تبعية من (فَرَقْنَا)، ومن ذلك: (فَرَقْتُ شَعْرَهُ)، أي: جعلته فِرْقَيْنِ، و(فَرَقْتُ شَعْرَهُ)، أي: جعلته فِرْقاً. (5) ويرى ابن جني أن في (فَرَقْنَا) مخففة معنى (فَرَقْنَا) مشددة. (6)

1. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 7: 493.

2. المصدر نفسه 7: 493.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 58؛ السيوطي: مع الهوامع 3: 266-267.

4. سورة البقرة، آية: 50. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 223؛ ابن خالويه: مختصر في

شواذ القرآن ص: 5؛ ابن جني: المحتسب 1: 82؛ الزمخشري: الكشاف 1: 166؛

القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 1: 264؛ أبو حيان: البحر المحيط 1: 355.

5. ابن جني: المحتسب 1: 82.

6. المصدر نفسه 1: 82.

وإلى مثل هذا المعنى ذهب أبو حيان بقوله: " (فَرَقْنَا) بالتشديد يفيد للتكثير؛ لأنَّ المسالك كانت لثني عشر مسلماً على عدد أسباط بني إسرائيل، ومن قرأ (فَرَقْنَا) مجرداً اكتفى بالمطلق وفهم للتكثير من تعداد الأسباط". (1)

فمعنى الصيغتين واحد لدى ابن جني وأبي حيان، إذ اكتسبت الصيغة الأولى معناها من التضعيف، والثانية من سياق الكلام، ويرى الباحث أنَّ المعنى الأول: (فَرَقْنَا) صرفي مرتبط بينية الكلمة أمَّا المعنى الثاني: (فَرَقْنَا) فنحوي مرتبط بالجملة في سياقها التركيبي.

وجاءت صيغة (فَعَل) للمبالغة، ومن أمثلتها في الشواذ كلمة (أَوْف) مشددة في قراءة الزهري لقوله تعالى: "وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ"⁽²⁾، ويذهب ابن جني إلى أنه: ينبغي - والله اعلم - أن يكون قرأ بذلك؛ لأنَّ (فَعَلت) أبلغ من (أَفَعَلت)، فيكون على أوفوا بعهدي أبلغ في توفيتكم، كأنه ضمان منه سبحانه أن يعطي الكثير عن القليل"⁽³⁾ ويرى النحاس أنَّ المعنى في (أَوْف) على التكثير.⁽⁴⁾ بينما يوافق الزمخشري ابن جني تمام الموافقة في توجيه هذه القراءة.⁽⁵⁾

ويجمع أبو حيان بين المعنيين: للتكثير، والمبالغة، ولعلَّ التكثير والمبالغة لديه يحملان نفس الدلالة، فيرى أنه يُحتمل أن يُراد به التكثير، وأن يكون موافقاً للمجرد، فإن أُريد به التكثير، فيكون في ذلك مبالغة على لفظ (أوف)، وكأنه قيل

1. أبو حيان: البحر المحيط 1: 355.

2. سورة البقرة، آية: 40 ؛ انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 218 ؛ ابن جني: المحتسب 1:

81 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 158 ؛ العكبري: التبيان 1: 56 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام

القرآن 1: 227. أبو حيان: البحر المحيط 1: 330.

3. ابن جني: المحتسب 1: 81.

4. النحاس: إعراب القرآن 1: 218.

5. الزمخشري: الكشاف 1: 158.

أبالغ في إيفائكم، فضمن تعالى إعطاء الكثير على القليل⁽¹⁾ ولا يخفى أن العبارة الأخيرة التي نكرها أبو حيان مقبسة من ابن جني.

ومن أمثلة (فعل) للمبالغة في الشواذ كلمة (فَتَّاهُ) في قراءة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لقوله تعالى: "وَظَنَّ دَلُودًا أَنَّمَا فَتَّتَاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ"⁽²⁾، قال ابن جني "أما (فَتَّاهُ) بتشديد التاء والنون، (فَفَعَّلَنَاهُ)، وهي للمبالغة، ولما دخلها معنى (نَبَّهْنَاهُ)، و(يَقْظَنَاهُ) جاءت على (فَعَلَّنَاهُ)، لفتح المعنى للمراد⁽³⁾. وقد أشار للنحاس من قبل ابن جني إلى أن المعنى في صيغة (فَتَّاهُ) على التكثر⁽⁴⁾ ولعل النحاس يبتعد عن مصطلح (المبالغة) مؤثراً عليه مصطلح (التكثر). وقد تابع الزمخشري وأبو حيان ابن جني في أن معنى هذه الصيغة على المبالغة⁽⁵⁾.

وقد ترد صيغة (فعل) المخففة بمعنى: (فعل) للتكثر والمبالغة، ومن أمثلة ذلك كلمة (فَرَّقُوا) بالتخفيف، في قراءة مولى ابن هاني، والأعمش ويحيى، لقوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَهُمْ وَكَانُوا شِبَعًا لَمْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ"⁽⁶⁾، قال ابن جني: "أما (فَرَّقُوا) بالتخفيف فتأويله أنهم مازوه عن غيره من سائر الأديان، هذا ظاهر (فَرَّقُوا) بالتخفيف، وقد يحتمل أن يكون معناه معنى القراءة بالنتقيل، أي:

1. أبو حيان: البحر المحيط 1: 330.

2. سورة ص، آية: 24 ؛ انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 461 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 130 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 232 ؛ الزمخشري: الكشاف 4: 89 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 377.

3. ابن جني: المحتسب 2: 232.

4. انظر: للنحاس: إعراب القرآن 3: 461.

5. انظر: للزمخشري: الكشاف 4: 89. أبو حيان: البحر المحيط 7: 377.

6. سورة الأعمام، آية: 159. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 42 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 238 ؛ العكبري: التبيان 1: 429 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 7: 97. أبو حيان: البحر المحيط 4: 260.

(فَرَّوْهُ)، و(عَضَّوْهُ أَعْضَاءُ)، فخالفوا بين بعضه وبعض، وذلك أن (فَعَلَ) بالتخفيف يكون فيها معنى التثقيل⁽¹⁾.

وهذا ما ذهب إليه العُكْبَرِيُّ فيما بعد في كتابه للتبيين⁽²⁾.

ومن أمثلة (فَعَلَ) بمعنى: (فَعَلَ) للتكثير في الشواذ كلمة (الخالق) في قراءة مالك ابن دينار والجحدري والأعمش، لقوله تعالى: "إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ"⁽³⁾، يذهب ابن جنى إلى أن: "في هذه القراءة دليل على أن (فَعَلَ) الخفيفة فيها معنى الكثرة كـ(فَعَلَ) الثقيلة، ألا ترى إلى قراءة للجماعة: (الخالق) ؟ وهذا للكثرة لا محالة. وقد قرن به (العليم)، و(فَعِلَ) للكثرة، وكان (الخالق) الموضوع للكثرة أشبه (بعلسيم)؛ لأنه موضوع لها، فلولا أن في (خَلَقَ) معنى الكثرة لما عُزِرَ (بخالق) عن معنى (خالق)"⁽⁴⁾.

ولعل معنى الكثرة المستفاد من (الخالق) ناتج عن اقتران هذه الصيغة بكلمة (العليم) التي تكل على الكثرة، ولو جاءت أي صيغة أخرى مكان صيغة (خالق) لأقادة نفس المعنى بسبب هذا التضام الحاصل مع صيغة (فَعِلَ) التي تكل على الكثرة.

ومثلها كلمة (صَرَفْنَا) مخففة الراء، في قراءة الحسن لقوله تعالى: "صَرَفْنَا"⁽⁵⁾، فيرى ابن جنى أن "صَرَفْنَا) هنا بمعنى: (صَرَفْنَا) مشدداً"⁽⁶⁾. وينقل أبو حيان عن صاحب اللوامح في تعليقه على قراءة الحسن قوله: "هو بمعنى العامة، —

1. ابن جنى: المحتسب 1: 238.

2. العُكْبَرِيُّ: التبيان 1: 429.

3. سورة الحجر ، آية: 86، انظر: ابن جنى: المحتسب 2: 6.

4. ابن جنى: المحتسب 2: 6.

5. سورة الإسراء ، آية: 41. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 77 ، ابن جنى:

المحتسب 2: 21 ، أبو حيان: البحر المحيط 6: 37.

6. انظر: ابن جنى : المحتسب 2: 21.

يعني بالعامية قراءة الجمهور - قال: لأنَّ (فَعَلَ)، و (فَعَّلَ) ربما تعاقبا على معنى واحد⁽¹⁾.

ويرى السباحث أن سبب ورود (فَعَلَ) للمخففة بمعنى (فَعَّلَ) عند ابن جنى وغيره من نحاة العربية هو الإيحاء الدلالي الذي تبثه قراءة الجماعة في باقي للقراءات الأخرى، فمعاني الصيغ الصرفية في للقراءات المشهورة يسيطر سيطرة تامة في أذهان للنحاة على معاني للصيغ في للقراءات الأخرى الأقل شهرة.

3.2.5 فَعَلَ:

ومن أمثلة (فَعَلَ) التي جاءت بمعنى للتكثير في الشواذ كلمة (يَمَشُونَ) بضم الياء وفتح الشين مشددة. في قراءة علي عليه السلام وعبد الرحمن بن عبد الله لقوله تعالى: "وَيَمَشُونَ فِي الْأَمْشَاقِ"⁽²⁾، قال ابن جنى: " (يَمَشُونَ) كقولك: يُدْعَوْنَ إِلَى المَشْيِ، ويحملهم حامل إلى المشي، وجاء على (فَعَلَ) لتكثير فعلهم، إذ هم عليهم السلام جماعة، ولو كانت (يَمَشُونَ) بضم الشين لكانت أوفق لقوله تعالى: (لِيَأْكُلُوا الطعام)، إلا أن معناه يكثر المَشْيُ"⁽³⁾ كما قال المتنخل الهنلي⁽⁴⁾:

يُمَشِّي بَيْتَنَا حَانُوتٌ خَمْرٌ مِنْ الْخُرْسِ الصَّرَاصِرَةِ الْقَطَاطِ

وتمنى ابن جنى أن لو كانت للقراءة على (يَمَشُونَ) بضم الشين حتى تتوافق مع قوله تعالى: (لِيَأْكُلُوا الطعام)، لا يستقيم مع المنهج الصحيح في دراسة الأداءات المستعملة سواء كانت قراءات قرآنية أو غير ذلك، ولا يصح من ابن جنى أن

1. أبو حيان: البحر المحيط 6: 37.

2. سورة الفرقان، آية: 20. انظر: ابن جنى: المحتسب 2: 120 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 449.

3. ابن جنى: المحتسب 2: 120.

4. انظر: ابن منظور: لسان العرب: مادة: (حفت)، 4: 242. الحانوت: الخمار، والمراصرة: نبط الشام، والقطاط: الجعاد، أي: فرو للرأس.

يحتاج أكثر من صحة الرواية، وإذا ثبتت صحة الرواية فما عليه إلا أن يصفها دون نقد لها أو حتى عرضها على مقاييس النحاة الضيقة، ولو كان لدى ابن جني اطلاع واسع واستيعاب شامل لكل للقراءات القرآنية لوجد بغيته في قراءة عبد الرحمن السلمي (يَمَشُون) مشدداً مبنياً للفاعل، التي رواها أبو حيان في البحر المحيط،⁽¹⁾ وأبو حيان أكثر استيعاباً وإحاطة بالقراءات للشاذة من ابن جني.

ومن أمثلة صيغة (فعل) التي جاءت بمعنى للتكثير كلمة (رَكِسُوا)⁽²⁾ منقل بخبر ألف في قراءة ابن مسعود،⁽³⁾ لقوله تعالى: كُلُّ مَا رَكُوا إِلَى الْفِتَّةِ لَرَكِسُوا فِيهَا⁽⁴⁾، قال ابن جني: "وجه ذلك أنه شيء بعد شيء، وذلك لأنهم جماعة، فلما كانوا كذلك وقع شيء منه بعد شيء فطال، فلاق به لفظ للتكثير والتكرير، كقولك غلقت الأبواب، وقطعت الحبال، وقد يكون معنى للتكرير مع لفظ للتخفيف، أنشد أبو الحسن:

أنت للفداء لِقِبلةَ هَدَمْتَهَا ونَقَرْتَهَا بِبَيْدِكَ كُلُّ مُنْقَرٍ

فصار و(نقرتها) كأنه قال: ونقرتها، يدل عليه مصدره الذي هو (منقر). وهذا ونحوه مما يدل على اشتغال لفظ الأفعال على معاني الأجناس، حتى إن اللفظة

1. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 6: 449.

2. الإركاس: الرد والرجع، قيل من آخره إلى أوله، والركس: قلب الشيء على رأسه أو ردُّ لوجه على آخره. (البحر المحيط 3: 324)

3. يرى أبو حيان أن وجه القراءة المروية عن عبد الله بن مسعود هي: (رَكِسُوا) بضم الراء من غير ألف مخفياً. (البحر المحيط 3: 332)

4. سورة النعام، آية: 91 ؛ انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من: 27 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 194 ؛ العكبري: التبيان 1: 304 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 332.

لواحدة تصلح لكثيره صلاحها لقليله⁽¹⁾، وذهب العكبري إلى أن رُكسوا بالتشديد
للثقل والتكثير معاً⁽²⁾.

ولعل الأمر ليس كما يرى ابن جني فالفعل المعجود يدل على الحدث مجرداً،
ولا يشتمل لفظ للفعل على معاني الأجناس إلا بقريضة سياقية، ومعنى التكرير
والتكثير في بيت الشعر مستفاد من السياق التركيبي، فوجود مصدر للفعل في
السياق التركيبي هو الذي جلب معنى التكرير للصيغة المخففة.

4.2.5 فاعل:

تأتي صيغة (فَاعَل) لمعان عدة منها: المشاركة بين طرفين، والتعدية
والتكثير، والموالاتة، وتحقق صفة للفعل، ومعنى فعل⁽³⁾.

ومما جاء في المحتسب من أمثلة هذا البناء بمعنى التعدية كلمة (أَتَيْنَا) في
قراءة ابن عباس، وسعيد بن جبير، ومجاهد لقوله تعالى: قَالْنَا لَتَيْنَا طَائِعِينَ⁽⁴⁾،
وينص ابن جني على أنه ينبغي أن يكون (أَتَيْنَا) هنا (فَاعَلْنَا)، كقولك: (سَارَعْنَا)،
(سَابَقْنَا)، ولا يكون (أَفْعَلْنَا)؛ لأن ذلك متعد إلى مفعولين، و(فَاعَلْنَا) متعد إلى
مفعول واحد. وحذف الواحد أسهل من حذف الاثنين؛ لأنه كلما قل الحذف كان أمثل
من كثرته⁽⁵⁾.

1- ابن جني: المحتسب 1: 194.

2. انظر: العكبري: التبيان 1: 304.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 68؛ ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص: 73؛ عبد
الحميد: دروس التصريف ص: 75.

4. سورة فصلت، آية: 11؛ انظر: ابن جني: المحتسب 2: 245؛ أبو حيان: البحر المحيط 7:
466.

5. ابن جني: المحتسب 2: 245.

ومن أمثلة (فَاعِلٌ) بمعنى: (فَعَلَ) كلمة (كَاشَفَ) بـألف، في قراءة قتادة لقوله تعالى: ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ⁽¹⁾، ويذهب ابن جني إلى أنه: قد جاء عنهم (فَاعِلٌ) من الواحد يراد به (فَعَلَ)، نحو: (طَارَقَتْ النُّعْلُ)، أي: (طَرَقْتُهَا)، و(عَاقَبَتِ اللِّصَّ)، و(عَافَاهُ اللهُ)، و(قَانَيْتُ اللُّونَ) أي: (خَلَطْتَهُ)، في أحرف غير هذه، فكذلك يكون (ثُمَّ إِذَا كَاشَفَ الضُّرُّ) أي: (كَشَفَ)، ونحو منه في المعنى والمثال: (رَاحِيَتُ من خِذَاقِهِ)، أي: (أَرَحِيَتُ)⁽²⁾.

وإلى مثل هذا المعنى يذهب أبو حيان في توجيهه لقراءة قتادة، فيرى أن (فَاعِلٌ) هنا بمعنى: (فَعَلَ)⁽³⁾.

5.2.5 تَفَاعَلٌ:

وهو من أبنية الثلاثي المزيد بحرفين، ويأتي هذا البناء لعدة معاني، منها: للمشاركة، وللتكلف، والمطووعة، وقد يأتي بمعنى (فَعَلَ) الثلاثي⁽⁴⁾.

ومن أمثلة صيغة (تَفَاعَلٌ) التي جاءت بمعنى للمشاركة في الشواذ كلمة (تَفَاسَّحُوا) بـألف في قراءة الحسن، وداود بن أبي هند لقوله تعالى: إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ⁽⁵⁾، ويذهب ابن جني في توجيه هذه القراءة إلى أن: "هذا لائق بالعرض؛ لأنه إذا قيل: (تَفَسَّحُوا في المجلس) لم يكن فيه إصرار بتليل: (يفسح بعضكم لبعض)، وإنما ظاهر معناه: (ليكن هناك تفسح). وأمّا (التفاسح) فـ(تفاعل)، والمراد به هنا (المفاعلة)، وبأيها أن يكون لِمَا فوق

1. سورة النحل، آية: 54. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 73 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 10 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 487.

2. ابن جني: المحتسب 2: 10.

3. أبو حيان: البحر المحيط 5: 487.

4. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 69 ؛ عبد الحميد: دروس التصريف ص: 79-80.

5. سورة المجادلة، آية: 11. انظر: الفراء: معاني القرآن 3: 141 ؛ النحاس: إعراب القرآن 4:

378 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 153 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 315.

الواحد، كـ (المقاسمة)، و (المكايلة)، و (المساقاة)، و (المشاربة)، إلا أنه قد يستفاد أيضاً مع (تَفْتَحُوا) هذا للمعنى؛ لأنه لم يقصد به تَفْتَحُ مخصوص، فهو شائع بينهم، فسرى لذلك في جميعهم: (1)

وقول ابن جنى: إنه قد يستفاد مع (تَفْتَحُوا) معنى المفاعلة كما هو الشأن في (تَفَاسَحُوا) يقرب من قول الفراء الذي يرى أن (تَفَاسَحُوا)، و (تَفْتَحُوا) متقاربان في المعنى. (2)

ومن أمثلة صيغة (تَفَاعَلَ) التي جاءت بمعنى للتكلف والتظاهر في الشواذ كلمة (تَنَاسَوْا) في قراءة عليّ - عليه السلام - وأبي رجاء وجُوَيْبَةَ بن عائذ لقوله تعالى: "وَلَا تَنَسَوْا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ"⁽³⁾، ويرى ابن جنى أن: "الفرق بين (تَنَسَوْا) و (تَنَاسَوْا) أن (تَنَسَوْا) نهي عن النسيان على الإطلاق: أنسوه، أو تناسوه. فأما (تناسوا) فإنه نهي عن فعلهم الذي اختاروه، كقولك: (قد تغافل، وتسام، وتناسى): إذا أظهره من فعله وتعاطاه وتظاهر به، فإن قيل: ومن ذا الذي يتظاهر بنسيان الفضل؟ قيل معناه - والله أعلم - إنكم إذا استكثرتم من هجر الفضل وتناقلتم عنه صرتم كأنكم متعاطون لتركه، متظاهرون بنسيانه، وهذا كقولك للرجل يكثر خطؤه: أنت تتحايد الصواب توقي عارف به، وأنت مُعْتَمِلٌ لما لا يحسن، وإن لم يقصد هو لذلك. ويحسن هذه القراءة: أنك إنما تنسى الإنسان عن فعله هو، و التناسي من فعله، فأما (النسيان) فظاهره أنه من فعل غيره به، فكأنه أنسى نفسه. وزاد في حسنه شيء آخر، وهو أن المأمور هنا جماعة، و (تَفَاعَلَ) لائق بالجماعة، كـ (تَقَاطَعُوا) و (تَوَاصَلُوا) و (تَقَارَبُوا) و (تَبَاعَدُوا)"⁽⁴⁾.

1. ابن جنى: المحتسب 2: 315؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 235.

2. انظر: الفراء: معاني القرآن 3: 141.

3. سورة البقرة، آية: 237. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 15؛ ابن جنى:

المحتسب 1: 127؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 247.

4. ابن جنى: المحتسب 1: 127-128.

ولا يُحسَّن هذه القراءة ما يراه ابن جني إنما الذي يُحسِّنها روايتها للصحيحة
عن النبي صلى الله عليه وسلم، وتمثيلها لنمط من أنماط العربية في أعلى
مستوياتها.

المصادر والمراجع

1. الأخفش، سعيد بن مسعدة، (ت:215هـ)، 1981م، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، دار البشير، عمان، ط3.
2. الأزهرى: خالد بن عبد الله : التصريح على التوضيح (ت:905هـ) ، طبعته دار إحياء الكتب العربية، للقاهرة.
3. الأستراباذي: محمد بن الحسن (ت: 686هـ): شرح شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفزراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
4. الأفغانى: سعيد، 1987م، في أصول النحو، للمكتب الإسلامى، بيروت.
5. امرؤ القيس، 1983م، للديوان، ت: مصطفى عبد العناني، دار الكتب العلمية، بيروت
6. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت:577هـ)، 1998م، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، للمكتبة العصرية، بيروت.
7. أنيس: إبراهيم، 1992م، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، للقاهرة، ط4.
8. أنيس، إبراهيم، 1992م، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6.
9. أنيس، إبراهيم، 2003م، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8.
10. البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت:1093هـ)، 2000م، خزنة الألب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.

11. السبغدادى: عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ-)، (دنت): شرح شواهد شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
12. الجرجاني: علي بن محمد، 1995م، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت.
13. ابن جنى: أبو الفتح عثمان، 2001م، التصريف الملوكي، ت: للبدرأوي زهران، الشركة المصرية للعالمية للنشر، القاهرة.
14. ابن جنى، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت: 392هـ-)، 1999م، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4.
15. ابن جنى، أبو الفتح عثمان، (ت: 392هـ-)، 1985م، سر صناعة الإعراب، ت: حسن هندأوي، دار القلم، دمشق.
16. ابن جنى: أبو الفتح عثمان بن جنى (ت: 392هـ-)، 1990م، للمع في العربية، ت: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، ط2.
17. ابن جنى: أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ-)، 1999م، المنصف، ت: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
18. الحديثي: خديجة، 1975م، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد.
19. حسنان، تمام، 1988م، الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
20. حسنان، تمام، 2004م، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4.
21. حسنان، تمام، 1990م، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
22. حسن، عباس، 1975م، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط5.

23. الحملاوي: أحمد، (د.ت)، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت
24. أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت:745هـ-)، 1998م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.
25. أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت:745هـ-)، 2001م، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
26. ابن خالويه: الحسين بن أحمد (ت: 370هـ-)، (د.ت)، مختصر في شواذ القرآن، ت: ج. برجستراسر، دار الهجرة، الرياض.
27. للخضري، محمد الشافعي، (ت:1286هـ-)، 2005م، حاشية للخضري على شرح ابن عقيل، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2.
28. الذئبي، عثمان بن سعيد، (ت:444هـ-)، 1985م، التيسير في القراءات لل سبع، تحقيق: لوتو برتزل، دار للكتب العربي، بيروت، ط3.
29. روية بن العجاج، (ت:145هـ-)، 1980م، ديوانه، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2.
30. الراجحي: عبده، 1972م، لغة في للكتب العربية، دار للنهضة العربية، بيروت.
31. الراجحي، عبده، 1986م، للنحو العربي وللدرس الحديث بحث في المنهج، دار للنهضة العربية، بيروت.
32. الزجاج، إبراهيم بن السري، (ت:311)، 1988م، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد للجيل عبده شلبي، عالم للكتب، بيروت.
33. الزمخشري: محمود بن عمر (ت: 538هـ-)، 1997م، للكشاف عن حقائق التزيل وعيون الأقاويل في وجوه للتأويل، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

34. زيدان، جرجي، 1969م، الفلسفة اللغوية، مراجعة وتعليق: مراد كامل، مؤسسة دار الهلال، القاهرة.
35. ابن المراج، محمد بن سهل، (ت: 316هـ)، 1999م، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفعلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.
36. السمران، محمود، (د.ت)، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت.
37. ابن أبي سلمى، زهير، (د.ت)، ديوانه، دار صادر، بيروت.
38. سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت: 180هـ)، 2004م، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
39. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت: 911هـ)، 1985م، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3.
40. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت: 911هـ)، 1998م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
41. السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، (ت: 911هـ)، (د.ت)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.
42. السيد، أمين علي، 1985م، في علم الصرف، دار المعارف، القاهرة، ط3.
43. شاهين، عبد الصبور، 1977م، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
44. الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (ت: 1331هـ)، 2001م، الأثر للوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم للكتب، القاهرة.

45. الصبان، محمد بن علي، (ت:1206هـ)، 1997م، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
46. ضيف، شوقي، 1999م، للمدارس للنحوية، دار المعارف، القاهرة، ط8.
47. الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ)، 2001م، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ت: محمود شاكر: دار إحياء التراث العربي.
48. طحّان، ريمون، 1981م، الألفية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2.
49. عبد الستار، رمضان، 1999م، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6.
50. عبد الحميد: محمد محيي الدين، 1990م، دروس للتصريف، بيروت، لبنان.
51. أبو عبيدة، مَعْمَر بن الْمُثَنَّى، (ت:210هـ)، 1970م، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد مَرْكَبِين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.
52. ابن عصفور: علي بن مؤمن (669هـ)، 1971م، المقرب، ت: أحمد عبد الستار الجوّاري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
53. ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت:669هـ)، 1979م: الممتع في التصريف، ت: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4.
54. عضيمة، محمد عبد الخالق، 2004م، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
55. العُكْبَرِي، عبد الله بن الحسين (ت:616هـ)، 1998م، التبيان في إعراب القرآن، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
56. عمر، أحمد مختار، 1991م، دراسة الصوت اللغوي، عالم للكتب، القاهرة.
57. الفارسي (أبو علي)، الحسن بن أحمد (ت: 377هـ) 1999م، النكلمة، ت: كاظم بحر المرجان، عالم للكتب، بيروت.

58. الفارسي (أبو علي)، للحسن بن أحمد، (ت:377هـ)، 1988م، كتاب الشعر
أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة
الخانجي، للقاهرة.
59. للفراء، يحيى بن زياد، (207هـ)، 1983م، معاني القرآن، الجزء الأول
بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، والجزء الثاني بتحقيق:
محمد علي النجار، والجزء الثالث بتحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم
الكتب، بيروت، ط3.
60. الفراهيدي: الخليل بن أحمد (ت:170هـ)، 1980م: العين، ت: مهدي
المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ط3.
61. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، (ت:770هـ)، 1994م، المصباح المنير
في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
62. قباوة، فخر الدين، 1998م، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف،
بيروت، ط3.
63. القرطبي، محمد بن أحمد (ت:671هـ)، (دت)، للجامع لأحكام القرآن، ت:
سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت.
64. المبرد، محمد بن يزيد، (ت:285هـ)، 1963م، للمقتضب، تحقيق: محمد
عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، للقاهرة.
65. ابن مجاهد، أحمد بن موسى، (ت:324هـ)، 1980م، للمباعدة في القراءات،
تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، للقاهرة، ط2.
66. المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله (ت:449هـ)، لزوم ما لا يلزم
(اللزوميات)، دار صادر، بيروت.
67. ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت:711هـ)، 2000م، لسان العرب، دار
صادر، بيروت.

68. النابغة، للذبياني، (د.ت)، ديوانه، ت: كرم البستاني، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
69. النحاس، أحمد بن محمد، (ت:338هـ)، 1988م، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط3.
70. هارون، عبد السلام محمد، 2002م، معجم شواهد للعربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
71. ابن يعيش: يعيش بن علي، 1973م، شرح التصريف الملوكي لابن جنى، ت: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب.
72. ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت:643هـ)، 2001م، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.
73. حميين، حسن سليمان، 1995م، الاتساع في اللغة عند ابن جنى، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.
74. علوه، جمعه محمد، 1986م، أوجه العربية في شواذ القراءات في كتاب المحتسب، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
75. علي، عادل شحادة، 1988م، ابن جنى في كتابه المنصف، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
76. الزبعاوي، غنيم غانم، 1995م، جهود ابن جنى في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.